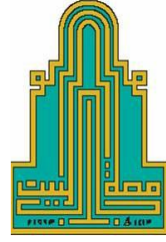


بسم الله الرحمن الرحيم



جامعة آل البيت

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

قسم اللغة العربية وآدابها

رسالة ماجستير بعنوان

النَّفْيُ الضَّمْنِيُّ فِي اللِّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ

The Denials Implicit In Arabic Language

إعداد:

خولــــة درويش الشرعة

الرقم الجامعي: 1420301003

إشراف الأستاذ الدكتور:

حسن خميس الملخ

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة

العربية وآدابها- جامعة آل البيت- الفصل الدراسي الأول للعام الدراسي

2017/2016م

التفويض

أنا الطالبة خولة درويش الشرعة، أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات، أو المؤسسات، أو الهيئات، أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع:.....

التاريخ : / / 2017م

إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها

أنا الطالبة: خولة درويش الشرعة الرقم الجامعي: 1420301003

التخصص: اللغة العربية وآدابها الكليــــــــــــة: كلية الآداب والعلوم الإنسانية

أقرّ بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت، وأنظمتها، وتعليماتها، وقراراتها السارية المعمول بها، المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه، عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي هذه بعنوان:

(النفي الضمني في اللغة العربية)

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية، كما أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة، أو مستلة من رسائل، أو أطاريح، أو كتب، أو أبحاث، أو أية منشورات علمية تمّ نشرها، أو تخزينها في أية وسيلة إعلامية.

وتأسيساً على ما تقدم، فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك، مما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها، وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها، دون أن يكون لي أيّ حق في التظلم، أو الاعتراض، أو الطعن، بأية صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالبة:..... التاريخ : / / 2017 م

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

قرار لجنة المناقشة

النفى الضمني في اللغة العربية

The Denials Implicit In Arabic Language

إعداد

خولة درويش الشرعة

إشراف الأستاذ الدكتور:

حسن خميس الملخ

أعضاء لجنة المناقشة

التوقيع

01	أ.د. حسن خميس الملخ	مشرفاً ورئيساً
02		عضواً
03		عضواً/ مناقشاً خارجياً
4		عضواً

قُدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها في

كلية الآداب والعلوم الإنسانية في جامعة آل البيت.

نوقشت وأوصى بإجازتها/ تعديلها/ رفضها بتاريخ : / / 2017م

الإهداء

أهدي هذا الجهد المتواضع إلى الذين يتنفسون عبق نجاحاتنا وهم تحت الثرى.....

إلى أمي وأبي الغاليين

إلى من لم يتوان عن دعمي وتشجيعي زوجي الغالي

وإلى أفراد عائلتي الكريمة كافة

وإلى الأصدقاء جميعا

وإلى كل طالب علم ومعرفة

الباحثة

الشكر والتقدير

قال تعالى:

﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾

(التوبة:105)

أتقدم بجزيل شكري وتقديري إلى كل من ساعدني في إتمام هذا الجهد العلمي، وبخاصة الأستاذ الدكتور (حسن خميس سعيد الملخ) المشرف على إعداد هذه الرسالة، فله كل الإجلال والتقدير على ما قدم لي من توجيهات مهمة لإتمام هذا الجهد العلمي، جزاه الله عني كل خير.

كما يسعدني ويشرفني أن أتقدم بشكري وتقديري إلى السادة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة، الذين تفضلوا مشكورين بقراءة هذه الرسالة، ومناقشتها، وتقديم ما يفيدني من التوجيهات، والإرشادات، والتوصيات النافعة.

ولا أنسى أن أتقدم بوافر شكري واحترامي لجامعة آل البيت ممثلة بأعضاء الهيئة التدريسية فيها بعامة، وإلى أساتذتي أعضاء الهيئة التدريسية في قسم اللغة العربية وآدابها بخاصة، وإلى كل من ساعدني في إنجاز هذه الرسالة، لهم مني جميعاً صادق الشكر، وجميل العرفان.

جزاهم الله عني جميعاً خير الجزاء

الباحثة

فهرس المحتويات

ب	التفويض
هـ	الإهداء
و	الشكر والتقدير
ز	فهرس المحتويات
ح	الملخص بالعربية
1	التمهيد: ظاهرة النفي في اللغة العربية: المفهوم، المجالات، الأشكال:
6	مفهوم النفي لغة:
9	مفهوم النفي اصطلاحاً:
12	مجالات النفي:
14	أشكال النفي:
17	الفصل الأول النفي الضمني في إطار الدلالة المعجمية
64	الفصل الثاني النفي الضمني في إطار علم المعاني
95	الفصل الثالث معايير النفي الضمني بين النحو والبلاغة: (معيار المعنى، ومعيار القرائن السياقية)
128	قائمة المصادر والمراجع
137	ABSTRACT

المخلص بالعربية

النَّفْيُ الضَّمْنِيُّ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ

The Denials Implicit In Arabic Language

إعداد:

خولة درويش الشرعة

الرقم الجامعي: 1420301003

إشراف الأستاذ الدكتور:

حسن خميس سعيد الملخ

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن أسلوب النفي الضمني في اللغة العربية، لغة، واصطلاحاً، ومجالات استخدامه في الدرس اللغوي، والنحوي، والبلاغي، وأشكال تمثل في الأداء والتقنين على مستوى الدرس النحوي، واللغوي، والبلاغي؛ فقد تبين أن للنفي شكلين: النفي الصريح (اللغوي)، أو المحض، أو باستخدام أداة من أدوات النفي المعروفة)، والنفي الضمني (غير المباشر) الذي يستشرف من المقام اللغوي، أو المواقف الاجتماعية، أو من القرائن السياقية، وقد استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في رصد ألفاظ النفي الصريح من مصادره العربية المعتمدة، مع الإكثار من الاستشهاد بآيات القرآن الكريم، بصفته الكتاب اللغوي العربي الأول قديماً وحديثاً، الذي حفظه الله تعالى من التبديل، والتغيير، قال تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [يوسف:2]، ثم قال جل ذكره: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر:9].

وتناولت الدراسة الحالية الحقل الدلالي للنفي بعامة، والضمني بخاصة، كما أطلت على أحكام ألفاظ النفي الصريح في الدرس النحوي، لتأكيد أن فكرة النفي هي نفسها التي سترصدها الدراسة في أشكال النفي الضمني في إطار علم المعاني، ضمن إطار الجملة الخبرية والجملة الإنشائية وتطرقت الدراسة إلى معايير النفي بين النحو والبلاغة، ولا سيما معيار المعنى، وذلك في مستويات اللغة: الصوتية، والصرفية، والنحوية، والمعجمية، والدلالية، وكذلك معيار القرائن السياقية المستشرفة من أساليب الجمل الخبرية، والإنشائية.

وقد أكدت الدراسة أن النحو العربيّ قد درس أدوات النفي حسب عملها النحويّ، لا حسب معناها البلاغيّ، المقامي الذي ظل في علم المعاني مع تمثّل أشكال سياقية استعمالية ظهرت في أعمال داري النصوص والمفسرين واللغويين والنقاد.

وتوصلت الدراسة إلى الدعوة إل تقنين النفي بوجهيه بصفته درسا واحدا من غير الاهتمام بالوجه النحويّ وحده، مع أنه موزع على عدة دروس حسب الآثار الإعرابية.المقدمة:

الحمد لله الذي خلق الإنسان، وعلمه البيان للتعبير باللغة عن أفكاره وآرائه، ومنها النفي، ولا سيما في استعمال اللغة العربية البديعة الشريفة التي لا تفتأ الدراسات عن جوانب الإبداع فيها.

وتتميز اللغة العربية بتعدد أساليبها اللغوية والفنية في التعبير عن المعاني الإنسانية، ومن الأساليب البديعة الأخاذة التي تفردت بها لغتنا العربية أسلوب النفي بشقيه: الصريح، والضمنيّ، تاريخ ممتد من عمر العربية جعل منها ظاهرة من أهم الظواهر التي وقف عليها النحويون والبلاغيون قديما وحديثا، وذلك لحاجة المتكلم إليها في التواصل والتعبير بصيغتي النفي الصريح، والضمنيّ.

وقد وجدت الباحثة في اطلاعها وبحثها موضوع (النفي الضمنيّ في اللغة العربية) أن النفي حاجة لغوية إنسانية في اللغات كلها، لكنه في العربية متشعب، طويل، لم يأخذ حقه من الدراسة، بسبب فصله بين النحو والبلاغة والدلالة، مع أنه ظاهرة واحدة، لا تخرج أن تكون نقيضا لفكرة الإيجاب.

وقد ارتأت الدراسة في محاولتها للكشف عن النفي الضمنيّ في اللغة العربية أن تعتمد خطة تتألف من: تمهيد، وثلاثة فصول، فقد عرض التمهيد: مفهوم النفي بعامة، والضمنيّ منه بخاصة: لغة، واصطلاحا، فجرت دراسة مجالات النفي في اللغة العربية واستعمالاته، وأساليبه، وكذلك أشكاله، وهما: النفي الصريح(اللغويّ، أو المحض، أو النفي بأداة)، والنفي الضمنيّ، مع الأمثلة التوضيحية لكل منهما.

وفي الفصل الأول: تناولت الرسالة الحقل الدلاليّ للنفي، من حيث: العناصر المؤثرة في تحديد المعنى، ومستويات المعنى: المعنى الوظيفيّ (الصوتيّ، الصرّيّ، النحويّ)، والمعنى المعجميّ، والدلاليّ، والمعنى السياقيّ، وأثر التنغيم في هذا الجانب، ويشمل النفي الضمنيّ أساليب: الإضراب، والاستدراك، والردع، والقصر، والتمني، والاستبعاد، والاستفهام الطلبيّ، والامتناع، والاستثناء، وتوكيد النفي، كما تناول هذا الفصل أحكام ألفاظ النفي المعجمية في النحو، من حيث دلالتها على النفي الصريح، ومن حيث الزمن الذي تنفيه>

وعرض الفصل الثاني: النفي الضمنيّ في إطار علم المعاني، وتضمن مبحثين، هما: معنى النفي الضمنيّ في الجملة الخبرية، وبخاصة في أساليب: القصر والحصر، والاستثناء، والإضراب، والاستدراك، والردع، وألفاظ التنزيه، والامتناع، وألفاظ التضاد، والاستعمال المجازي، وأما المبحث الثاني فتناول معنى النفي الضمنيّ في الجملة الإنشائية، وبخاصة في أساليب: الأمر، والنهي، والاستفهام، والتمني، والنداء.

وأما الفصل الثالث فتناول دراسة معايير النفي بين النحو والبلاغة، من حيث: معيار المعنى المستفاد من أدوات النفي الصريح التي درست في ثنايا هذه الدراسة، ومعيار القرائن السياقية التي استشرّف منها النفي الضمنيّ، التي تناولتها هذه الدراسة في إطار علم المعاني.

وقد دُيِّلت هذه الدراسة بخاتمة بلورت جملة من الملحوظات، والتوصيات، والنتائج التي تمخضت عن دراسة النفي الضمنيّ في اللغة العربية، ليفيد منها الباحثون، والمتخصصون في هذا الموضوع على اختلاف تخصصاتهم.

التمهيد: ظاهرة النفي في اللغة العربية: المفهوم، المجالات، الأشكال:

تشتمل اللغة العربية - كغيرها من اللغات العالمية- على مجموعة من الرموز والأصوات، تواضع عليها العرب قديماً وحديثاً في مخاطباتهم؛ لإيصال المعنى، فاللغة وسيلة للتعبير عن العواطف، والأفكار، والمعاني الإنسانية، وهي -أيضاً- مستودع لحفظ التراث الحضاري، وهي من أهم وسائل التواصل بين شعوب العالم، فلا بدّ -إذاً- من زيادة الاهتمام بها، والتعرف إلى أساليبها، وتطويرها؛ لتواكب مستجدات العصر، ولتبقى هذه اللغة حيّة، نامية، متجددة.

وقد عني النحاة وعلماء العربية منذ أواخر القرن الأول الهجري بدراسة أساليب اللغة الفصحى، إذ هي اللغة الأدبية المشتركة بين مختلف القبائل العربية، فقد نظم بها الشعراء أحاسيسهم، وأفكارهم، وتصوراتهم، ورسموا بأجمل الألفاظ العذبة مناظر الطبيعة حولهم، وروّوا لنا بعضاً من أهم جوانب الحياة في تلك الفيافي الشاسعة، كما استخدمها خطباء العرب للمفاخرة، والمعارضات في نواديهم، وأسواقهم الأدبية، ثم جاء القرآن الكريم ليتوجّها ملكة على جميع لغات الأرض، إذ أنزله الله تعالى بأعلى ما تصبو إليه هذه اللغة من مستوى فنيّ أدبيّ رفيع، ومنذ أن بزغ فجر الإسلام ارتبطت تلك اللغة المقدسة بالقرآن الكريم، فاجتهد النحاة واللغويون في دراسة أساليبها، وعلومها، وفنونها، من حيث: الأصوات، والأبنية، والصيغ، وتراكيب الجمل، والدلالات، ووظيفة الكلمة داخل السياق اللغوي⁽¹⁾.

ويمكن القول: إن نشأة علوم اللغة العربية بعامة مرتبطة بالقرآن الكريم، فكأن القرآن الكريم هو الدافع الأساس لدراسة علوم اللغة العربية، وهو نقطة انبثاق تلك الدراسات، ومحورها، سواء تلك التي تعنى بتفسير القرآن الكريم، والكشف عن جوانب إعجازه، واستنباط أحكامه، أو تلك التي تخدم هذه الأغراض جميعها بالبحث في الدلالة، وتراكيب الجمل، والأساليب، إذ كلّ هذه الدراسات قامت أساساً لخدمة كتاب الله الكريم، وبالتالي تيسير نشر الدين الإسلامي، والتعرف إلى تشريعاته السمحة⁽²⁾.

وأدّى هذا الاهتمام بالقرآن الكريم إلى دراسة الشعر العربي، وأدى النحو العربي دوراً في صيانة القرآن من التحريف، إذ يقول ابن خلدون في مقدمته: "وإنما وقعت العناية

(1) انظر: عبد التواب، رمضان، فصول في فقه اللغة، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط6، 1999، ص5.

(2) عبد التواب، رمضان، فصول في فقه اللغة، المرجع نفسه، ص108.

بلسان مُضَرَّ لما فسدَ بمخالطتهم الأعاجم، وصارت ملكته على غير الصورة التي كانت أولاً، فانقلب لغة أخرى، وكان القرآن متنزلاً به، والحديث النبويّ منقولاً بلغته، وهما أصلاً الدين والملة، فخشي تناسيهما، وانغلاق الأفهام عنهما بفقدان اللسان الذي تنزلاً به، فاحتيج إلى تدوين أحكامه، ووضع مقاييسه، واستنباط قواعده"⁽³⁾.

فمن أهم العوامل التي ساعدت على إحياء اللغة العربية وتجدها أنها لغة القرآن الكريم الذي ينطق به اليوم مليار مسلم تقريباً، وكذلك الحاجة إلى فهمه، وتطبيق أحكامه السمحة، فقد كان لدخول العرب - الذين هم مادة الإسلام - أثر كبير في إقبال الشعوب الإسلامية على تعلم هذه اللغة المقدسة، بل وخدمتها، والتعرف إلى أساليبها، وفنونها، واستكناه أسرارها العظيمة، فألف العرب وغيرهم ممن دخل في الإسلام والمعجبون بها كثيراً من المؤلفات التي أثرتِ الدرس اللغويّ، ويسرت فهم القرآن الكريم، وتسهيل هضم تعاليم الإسلام، وتمثل أحكامه السماوية السمحة، إضافة إلى الاهتمام بنشر اللغة العربية، والاعتناء بها، وأدى ذلك كله إلى تطور الحياة الأدبية، وتجدد الأساليب الفنية، التي دفعت كثيراً من اللغويين العرب للاستفادة من المعارف التي ورثوها من غيرهم: كعلم المنطق - مثلاً - في دراسة أساليب اللغة العربية، وفهمها، وفي ذلك يقول ابن جنّي: "اعلم أنّ علل النحويين - وأعني بذلك حذاقهم المنتخبين، لا ألفافهم المستضعفين - أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين"⁽⁴⁾، إذ عدّ اللغويون والفقهاء (الكتاب) لسيبويه المرجع الأول في النحو والفقه، فقال أبو عمر الجرمي، وكان محدثاً وفتياً: أنا منذ ثلاثين سنة أفتي الناس في الفقه من كتاب سيبويه⁽⁵⁾.

ومن المعلوم أن أسلوب النفي - بشقيه: الصريح، والضمني - من أساليب اللغة العربية الأكثر شيوعاً، وهو يتضمن مجموعة من عناصر النظام الصوتي: فونيمات، ومورفيمات منطوقة رئيسة: كالأصوات الصائتة، والصامتة، والثانوية: كالتنغيم، والنبر، والنظام الصرفي: كمنبى الكلمة، وصيغها، وجذورها، والنظام النحويّ من أدوات النحو، وتركيبها، والنظام الدلاليّ، والنظام البلاغيّ، وما تؤديه الكلمة من معانٍ جميلة في إطار محددات علوم البلاغة.

(3) عبد التواب، رمضان، فصول في فقه اللغة، مرجع سابق، ص 651.

(4) ابن جنّي، أبو الفتح عثمان بن جنّي (392هـ)، الخصائص، ت: عبد الحميد هندراوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001م، 100/1.

(5) انظر: سيبويه، عمرو بن عثمان (180هـ)، الكتاب، ت: عبد السلام هارون، ط1، دار الجيل، بيروت، 24/1992، 1.

ومن اللغويين من يعدّ أدوات النفي مورفيّات خاصة، تفيد في تحويل الجملة من الإثبات إلى النفي⁽⁶⁾، إذ إن النفي أسلوب من أساليب العربية التي يعبر بها عن مقصد خاصّ في مواقف كلامية معينة، كغيره من أساليب العربية: كالتعجب، والنداء والشرط، وللتشكيل الصوتي أثر في ذلك، ويقوم النظام النحويّ بدور كبير في توضيح المعنى، يقول ابن فارس: "من العلوم الجليلة التي خصّ بها العرب الإعراب، الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، وبه يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام، فبالإعراب تميّز المعاني، ويوقف على أعراض المتكلمين، وذلك لو أن قائلًا قال: ما أحسن زيد، غير مُعرب، أو ضرب عُمر أحمد، لم يوقف على مراده"⁽⁷⁾.

وأما إبراهيم مصطفى فقد بيّن وظائف حركات الإعراب من حيث دلالتها، فقال: إن اللغة العربية لها منهجها المخالف للغات الأجنبية في طريقتي: الإعراب، والتصريف، فالعربية تدلّ بالحركات على معانيها المختلفة، من غير أن تكون تلك الحركات أثرًا لقطع، ويكون ذلك في وسط الكلمة، وفي أولها، وفي آخرها، فأما الضمة فإنها علم الإسناد، والكسرة علم الإضافة، وارتباط الكلمة بما قبلها، والفتحة ليست علامة إعراب، ولا دالة على شيء⁽⁸⁾، وهذا يدلّ على اختلاف علماء اللغة في علة الإعراب في اللغة العربية، فمنهم من جعلها شكلية، ومنهم من عدّها دلالية.

ويعدّ النفي من الأساليب التي لها استخدام واضح، وحضور قويّ في اللغة العربية، فهو من الحاجات التعبيرية في التواصل اللغويّ في اللغات كلها، وهو من أساليب العربية المستخدمة على نطاق واسع في القرآن الكريم، والأدب العربيّ: الشعريّ، والنثريّ؛ إضافة إلى تعدد أساليب العربية الأخرى: كالتعجب، والنهي، والاستفهام، والقسم، والنداء، والشرط، والاستثناء... فالنفي من باب أقسام الخبر، ويقابله الإثبات والإيجاب، وله أدواته المتنوعة من لغة إلى أخرى، وهو يقوم على فكرة النقص بصور مختلفة، وقد حاول جمهور من النحاة تصنيفه في عدة أبواب من النحو العربيّ، كما سعى البلاغيون إلى الأمر نفسه، إلا أنه لم ينظم قديما في مبحث واحد في مراجع محددة -

(6) انظر: عمارة، خليل أحمد، أسلوبا النفي والاستفهام في العربية في منهج وصفيّ في التحليل اللغويّ، جامعة اليرموك، 2004، ص56-57.

(7) ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (395هـ)، الصحابي في فقه اللغة، علق عليه أحمد بسبح، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1997، ص43.

(8) انظر: مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو، القاهرة، مؤسسة هنداوي، القاهرة، 2014، ص16.

في حدود اطلاع الباحثة - بل جاء موزعاً في مسائل متفرقة عند النحاة تارة، والبلاغيين تارة أخرى، فاللغويون العرب القدماء لم يخصصوا عناوين خاصة للنفي الصريح، أو الضمني، فمنهم من قسّم النفي حسب الزمان، ومنهم من قسّمه حسب المعنى، أو حسب أقسام الكلام، ومنهم من درسه في باب المرفوعات، أو المنصوبات، أو المجرورات، أو المجزومات.

وقد حظيت ظاهرة النفي باهتمام الدارسين حديثاً، فقد قام بعض الباحثين بدراسة أسلوب النفي، وحروفه، وصيغته، وتراكيبه، ومعانيه، ودلالاته، ومنهم:

— دراسة مصطفى النحاس في كتابه (أساليب النفي في العربية: دراسة وصفية، تاريخية)، إذ عرض فيه النحاس حروف النفي، ودرس الأساليب العربية، وعرض لآراء السابقين في أساليب النفي في العربية⁽⁹⁾.

— وكذلك فعل أحمد البقري في كتابه (أساليب النفي في القرآن الكريم)؛ إذ استعرض فيه حروف النفي، ودرس أساليب القرآن الكريم في استخدام أدوات النفي، ومعانيها⁽¹⁰⁾.

— وأجرى توفيق جمعات (2006) دراسة بعنوان: (النفي في النحو العربي: منحى وظيفي، وتعليمي في القرآن الكريم)، هدفت إلى دراسة أسلوب النفي دراسة وظيفية، مركزاً على الجانب النحوي وحده، دون النفي الضمني⁽¹¹⁾.

— وهناك دراسة صالح رمضان (2014) بعنوان: (أساليب النفي في القرآن الكريم: تراكيبها، ودلالاتها)، هدفت تلك الدراسة إلى تعريف مفهوم النفي، ودلالته، وتراكيبه، وأدواته المستخدمة في الماضي، والحال، والاستقبال، وركزت الدراسة تلك على أدوات النفي الصريح، دون الجملة المنفية، أو أسلوب النفي نفسه⁽¹²⁾.

(9) النحاس، مصطفى، أساليب النفي في العربية دراسة وصفية تاريخية، جامعة الكويت، ب، ت، ص5.

(10) البقري، أحمد ماهر، أساليب النفي في القرآن، دار الناشر الجامعي، الإسكندرية، 1980، ص3.

(11) جمعات، توفيق: (2006) دراسة بعنوان (النفي في النحو العربي: منحى وظيفي، وتعليمي في القرآن الكريم)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص7.

(12) رمضان، صالح، (2014)، (أساليب النفي في القرآن الكريم: تراكيبها، ودلالاتها)، مجلة جامعة البحر الأحمر، العدد5، النصر، ب، ت، ص45.

— وهناك رسالة ماجستير من إعداد فارس محمد عيسى، بعنوان: (النفي اللغوي بين الدلالة والتكوين في ضوء علم اللغة المعاصر)؛ إذ أفاد فارس محمد فيها من المدرسة التوليدية في علم اللغة المعاصر، واستعرض حروف النفي، ثم أتبعها بدراسة الأساليب في ضوء علم اللغة المعاصر⁽¹³⁾.

— وهناك دراسة حسن محمد سلهب (1998)، بعنوان: (النفي في العربية: تطبيق على شعر النابغة الذبياني)، استعرض سلهب فيها مفهوم النفي، وأدواته، وأقسامه، وأحكامه، وقصد فيها سلهب استجلاء الصور التطبيقية لظاهرة النفي لدى شعر النابغة الذبياني⁽¹⁴⁾.

— ودراسة محمد عبد الله الخباص (2011م)، بعنوان: النفي بين النظرية والتطبيق في الجملة الفعلية، وهي دراسة إحصائية لأدوات النفي في الاستعمال الحديث⁽¹⁵⁾.

— ودراسة خليل أحمد عمارة (2004م)، بعنوان: أسلوبا النفي والاستفهام في العربية في منهج وصفي في التحليل اللغوي، تناول فيها د. عمارة - رحمه الله - مفهوم النفي والاستفهام، وأدواتهما من حيث الجملة التوليدية النواة والجملة التحويلية بعد دخول الأدوات عليها⁽¹⁶⁾.

وقد استفادت الباحثة من هذه الدراسات من حيث المنهجية، والمضمون، والنتائج التي توصل إليها الدارسون، وفيها كثير من نقاط الاتفاق مع الدراسة الحالية من حيث: مفهوم النفي بعامة، والنفي الصريح (اللغوي، أو المحض، أو النفي بأداة)، ولكن ثمة اختلاف مع تلك الدراسات السابقة، من حيث: طريقة العرض، والمنهجية في تناول النفي من حيث: دلالاته، ومجالاته، وأشكاله، والتركيز بشكل أبين على النفي الضمني الذي هو محور هذه الدراسة، من حيث الحقل الدلالي للنفي، وأحكام ألفاظ النفي المعجمية في النحو، ومعاني النفي الضمني في إطار علم المعاني: في الجملة الخبرية، والجملة الإنشائية، ومعايير النفي الضمني بين النحو والبلاغة، من حيث: معيار المعنى، ومعيار القرائن السياقية.

(13) عيسى، فارس محمد، النفي اللغوي بين الدلالة والتكوين في ضوء علم اللغة المعاصر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، 1985، ص8.

(14) سلهب، حسن عاشور، النفي في العربية: تطبيق على شعر النابغة الذبياني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، 1998، ص3.

(15) الخباص، محمد، النفي بين النظرية والتطبيق، دار جليس الزمان، عمان، ط1، 2011، ص5.

(16) عمارة، خليل، أسلوبا النفي والاستفهام في العربية، مرجع سابق، ص9.

مفهوم النفي لغة:

ذهب المعجميون إلى أن النفي مصدر للجذر اللغويّ (نفيّ)، ويقصد به: تمييز الشيء بضده، وعزله، وإبعاده، وجرده، وإخراجه من الحكم، فقد جاء في تعريف ابن دريد للنفي: أنه مصدر نفيت الشيء نفياً⁽¹⁷⁾، والنفي مصدر للفعل نفي الشيء نفياً: بمعنى نحاه، وأبعده، ويقال نفت السحابة ماءها: إذا أسالته، ونفاه الشيء: جرده، وتبرأ منه، ونفاه: أخبر أنه لم يقع، وانتفى: بمعنى ابتعد، وتنافت الآراء: تباعدت، وتعارضت، وتباينت، وانتفى: أي تنحى، ونفاه ينفوه لغة في ينفيه، والنفي: خلاف الإيجاب أو الإثبات.

وأما أدوات النفي في النحو العربيّ: فهي كلمات تدلّ على أن الخبر أو المسند بشكل عامّ غير واقع، مثل: لا، لات، ما، لم، لمّا، وهل، ولا النافية للجنس، ولا النافية للوحدة، وغير ذلك⁽¹⁸⁾.

ويقول الجوهريّ في الصحاح: نفاه بمعنى طرده⁽¹⁹⁾، وقال ابن سيده: النفيّ ضدّ الإيجاب، من نفيته نفياً، وأهل المنطق يسمونه سلماً⁽²⁰⁾.

فمعاني النفي لغة: التنحية، والدفع، والطرده، والجحد، والإخراج⁽²¹⁾، ويرى الخباص أن النفي: هو الإخبار بالسلب، أو الترك، أو الجحد، ويرتبط بأدوات معينة⁽²²⁾.

(17) ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن (321هـ)، *جمهرة اللغة*، تحقيق رمزي منير، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1987، مادة: نفي.

(18) أنيس، إبراهيم، وآخرون، *المعجم الوسيط*، القاهرة، دار القدس، 1972، مادة نفيّ.

(19) الجوهريّ، أبو نصر إسماعيل بن حماد (398هـ)، *الصحاح*، ط1، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، 1999، مادة نفي.

(20) ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل (458هـ) *المخصص*، تحقيق خليل جفال، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، ط1، 13، 248/1996.

(21) عيسى، فارس محمد، *النفي اللغويّ بين الدلالة والتركيب في ضوء علم اللغة المعاصر*، مرجع سابق، 61

(22) الخباص، محمد عبد الله، *النفي بين النظرية والتطبيق في الجملة الفعلية*، مرجع سابق، ص5.

وكثيراً ما نجد كلمة (الجحد) يقصد بها (النفي) عند النحاة الأوائل، قال الرماني: "وأما (إن) فهي للجحد، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾ [المك:20]؛ أي: ما الكافرون⁽²³⁾، ويقول الطبري: إن (غير) تردُّ للاستثناء وللجحد بمعنى سوى⁽²⁴⁾، وفي (القاموس المحيط للفيروزآبادي) جرده حقه: أي منعه، وجرده جحوداً: أنكره مع علمه⁽²⁵⁾، وجحد عامناً، وعام جحد⁽²⁶⁾، وقد وردت في القرآن في اثني عشر موضعاً كلمة (جحد) مع حرف الجر الباء، قال تعالى: ﴿وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلَّا الظَّالِمُونَ﴾ [العنكبوت:49].

أما كلمة النفي فجاءت في القرآن الكريم مرة واحدة، قال الله تعالى: ﴿أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ...﴾ [المائدة:33]، وهي بمعنى الحبس⁽²⁷⁾، ويقال: نفاه وينفيه؛ أي نجاه⁽²⁸⁾، وكل ما رددته فقد نفيتها، ونفى ابنه: أي جرده⁽²⁹⁾، فهي تفيد معنى الطرد، والإخراج، والطرح⁽³⁰⁾، ومن هنا يتبين أن الجحد والنفي في الاستعمال القرآني متقاربان، لكن الأول للنفي المعنوي، والثاني للنفي المادي.

وأما في العصر الحديث فإنه من الملاحظ اتساع استعمال مادة النفي في صيغها المشتقة من كلمة الجحد، إلى أسماء، وأفعال، وأدوات، فمنه قولهم: منكر، كافر، جاحد، ملحد، رافض، آبي، مشرك بالله، منفي من الأرض، ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِرُسُلِهِمْ لَنُخْرِجَنَّكُمْ مِّنْ أَرْضِنَا أَوْ لَتَعُوذُنَّ فِي مِلَّتِنَا...﴾

(23) الرماني، علي بن عيسى(384هـ)، معاني الحروف، ت عبد الفتاح شلبي، دار نهضة مصر، القاهرة، 1981، 6/1.

(24) الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير(310هـ)، تفسير الطبري المسمى(جامع البيان من تأويل آي القرآن)، ت: محمود شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2000، م1، 192/1.

(25) الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب(729-817هـ)، القاموس المحيط، ط1، دار القدس، القاهرة، 2009، مادة: جحد.

(26) الزمخشري، أساس البلاغة، مصدر سابق، مادة: جحد.

(27) النسفي، أبو البركات عبد الله بن أحمد(701هـ)، تفسير النسفي المسمى(مدارك التنزيل وحقائق التأويل)، ضبطه وراجعه إبراهيم محمد رمضان، دار القلم، بيروت، ط1، 1989م، 395/1.

(28) الفيروزآبادي، القاموس المحيط، مصدر سابق: مادة نفي.

(29) ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق، مادة: نفي.

(30) البكري، أساليب النفي في القرآن، مرجع سابق، ص14.

[إبراهيم:13]، ومنه قولهم: ملعون، مطرود، بريء، وهو نفيُّ التهمة عنه، أو التبرئة، ومنه نفيُّ صحة الخبر، وقد ظهرت حديثاً بعض التوسعات في الاستعمالات اللغوية لأدوات النفي، مثل : سوف لا أسافر؛ بدلا من لن أسافر، كما أن، ولا بد، وأن لا أوافق على هذا، ولا أحب أن أناقشه، ومنها ظاهرة التبادل الخاطئ، كقولهم: لا أعلم إذا كان نجح؛ بدلا من: لا أعلم أنجح زيد أم لا؟، وهناك ظواهر أخرى، مثل: قلة استخدام بعض أدوات النفي، مثل: لما، وإن، مع كثرة استخدام ما، وظهور بعض الأدوات الجديدة للنفي، مثل: من الاستفهامية، وهل، وماذا، وكيف، عندما تضاف إلى إلا، واستخدام المعجمي لبعض الكلمات، مثل: أبي، وقَل، ومنع، ومنها استخدام ألفاظ تقنية: كاللاسلكي، واللامعدي، والإنساني، واللابناتي، مما لا عهد له بالعربية، بل يوجد لفظان متضادان: كالعالم، والجاهل⁽³¹⁾.

وأما لفظ النفي الضمني لغة: فهو من ضَمِنَ الشيء، أو الوعاء بمعنى جعله فيه، وأودعه إياه، وضمَّن فلانا الشيء: جعله يضمه ويلزمه، وتضمَّنت العبارة معنى: أفادته بطريقة الإشارة، أو الاستنباط والتضمين عند علماء العربية على معانٍ منها: إيقاع لفظ موضع غيره، ومعاملته معاملة تتضمن معناه، واشتماله عليه، ومنها ما يكون ما بعد الفاصلة ومتعلقاتها، والضمن: باطن الشيء، وداخله، ويقال يفهم من ضمن كلامه كذا: بمعنى دلالاته ومراميهِ⁽³²⁾، وضمَّن الكتاب: طيَّه، وتضمَّنه: اشتمل عليه⁽³³⁾.

وترى الباحثة أن النفي لغة يفيد معاني: التنحية، أو الإبعاد، والابتعاد، أو السلب، ومنه طباق السلب الذي يقع في كلمتين إحداهما مثبتة والأخرى منفية بأداة، كقوله تعالى: ﴿لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [التحریم:6]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر:9]، وهو ضد الإيجاب والإثبات، ومنه الرد، أو الرفض، أو الإنكار، أو التعارض والتباين، أو الجحد، أو المنع، أو الإخراج، أو البراءة، ومنه: براءة، أو برآء مفردا بريء، أو الترك، أو انمحاء الأثر وزواله، أو الاستنكاف، وأطلق النفي على: الطرد من الأوطان، فيسمى المطرود منفيا، ومنه الإكراه، والتهجير القسري، أو الحبس، قال تعالى: ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيُبْنِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يُخْرِجُوكَ...﴾ [الأنفال:30].

(31) النحاس، مصطفى، أساليب النفي في العربية دراسة وصفية تاريخية، مرجع سابق، ص6.

(32) أنيس، إبراهيم، وآخرون، المعجم الوسيط، مرجع سابق، مادة ضمن.

(33) الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب (729-817هـ)، القاموس المحيط، مصدر سابق، مادة نفي.

وليس النفي في عرف المتداولين بالعربية ذمّاً محضاً، بل هو حكم باعتبار النفي، والمنفي عنه، أو إليه، فنفي إبليس من الجنة تعدّ عقوبة له، وفي المقابل قد يكون النفي مدحاً إذا كان تنزيهاً لله عزّ وجلّ عن النّد، أو الولد، أو الشريك، وقد يكون ذمّاً: كالإلحاد بمعنى نفي وجود الله، أو عدم تنزيهه سبحانه وتعالى، قال جل من قائل: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ﴾ [الأعراف:180]، أو ما يتعلق بأكل حقوق الناس وأماناتهم، أو طردهم من الأوطان، كما يفعل المستعمرون بالمجاهدين، والثوار.

مفهوم النفي اصطلاحاً:

عرف الجرجانيّ النفي بأنه: "ما لا ينجزم بـ(لا)، أو هو الإخبار عن ترك الفعل"⁽³⁴⁾، ويقصد بذلك أن النفي غير النهي في المعنى، واقتصر في تحديده للنفي على المقارنة بين (لا) النافية و(لا) الناهية، دون النظر إلى باقي الأدوات، ولما اقترن تفسير النفي بالجحد فقد قال الجرجانيّ: "إن الجحد هو ما انجزم بـ(لم) لنفي الماضي، وهو الإخبار عن ترك الفعل الماضي، فيكون النفي أعمّ منه"⁽³⁵⁾، وعدّ الرمانيّ الجحد المقابل اللفظيّ للنفي، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾ [المملك:20]، بمعنى: ما الكافرون إلا في غرور⁽³⁶⁾، وقال آخرون: إنه إخراج الكلام من الإثبات إلى ضده، والنفي والإيجاب أسلوبان متغايران، أو متقابلان في اللغة، ويستخدم النفي كاستخدام الإثبات في الأهمية، ويخضع كلا الأسلوبين لقواعد وأدوات خاصة للتعبير عن المواقف والأفكار، وللنفي أمط وأساليب تلتزم بصيغ وألفاظ تعارف عليها علماء اللغة⁽³⁷⁾، وقد قال الطبري في تفسيره: "وإمّا لـ(غير) في كلام العرب معان ثلاثة: الاستثناء، والآخر الجحد، والثالث سوى"⁽³⁸⁾.

(34) الجرجانيّ، علي بن محمد المعروف بالسيد الشريف(816هـ)، التعريفات، ضبطه وصححه مجموعة من

العلماء، دار الكتب العلمية، ومكتبة لبنان، بيروت، 1985 م، ص 219.

(35) الجرجانيّ، التعريفات، مصدر سابق، ص65.

(36) الرمانيّ، معاني الحروف، مصدر سابق، 6/1.

(37) عيسى، فارس، النفي اللغويّ بين الدلالة والتركيب في ضوء علم اللغة المعاصر، مرجع سابق، 62- ص69.

(38) الطبريّ، تفسير الطبريّ، مصدر سابق، 192/1.

ولما كان (السلب) انتزاعاً للنسبة، ومتضمناً لمعنى النفي والنهي معاً، فهي كلمة أعم⁽³⁹⁾، فقد عرّفه ابن أبي الأصبغ في باب السلب والإيجاب، فقال: "هو بناء الكلام على نفي الشيء من جهة، وإيجابه من جهة أخرى، أو أمر بشيء من جهة، ونهي عنه من غير تلك الجهة"⁽⁴⁰⁾، كقوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفٍّ وَلَا تَنْهَرُهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا﴾ [الإسراء:23]، وقوله تعالى: ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ إِنْ أُمَّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ...﴾ [المجادلة:2]، فقد نفى صيرورة المرأة أمّاً بالظهار، وأثبتها للتي تلد الولد، وقوله تعالى: ﴿لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [التحریم:6]، فنفي عن الملائكة العصيان، وأثبت لهم الطاعة.

وكقول النابغة الذبياني: (من الكامل):

فاستبقي وُدَّكَ للصديق، ولا تكن
قَتباً يَعْصُ بِغَارِبٍ مِلْحَاحاً⁽⁴¹⁾

ففي هذا البيت الشعري يرشد النابغة إلى أن يكون الصديق ودوداً لصديقه، وينهاه أن يكون ملحاحاً عليه، ومحاسبا له على كل صغيرة أو كبيرة؛ بل لا بد أن يتغافل عن زلاته، ويعفو عنه.

والنفي باب من أبواب المعاني، يهدف إلى إخراج حكم في تركيب لغويّ مثبت إلى ضده، وتحويل معنى ذهنيّ فيه الإيجاب والقبول إلى حكم يخالفه إلى نقيضه، وذلك بصيغة تحتوي على عنصر يدلّ على ذلك، أو بتعبير قد انتشر في مجتمع ما، فيقترن بضد الإيجاب والإثبات⁽⁴²⁾.

والناظر إلى كتب النحو قديماً يجد أنها اعتمدت على نظرية العامل في الحديث عن باب النفي، فلم يخصّص للنفي باب مستقل، إذ انتشرت عناصر النفي في أبواب مستقلة، فنجد الحروف: (لا، وما، وإن) في باب المرفوعات، أو المنصوبات، فإذا نصب الاسم بعد (لا) جعلت (إن) توكيدية؛ لتوكيد الإثبات، وإن رفع الاسم بعدها أعملت عمل (ليس) الحجازية، وإن لم تعمل جعلت مهملة تميمية.

(39) انظر: الجرجاني، التعريفات، مصدر سابق، ص82.

(40) ابن أبي الأصبغ المصري (654هـ)، بديع القرآن، تحقيق حنفي محمد شرف، نهضة مصر، مصر، ب، ت، ص116.

(41) الذبياني، النابغة، شرح ديوان النابغة الذبياني، ت: سيف الدين الكاتب، بيروت، دار مكتبة الحياة، 1989، ص19.

(42) انظر: عمارة، خليل، أسلوب النفي والاستفهام في العربية، مرجع سابق، ص56.

وللنفي في العربية صورتان: منها ما تدلّ على النفي صراحة، ومنها ما تستشف من السياق، وتفهم من أساليب العربية، فلم توضع له أصلاً، بل وضعت لتفيد معاني أخرى: كالاستفهام، والتعجب، والاستثناء، والإضراب، أو في كلمات مفردة تتضمن النفي في معناها المعجمي: كالتضاد، ومعاني الامتناع، والرفض، والإباء. ولم يغفل النحويون القدماء هذا النوع من النفي، لكنهم لم يصنفوه في أبواب النحو المعروفة كما ذكرنا آنفاً، وأصبح من عمل البلاغيين الذين أشاروا إليه تلميحاً عند تفسيرهم آيات الله البيّنات، أو أثناء حديثهم عن خروج أضرب الخبر والإنشاء عن مقتضى الظاهر، ومن مظاهر اهتمام النحاة بالنفي الضمني ما حكاه سيويه، والمبرد، والأشموني، وغيرهم من أن دخول فاء السببية التي تنصب الفعل المضارع دلالة على أن التركيب يتضمّن معنى النفي، وما ذكره ابن هشام من إفادة (كاد، وأوشك، وكرب) معنى النفي أيضاً.

وأما اهتمام البلاغيين بالنفي الضمني فهو من الاهتمام باباب القصر في البلاغة، سواء أكان القصر بإثماً، أم بالنفي والاستثناء، وما يحتله الاستفهام الإنكاريّ من حضور في إطار باب أسلوب الاستفهام، وبحث العلماء في باب التقديم والتأخير في إطار النفي، والاستفهام⁽⁴³⁾.

كما ترى الباحثة أن النفي الضمني هو: التعبير عن معاني النفي بطريقة الإشارة، أو بالصوت عبر النبر والتنغيم، وقد يكون في الكتابة بعلامات التقييم، وقد يكون بالاستنباط، أو بالتلميح إلى نفي معنى معين بأسلوب معين، أو باستخدام الدلالات عليه، والألفاظ المشتملة على مراميه، إذ يعرف النفي الضمني بأنه: النفي الذي يتمّ بأسلوب غير صريح في النفي، ولكنه يفهم ضمناً من السياق اللغويّ، أو الصوتيّ، أو الموقف الكلامي، أو الاجتماعيّ، أو الكتابي، أو انتقال أدوات أو ألفاظ من المعنى المعجميّ إلى المعنى الدلاليّ في التركيب اللغويّ.

(43) انظر: عيسى، فارس، النفي اللغويّ بين الدلالة والتركيب في ضوء علم اللغة المعاصر، مرجع سابق، ص70.

مجالات النفي:

استخدمت أساليب النفي و تراكيبه في العربية للتعبير عن معانٍ مختلفة، ودلالات متنوعة، وأغراض معينة في مواقف خاصة، ومن هذه الأغراض والمجالات- مثلاً- استخدام القرآن الكريم أسلوب النفي للتعبير عن:

1. نفي الشرك الذي يعدّ إثباتاً للتوحيد، إذ إن كلمة التوحيد (لا إله إلا الله) تتضمن نفي الألوهية عن أي مخلوق، وإثباتها لله وحده، فنفي الشرك بأنواعه شرط لقبول التوحيد، ومنها: تنزيه الله تعالى عن النقائص التي تعتري البشر، ونفي تشبيه صفاته تعالى بصفات المخلوقين، ونفي الأفعال التي لا تليق بالله تعالى: كالنوم، والظلم، والفقر، والطعام، قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى:11].
2. نفي الصفات التي لا تليق بمقام النبوة، كأن يكون النبي ساحراً، أو كاهناً، أو شاعراً، أو كاذباً، أو أبتراً، قال تعالى: ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشُّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ...﴾ [يس:69]، وقال تعالى: ﴿بَلْ جَاءَ بِالْحَقِّ وَصَدَّقَ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الصافات:37].
3. ذمّ الدنيا، ومتاعها، وبيان حقيقة وجودها، والهدف من خلقها، قال تعالى: ﴿وَمَا هَذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَهُوٌّ وَلَعِبٌ...﴾ [العنكبوت:64].
4. التحذير من كيد الكافرين، والمعاندين، والجاحدين، كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَيْدُ الْكَافِرِينَ إِلَّا فِي ضَلَالٍ﴾ [غافر:25]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا كَيْدُ فِرْعَوْنَ إِلَّا فِي تَبَابٍ﴾ [غافر:37].
5. ولما كان النفي الضمني لا يتم إلا بأداة غير صريحة في النفي، لكنه يستفاد من السياق، أو الموقف الكلامي، أو انتقال أدوات أو ألفاظ من المعنى المعجمي إلى المعنى الدلالي في التركيب اللغوي، فقد ذكر أن فكرة النفي الضمني - التي تتم في أدوات الاستفهام، أو الشرط، أو التمني- قائمة على معنى الإنكار، فالإنكار نوع من أنواع النفي الضمني، والإنكار- كما يفهم من كلام عبد القاهر الجرجاني- يجيء فيما لا يقول عاقل أنه يكون، أو يتنبه السامع حتى يرجع إلى نفسه فيخجل،

إما لأنه ادّعى فعل شيء لا يقدر عليه، وإما لأنه همّ بفعل ما لا يُستصوب فعله، أو لأنه جوز وجود أمر لا يوجد مثله⁽⁴⁴⁾، فالإنكار قد يستخدم إما للتوبيخ، أو للتكذيب، والعلامة أبو السعود وجد أن الأول يكون في شيء واقع، فسمّاه إنكار الواقع، ووجد إنكار التكذيب يفيد النفي، فسمّاه إنكار الوقوع⁽⁴⁵⁾.

والإنكار الذي يفيد النفي يتضمن أربعة أنواع⁽⁴⁶⁾:

أ- إنكار الواقع في الإيجاب: وذلك إذا كانت الأفعال المنكرة واقعة يراد تقييحها، وبيان أنه ما

كانت لتقع: كقوله تعالى على لسان موسى: ﴿أَقْتَلْتُ نَفْسًا زَكِيَّةً بِغَيْرِ نَفْسٍ...﴾ [الكهف:74].

ب- إنكار الواقع في النفي، وذلك في ألفاظ أفلا، أولاً، أليس، أوليس، أم...؟، كقوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ

مِنْكُمْ رَجُلٌ رَشِيدٌ﴾ [هود:78].

ج- إنكار الوقوع في الإيجاب: وذلك إذا كانت الأفعال المنكرة غير واقعة، يراد نفي وقوعها،

واستبعاده، والسخرية من مدعي وقوعه، والتعجب منه، كقوله تعالى: ﴿أَفَعَيَّبْنَا بِالْخَلْقِ

الْأَوَّلِ﴾ [ق:15]، فالمراد: ما عيينا.

د- إنكار الوقوع في النفي: وذلك عندما يراد الإثبات والتقرير والتحقيق، كقوله تعالى: ﴿أَوْ لَمْ

يَكْفُرُوا بِمَا أُوتِيَ مُوسَى مِنْ قَبْلُ قَالُوا سِحْرَانِ تَظَاهَرَا...﴾ [القصص:48]؛ أي قد كفروا، والذي

يهمنا إنكار الإيجاب بنوعيه: إنكار الواقع، وإنكار الوقوع، فالأول يفيد التوبيخ، والثاني يفيد

الاستبعاد، وكلاهما من النفي الضمني.

كما لوحظ أن للنفي أثراً في تخلص المنفي للزمن المراد، ف(ما، ولا، ولات، وإن، وليس) تخلص الجملة

الاسمية للحال، و(لم، ولما) تصرفان زمن المضارع للماضي، و(لن) تصرف زمن المضارع للاستقبال، إضافة إلى

نفي معنى الجملة من الإثبات إلى النفي⁽⁴⁷⁾، ومما يدل على أثر أدوات النفي ودلالاتها الزمنية في المواقف

المختلفة قولك: (قد فعل) للدلالة على الماضي القريب،

(44) انظر: الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن (474هـ)، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تحقيق ياسين

الأيوبي، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 2000، ص 152-160.

(45) البكري، أساليب النفي في القرآن، مرجع سابق، ص 194.

(46) النحاس، مصطفى، أساليب النفي في العربية، مرجع سابق، ص 226.

(47) عيسى، فارس، النفي اللغوي بين الدلالة والتركيب في ضوء علم اللغة المعاصر، مرجع سابق ص 105.

و(إذا فعل) للدلالة على المستقبل، و(كان قد فعل) للدلالة على الماضي البعيد، و(سيفعل، وسوف يفعل) للدلالة على المستقبل القريب والبعيد، و(كان يفعل) للدلالة على أن الحدث كان مستترا في الزمن الماضي⁽⁴⁸⁾، كما أن اسم الفاعل المضاف أو المنون له دلالة الزمنية، وقد حدث أن الكسائي اجتمع مع أبي يوسف القاضي عند هارون الرشيد، فجعل القاضي أبو يوسف يذمّ النحو، ويقول: ما النحو؟ فأراد الكسائي أن يعلمه فضل النحو، فقال: ما تقول في رجل قال لرجل: أنا قاتلٌ غلامك، وقال له آخر أنا قاتلٌ غلامك، أيهما كنت تأخذ به؟ قال: آخذ بهما جميعا، قال: أخطأت، وكان له علم بالعربية، فاستحيا، فقال: كيف ذلك؟ فقال: الذي يؤخذ بقتل الغلام هو الذي أضاف؛ لأنه بمنزلة الفعل الماضي، وأما الذي نون فإنه لا يؤخذ؛ لأنه مستقبل، لم يكن بعد، كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [الكهف:23-24]، فلولا أن التنوين مستقبلٌ ما جاز فيه قوله: (غداً)⁽⁴⁹⁾.

وهكذا يتبين لنا أن النفي اللغوي من أشهر أساليب العربية التي تستخدم في التعبير عن المواقف اللغوية المختلفة، وهو نوعان: إما صريح يتم باستعمال أداة خاصة وضعت له، وآخر ضمني يستشف فيه النفي بقرائن سياقية، أو اجتماعية، أو صوتية، أو كتابية خاصة. وعند تأصيل أدوات النفي لوحظ أن الجمهور رأوا في (لما) و(لات) و(لن) و(لكن) و(ليس) أدوات مركبة، وبالتالي حكموا على أنها أقوى وأكثر توكيدا في دلالتها على النفي من الأدوات البسيطة الأخرى، على الرغم من أن السياق ومقتضى الحال يؤثر كثيرا في قوة النفي، وإكسابه معنى جديدا، لذا يجب على اللغوي أو الأديب أن ينتبه إلى هذا الأمر عند إنتاج النص الأدبي.

أشكال النفي:

فرّق إبراهيم أنيس بين النفي اللغوي (الصريح) والنفي الضمني، إذ عدّ الأول أنه نفي بأداة، وأما الآخر فهو نفي بدون أداة، لكنه يفيد معنى النفي: كأساليب التمني، والاستفهام الإنكاري، والشرط بـ(لو، ولولا)، والصواب أن النفي هو النفي بأداة كان أم بغيرها،

(48) حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1994، 240.

(49) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (911هـ)، الأشباه والنظائر في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 224/3، والسامرائي، إبراهيم، الفعل: زمانه وأبنيته، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 24.

إذ إن النبر والتنغيم من أهم وسائل توضيح المعنى، وإيصاله إلى السامع بيسر وسهولة، ويمكن بهذا أن تكون النغمة (Tone) إحدى أدوات النفي⁽⁵⁰⁾، فالتقسيم إجرائيًّا.

وينقسم النفي عند اللغويين والنحاة إلى قسمين:

أولاً: النفي الصريح:

وهو الذي يتم بأدوات النفي الحرفية، وهي: (لن ، لم ، لَمَّا ، لا النافية، ما النافية، إن النافية، لات، وغيرها)، أو الأفعال، وهي: (ليس، أنفي، أجد)، وترى الباحثة أن هناك أسماء تحمل معنى النفي الصريح مشتقة من تلك الأفعال، ومنها: نحو: (منكر، كافر، جاحد، ملحد، رافض، أب، مشرك بالله، منفي من الأرض، ملعون، مطرود ، بريء ،)، ولم ترد كلمة (الصريح) صفة لهذا القسم من النفي في كتب التراث، كما لم يفرد للنفي باب مستقل، ولكن النحاة عرضوا للأدوات وما يتصل بها من مسائل نحوية، أو لغوية متفرقة. ويقصد بالنفي الصريح أو اللغوي كل نفي يستخدم الأدوات، سواء أكانت حروفاً، أم أفعالاً، أم أسماءً، ويدخل هذا النوع من النفي في إطار التركيب الوظيفي للجملة العربية، سواء أكانت هذه الأداة لفظية: كالأدوات المعروفة، أم من خلال النبر (Stress)، أو التنغيم (Intonation)، وقد اتجهت الدراسات الحديثة إلى تقسيم هذه الأدوات: إما حسب الجملة التي تدخل عليها اسمية كانت، أو فعلية، أو تقسيمها حسب بداياتها الأبجدية: لامية، أو ميمية، أو حسب الزمن الذي تنفيه، أو حسب عملها⁽⁵¹⁾.

ثانياً: النفي الضمني:

وهو الذي يستشف فيه النفي بقرائن صوتية: كالتنغيم والنبر، أو كتابية: كعلامات الترقيم، أو سياقية: كالاستفهام الإنكاري، أو اجتماعية خاصة: كالتراكيب المستخدمة في مواقف الحياة⁽⁵²⁾، ويشمل النفي الضمني الأساليب اللغوية الآتية: الإضراب، والاستدراك، والردع، والقصر، والتمني والاستبعاد، والاستفهام الإنكاري، والامتناع، والاستثناء، وتوكيد النفي، والاستعمال المجازي.

(50) عيسى، فارس، النفي اللغوي بين الدلالة والتركيب في ضوء علم اللغة المعاصر، مرجع سابق، ص 7.

(51) عيسى، فارس، النفي اللغوي بين الدلالة والتركيب في ضوء علم اللغة المعاصر، المرجع نفسه، ص100.

(52) سلهب، حسن محمد حجازي، (النفي في العربية: تطبيق على شعر النابغة الذبياني)، مرجع سابق، ص9.

وقد أشار النحويون إلى النفي الضمنيّ في معرض حديثهم عن النفي، لكنهم لم يفرّدوه في أبواب مستقلة، فهذا سيبويه يشير إلى أن دخول فاء السببية التي ينصب المضارع بعدها دليل على أن التركيب يتضمن معنى النفي⁽⁵³⁾، وصار النفي الضمنيّ من اهتمامات البلاغيين ضمن تفسير آيات القرآن الكريم، والحديث عن علم المعاني: كأسلوب القصر، وأضرب الخبر والإنشاء، وأغراضه، والاستفهام الإنكاريّ، والتقديم والتأخير⁽⁵⁴⁾.

ويمكن القول: إن علماء اللغة تواضعوا على استعمال معانٍ معينة للتركيب التي يستخدمها المتكلم، وعند تغيير هذه المعاني لا بدّ له من استخدام عناصر تحويلية، التي تنقل تلك التركيبيات المعاني الجديدة، وهذه التركيبيات إما: ملفوظة، أو ملحوظة، فأما النفي اللغويّ أو الصريح فيتحدد من خلال العناصر الملفوظة المتمثلة في الأدوات، وأما النفي الضمنيّ غير الصريح فإنه يلمح، ويستشرف، ويستخلص من خلال استخدام عناصر تحويلية ملحوظة: كالسياق، أو المقام، أو السليقة اللغوية، فالنفي الضمنيّ ليس المعنى الظاهر الذي وضع له، لكنه متضمّن في التعبير المراد، وهو إما: كلمات مفردة متشربة معنى النفي: كالألفاظ الدالة على الامتناع، والإباء، والرفض، والإضراب، أو على شكل تراكيبيات أسلوبية خاصة: كأساليب الاستثناء، والقصر أو الحصر، والشرط، والتعجب، والأمر، والاستفهام البلاغيّ.

(53) انظر: سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، 3/ 30.

(54) الجرجانيّ، عبد القاهر، دلائل الإعجاز في علم المعاني، مصدر سابق، ص148-172.

الفصل الأول

النفي الضمني في إطار الدلالة المعجمية

يُعرّف النفي الضمني اصطلاحاً بأنه: النفي بأسلوب غير صريح، وغير مباشر في النفي، ومن غير استخدام أدوات النفي المعهودة، لكنه يفهم ضمناً من السياقات اللغوية، أو الصوتية، أو المواقف الكلامية، أو الاجتماعية، أو التراكيب الكتابية، أو انتقال أدوات أو ألفاظ من المعنى المعجمي إلى المعنى الدلالي في التراكيب اللغوية.

ونظراً لأهمية وحضور النفي الضمني في أساليب العربية عند الكتاب، والمتكلمين، وعلماء اللغة، فسيتم تناوله من جانبين: أولهما: الحقل الدلالي للنفي، وثانيهما: أحكام ألفاظ النفي المعجمية في النحو.

1- الحقل الدلالي للنفي (المعنى):

يستعمل الإنسان اللغة للبيان والتعبير عما يجول بخاطره، إما مباشرة، وبشكل واضح، أو بشكل ضمني غير مباشر، ولكي يكون التعبير واضحاً ومثيراً ينبغي معرفة دلالة الكلمات، وأثرها في السامع والمتلقي، فمثلاً، إذا قرئ قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ، وَوَضَعْنَا عَنكَ وِزْرَكَ، الَّذِي أَنْقَضَ ظَهْرَكَ، وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ﴾ [الشرح: 1-4]، فهل يُفهم أن الاستفهام في الآية الكريمة استفهام حقيقي، والجواب: سيكون بالنفي، وهذا يدل على أن الاستفهام لم يكن حقيقياً، وإنما جاء تقريراً لنعمة شرح صدر نبيه محمد (صلى الله عليه وسلم) للإسلام، وتطميناً لقلبه على الصلاة والسلام، وواو العطف في قوله تعالى: (ووضعنا عنك وزرك،... ورفعنا لك ذكرك) تدل على حذف أداة الاستفهام التي تفيد التقرير كما سبق، وهي من جملة نعم الله على نبيه الكريم، ويلاحظ دلالة الوزر كأنه حمل ثقيل⁽⁵⁵⁾.

(55) انظر: أبو شريفة، عبد القادر، وآخرون، علم الدلالة والمعجم العربي، ط1، دار الفكر، عمان، 1989،

وهكذا فإنه لا يمكن فصل علم الدلالة عن غيره من فروع اللغة الأخرى لفهم المعنى، إذ يُعرّف علم الدلالة بأنه: العلم الذي يتناول نظرية المعنى، أو العلم الذي يدرس الشروط الواجب توافرها في الرمز حتى يكون قادرا على حمل المعنى، والمعنى إما أن يكون أساسيا؛ أي متصلا بالوحدة المعجمية، أو أسلوبيا؛ وهو المعنى الذي تحمله المفردة أو القطعة اللغوية متأثرة بالظروف الاجتماعية لمستعملها، والمنطقة الجغرافية التي ينتمي إليها، أو نفسية فردية ذاتية، أو إيحائية مجازية.

وأما المعنى المعجمي فهو: معنى الكلمات المفردة خارج السياق، ولهذا فإن تحديد معناها لا بد أن يكون في سياق تنتظم فيه الكلمات المقصودة، فكلمة (عين)- مثلا- قد تعني أداة البصر، أو نبع الماء، أو الجاسوس، أو أصل الشيء، أو أحد حروف الهجاء، أو من هو في مجلس الأعيان، ولتحديد معناها لا بد أن تكون في نصّ معين، فهي تدلّ على نبع الماء في قوله تعالى: ﴿فِيهَا عَيْنٌ جَارِيَةٌ﴾ [الغاشية: 12].

أهم العناصر المؤثرة في تحديد الدلالة (المعنى):

لكي يحدّد المتلقي معنى الكلام لا بد له أن يقوم بفهم ما يأتي :

1. المعنى الوظيفي (الصوتي، النحوي، الصرفي)

2. المعنى المعجمي

3. المعنى السياقي

وفيما يأتي تفصيل ذلك:

1- المعنى الوظيفي، وأبرز ما يكون في:

أ- الدلالة الصوتية: إذ تتكون اللفظة من وحدات صوتية متناسقة، تأتي حسب نظام لغوي؛ لتفيد معنى معيناً، وحين تضاف إلى اللفظة حركة (وحدة صوتية) فإنها تعطي معنى جديداً، فيتغير المعنى بتغير صوت أحد الحروف، فينبغي ملاحظة الجانب الصوتي الذي قد يؤثر في المعنى، مثل: التنغيم، والنبر، فعند قراءة تك قوله تعالى: ﴿قَالُوا فَمَا جَزَاؤُهُ إِنْ كُنْتُمْ كَاذِبِينَ؟ قَالُوا: جَزَاؤُهُ؟، مَنْ وَجَدَ فِي رَحْلِهِ فَهُوَ جَزَاؤُهُ...﴾ [يوسف: 75]، فلا شك أن تنغيم جملة: "قالوا: جزاؤه؟..." بنغمة الاستفهام، وجملة الاستئناف: "من وجد في رحله فهو جزاؤه..." بنغمة التقرير سيقرب المعنى إلى الأذهان، ويكشف عن مضمون الآية الكريمة.

وفي قول الشاعر الكميّ بن زيد الأسديّ:

طربت وما شوقاً إلى البيض أطربُ ولا لعباً منّي، وذو الشيب يلعبُ؟

فقراءة عبارة: (وذو الشيب يلعب؟) بصيغة الاستفهام الإنكاري لا شك أن لها تأثيراً في فهم المعنى، وتوضيحاً كبيراً له، فهي تنفي اللهو والخفة واللعب عن كبير السن، ويقصد الشاعر مدح نفسه، ولو قرئت العبارة بدون تنغيم لأثبت اللهو والخفة لنفسه، فينقلب المعنى ذمّاً.

ب- الدلالية الصرفية: إذ يتناول المستوى الصرفيّ التغيرات الطارئة على أبنية الكلم؛ فتؤدي معاني جديدة، وهذه التغيرات هي وحدات صوتية لاحقة، أو سابقة، أو داخلية على الكلمة، نحو: ضرب، يضرب، اضرب، ضارب، ومن هنا يتضح علاقة الدرس الصوتيّ بالمستوى الصرفيّ، كما أن الدرس الصرفيّ يعدّ مقدمة لازمة للدرس النحويّ، فلا يمكن أن تعرب كلمة معينة دون معرفة بنيتها الصرفية، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَهَدَمَتْ صَوَامِعُ...﴾ [الحج:40]، فلا يمكنك إعراب (الناس) إذا لم تعرف البناء الصرفيّ للعامل النحويّ (دفع)، والتي هي مصدر يعمل عمل فعله نحوياً إذا أضيف إلى فاعله، ولكل قسم من أقسام الكلام دلالة، وأي تغيير طارئ في بناء الكلمة الصرفيّ سيؤدي مباشرة إلى تغيير في الدلالة أو المعنى. وقد تنبّه النحويون إلى أهمية العنصر الصرفيّ حين تحدثوا عن معاني دلالات الصيغ، ومن ملاحظاتهم الدقيقة تفريقهم بين صيغتي (مَفْعَل، وَمِفْعَل) فجعل الميم المفتوحة دلالة على المصدرية، والميم المكسورة على اسم الآلة، ومن ملاحظاتهم أن العرب تصف بالمصدر؛ لأنه أبلغ من اسم الفاعل، فيقولون: رجل عدل، بدلا من قولهم: رجل عادل، ومعنى آخر أصبح الرجل مبالغاً في وصفه بالعدل كأنه مخلوق منه؛ لكثرة اعتياده فعل العدل، ومنه قوله تعالى: "وجاءوا على قميصه بدم كذب.." [يوسف:18]، وقد قرروا في ذلك قاعدتين، هما: إنابة المصدر عن اسم الفاعل أو المفعول، والمبالغة في دلالتها حين يستعمل بدلا منهما⁽⁵⁶⁾.

وهكذا فإن المعنى يتغير بتغير الصيغة الصرفية، فمثلا صيغ: راحم(اسم فاعل)، ومرحوم(اسم مفعول)، ورحيم(صيغة مبالغة) كل منها له معنى دلاليّ خاصّ عند أهل اللغة، فلا بد من دراسة التركيب الصرفيّ للكلمة، وبيان المعنى الذي تؤديه الصيغة الصرفية للكلمة،

(56) أبو شريفة، عبد القادر، وآخرون، علم الدلالة والمعجم العربيّ، مرجع سابق، 37.

فلا يكفي لفهم معنى كلمة (استغفر) بيان معناها المعجمي، المرتبط بجذرها اللغوي (غفر)، بل لا بد أن يضم إلى ذلك المعنى وزن (استفعل) الذي يفيد الطلب، وتأتي (ما) بمعنى الفعل (أنفي) معنى لا عملاً، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [فصلت:46]؛ أي بذى ظلم، فقد نفى الله تعالى نسبة الظلم إليه أصلاً؛ إذ إن صيغة (ظلام) اسم منسوب؛ وإنما جعل في قوله تعالى: "بظلام" بمعنى فَعَال الدالة على النسب المستغني عن الياء، كما شرحه ابن عقيل؛ لأن جعله صيغة مبالغة -على المعنى الأصلي- يوهم ثبوت أصل الظلم لربنا، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً⁽⁵⁷⁾، وقيل: (ظلام) لنفي أنواع الظلم⁽⁵⁸⁾، وزيادة النفي والباء في خبر ليس تأكيد للنفي.

ج- الدلالة النحوية: إذ يتغير المعنى بناء على الوظيفة النحوية، ولا بد مراعاة الجانب النحوي لكل كلمة داخل الجملة أو السياق، فالعربية تعبر عن المعاني بالحركات، ولولا الحركات ما فهمنا قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ...﴾ [فاطر:28].

وقد وردت بعض أدوات النفي الصريح في كتب النحو المعهودة، لكن بعضها يختص بنفي الجملة الفعلية: ك(لم، لما)، والآخر مختص بنفي الجملة الاسمية: ك(ليس، ولات، وليت)، وبعضها ينفي الزمن الماضي، أو المضارع، أو المستقبل، أو يكون مشتركاً، وسيأتي تفصيل ذلك لاحقاً مفصلاً في ثنايا هذه الرسالة، إن شاء الله تعالى.

2- المعنى المعجمي: وهو ما تعارف عليه أهل اللغة حول معنى كلمة معينة، وهو لا يخضع لسبب طبيعي أو ذهني منطقي للعلاقة بين الكلمة ومعناها، فالعلاقة بينهما اعتبارية، فلا بد من بيان المعنى المفرد للكلمة، وهو ما يسمّى (المعنى المعجمي)، ومن الممكن معرفة المعنى المعجمي من غير الحاجة إلى المعنى النحوي، فكلمة (حمل) تعني معجمياً: أمسك شيئاً، أو رفعه، لكنها في سياق جملة: (حمل الجنود على الأعداء) تعني: هجموا⁽⁵⁹⁾.

3- المعنى السياقي: وهو المعنى المحدد الجديد الذي تكتسبه المفردة في التركيب اللغوي، فمثلاً: كلمة عين لها عدة معانٍ، لكنها تدل على نبع الماء في قوله تعالى: ﴿فِيهَا عَيْنٌ جَارِيَةٌ﴾ [الغاشية:12].

(57) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ط2، السعودية، وزارة التعليم العالي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 429/2.

(58) النسفي، عبد الله بن أحمد، تفسير النسفي، مصدر سابق، 595/1.

(59) عمر، أحمد مختار، علم الدلالة، ط7، عالم الكتب، القاهرة، 2009، ص13.

أثر التنغيم، والنبر، وعلامات الترقيم في دلالة النفي الضمني:

عدّ بعض علماء العربية التنغيم من المظاهر الصوتية التي تساعد على تحديد المعنى، ومنه النبر السياقي، أو ارتكاز الجملة، وهو انخفاض الصوت أو ارتفاعه عند الجهر بالكلام، أو هو قوة النفس في نطق الصوت، وعلامته ملاحظة نشاط جميع أعضاء النطق عند الجهر بمقطع منبور⁽⁶⁰⁾.

وفي الاستعمال اليومي حالياً تستخدم كلمة (نعم) بتنغيمات معينة لتدل على الجواب بالإثبات أحياناً على الاستفهام، أو على الإنكار أو الاستهزاء، ما يدل على أن التنغيم والنبر من العناصر الصوتية التي تساعد في تحديد المعنى⁽⁶¹⁾.

وقد عرّف تمام حسان التنغيم: بأنه ارتفاع الصوت، وانخفاضه أثناء الكلام⁽⁶²⁾، وأما النبر: فيقصد به الوضوح النسبي للصوت، أو المقطع إذا قورن ببقية الأصوات، والمقاطع في الكلام، فالنبر يكون في المقطع الصوتي، أو في الكلمة، أما التنغيم فإنه يختص بالكلمة، ويؤدي التنغيم دوراً مؤثراً في نقل الجملة من معنى لآخر، أو من باب نحوي إلى آخر، ومن التنغيم الذي يفيد النفي ضمناً قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ؟﴾ [التوبة:111]، وفي قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاتَ أَزْوَاجِكَ؟...﴾ [التحریم:1]، فالتنغيم في (تبتغي مرضاة أزواجك؟) استفهام يفيد العتاب، فقد نقل التنغيم معنى الآية من الخبر إلى الإنشاء، وقوله تعالى: ﴿تُرِيدُونَ عَرَصَ الدُّنْيَا؟ وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ...﴾ [الأنفال:67]، وقوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَّذْكُورًا﴾ [الإنسان:1]، فالتنغيم ينقل المعنى من الاستفهام إلى التقرير، حتى أن بعض المفسرين ذكر أن هل بمعنى قد⁽⁶³⁾.

(60) أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، مكتبة نهضة مصر، مصر، ب، ت، 182.

(61) أبو شريفة، عبد القادر، وآخرون، علم الدلالة والمعجم العربي، مرجع سابق، 43.

(62) حسان، تمام، مناهج البحث في اللغة، مكتبة الإنجلو المصرية، مصر، 1990، 164.

(63) مكي بن أبي طالب القيسي (437هـ)، مشكل إعراب القرآن، ضبطه محمد سليمان حسن، شركة القدس للنشر

وما يؤديه التنغيم في الكلام المنطوق تؤديه علامات الترقيم في الكلام المكتوب، وبهذا لا يكون التنغيم في مستوى واحد في جميع الأساليب والمعاني، وقد جعل خليل عمارة التنغيم عنصراً من عناصر التحويل، التي تنقل الجملة من المعنى الأساس إلى المعنى المقصود في أساليب التعبير المختلفة⁽⁶⁴⁾.

ومن التطبيقات المباشرة للتنغيم في أسلوب النفي: الاستفهام الإنكاري؛ لأنه ينقل الكلام من الاستفهام إلى معنى النفي والإنكار، كقوله تعالى: ﴿أَتَجَادِلُونَنِي فِي أَسْمَاءَ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ؟...﴾ [الأعراف:71]، فبالتنغيم يتحول معنى الجملة من الاستفهام الحقيقي إلى الإنكار، وبهذا المفهوم يمكن استخدام التنغيم كأداة من أدوات النفي الضمني، وبخاصة الاستفهام الإنكاري.

وهناك من المواقف في اللغة الكتابية ما يستدعي علامات الترقيم للدلالة على تحديد المعنى؛ منعاً لاختلال المعنى، ومنها: لا أيدك الله، ولا رعاك الله، فإذا أردت الدعاء بالخير في الجملتين السابقتين وضعت فاصلة بعد حرف النفي(لا)، وإلا انقلب المعنى دعاء بالشر، أو تضع واواً بعد حرف النفي(لا)، وكذلك قولك: مات سعيد وأخوه في سفر، فإذا قصدت موت سعيد وأخيه أثناء سفرهما أبقيت الجملة كما هي: مات سعيد وأخوه في سفر، وتكون الواو عاطفة، وأما إذا قصدت موت سعيد فقط فيجب وضع فاصلة بعد سعيد، نحو: مات سعيد، وأخوه في سفر، وتكون الواو استئنافية، أو واو الحال التي تكون الجملة عدها في محل نصب حال، وتؤدي لغة الجسد دوراً في أداء المعنى، والتعبير عن الدلالات في هذا الجانب⁽⁶⁵⁾.

وقد تبين لعلماء اللغة أن بعض أدوات الاستفهام، وأدوات الشرط، والتمني تنتقل إلى معنى النفي في بعض المواقف والأساليب، ففي قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ...﴾ [آل عمران:135]، وقوله تعالى: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [النساء: 73]، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ...﴾ [الأنفال:23]، ففي الأولى: أي لا يغفر الذنوب إلا الله، وفي الثانية لم أكن معهم، وفي الثالثة لم يكن فيهم خير، وصرح ابن مالك في التسهيل بأنه يكثر قيام (مَنْ) مقرونة بالواو مقام النافي⁽⁶⁶⁾.

وإذا كان النفي يدل على السلب، أو المغايرة، فإن الاستثناء يعدّ نفيًا للشيء بإيجابه، كأن يبني الكلام على نفي شيء من جهة، وإثباته من جهة أخرى، فالمتكلم حين يستخدم أدوات النفي

(64) عمارة، خليل، في نحو اللغة وتراكيبها، عالم المعرفة، جدة، السعودية، ط1، 1984، ص174.

(65) انظر: أبو شريفة، عبد القادر، وآخرون، علم الدلالة والمعجم العربي، مرجع سابق، 44.

(66) ابن مالك، محمد بن عبد الله الطائي(672هـ)، شرح التسهيل، تحقيق عبد الرحمن السيد، ومحمد المختون،

دار هجر، ط1، 1990، 109/4.

قد يستحضر في ذهنه الإثبات، لكن النفي قد يراد لذاته؛ لأن الموقف يقتضيه، أو لأن النفي أقوى في التعبير بالإثبات، فقوله تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾ [الضحى:3]؛ تعني بطريق غير مباشر أنه أحبك، وقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ فَصْلٍ وَمَا هُوَ بِالْهَزْلِ﴾ [الطارق:13-14]، فإنه لا تغني كلمة (وهو جد) لو قيلت عن نفي الهزل بشكل صريح، ليس لاعتبارات موسيقية وحسب، وإنما حتى لا يظن أحد أن في القرآن أدنى هزل، فالتعبير بالنفي هنا أقوى من الإثبات⁽⁶⁷⁾.

مما سبق يظهر أن النفي الضمني لا يأتي صراحة أو بأسلوب مباشر، بل يستشف من القرائن الوظيفية (الصوتية، والصرفية، والدلالية)، والسياقية، والكتابية، والاجتماعية الخاصة، ويشمل النفي الضمني كذلك أساليب: الإضراب، والاستدراك، والردع، والقصر، والتمني والاستبعاد، والاستفهام الإنكاري، والامتناع، والاستثناء، وتوكيد النفي، وهي كالآتي:

أ- أسلوب الإضراب، وأدواته: (بل)، (بلى)، (أم)، (أو)، والاستدراك، وأداته (لكن) المخففة، والردع، وأداته: (كلا)، كما في قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾ [الأنبياء:26]، إذ إن هناك علاقة معنوية بين أسلوب الإضراب والنفي الضمني في الدلالة على النفي؛ فالحرف (بل) يدل على الإضراب عما قبله والعدول إلى ما بعده؛ أي نفي الأول وإثبات الثاني، ويأتي بعد (بل) مفرد، أو جملة، فإن كان مفرداً فهو حرف عطف، ومعناه الإضراب، وإن كان جملة فيفيد الإضراب عما قبله، كقوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ بَلْ جَاءَهُم بِالْحَقِّ...﴾ [المؤمنون:70]، وتسمى الإضرابية الإبطالية، أو تفيد الانتقال من غرض إلى آخر من غير إبطال، كقوله تعالى: ﴿وَلَدَيْنَا كِتَابٌ يَنْطِقُ بِالْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ، بَلْ قُلُوبُهُمْ فِي غَمْرَةٍ...﴾ [المؤمنون:62-63]، وتأتي (لا) قبل (بل) لتفيد توكيد الإضراب⁽⁶⁸⁾، كقول النابغة:

فِدَى لِبْنِي عَمِّي طَرِيفِي وَتَالِدِي وَقَلِّ لَهُمْ، لَا بَلْ فِدَى لَهُمْ أَهْلِي⁽⁶⁹⁾

(67) انظر: البكري، أساليب النفي في القرآن، مرجع سابق، ص 19.

(68) سلهب، حسن حجازي، النفي في العربية، مرجع سابق، ص 58.

(69) الذبياني، النابغة، شرح ديوان النابغة، مصدر سابق، ص 65.

ومثل الحرف(بل) في إفادة الإضراب الحرف(بلى)، وهو حرف جواب يأتي بعد النفي، واختلف في أصله، فقيل: أصله الألف، وقيل: أصله (بل) والألف زائدة، أو أنها للتأنيث⁽⁷⁰⁾، والصواب أنه حرف بسيط غير مركب، وأن (بلى) حرف جواب مختص بالنفي، ويفيد إبطاله، ولا تقع كلمة (بلى) إلا بعد استفهام منفي، كقوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ؟ قَالُوا: بَلَى...﴾ [الأعراف:172]، ولذلك أجرت العرب التقرير مجرى النفي؛ لأنه يبطل عمل المنفي قبله، ويثبته بعده، فمعنى الآية: أنا ربكم على وجه التوكيد، والتقرير⁽⁷¹⁾.

ويستفاد النفي - أيضا- في التركيب الذي تدخله (أم) في بعض وجوها، فقد تكون (أم) متصلة عاطفة، كقوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ..﴾ [المنافقون:6]، فقد جمعت (أم) هنا بين الاستغفار ونقيضه⁽⁷²⁾، وتكون (أم) منقطعة تفيد النفي بصورة أوضح من (أم) المتصلة؛ لأنها تتضمن في معناها الإضراب، كقولك: إن هذا لزيد أم عمرو، تقولها إن توهمت أن الذي أمامك زيد، ثم غلبك الظن أنه عمرو، فأضربت عن الأول بمعنى (بل)⁽⁷³⁾.

كما يظهر النفي في التركيب الذي يتضمن (أو) في بعض معانيها؛ فهي تكون للعطف، وتكون بمعنى(بل)، كقول النابغة:

فِدَى لَبْنِي حَيِّ بْنِ رُغْلٍ حَمُولَتِي عَدَاةً قِتَادٍ أَوْ فِدَى لَهُمْ أَهْلِي (74)

(70) ابن هشام، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف الأنصاري(708- 761هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، 2009م ، 134/1.

(71) ابن هشام، مغني اللبيب، مرجع سابق، 134/1.

(72) المرادي، الحسن بن قاسم(749هـ)، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق فخري قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1992، ص205.

(73) المالقي، أحمد بن عبد النور(702هـ)، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ص179.

(74) الذبياني، النابغة، شرح ديوان النابغة، مصدر سابق، ص 66.

واختلف النحاة في دلالة (أو)، فذهب الكوفيون إلى أنها تأتي بمعنى (بل)، وذهب البصريون إلى عدم جواز تضمناها معنى (الواو)، أو (بل)⁽⁷⁵⁾.

كما يستشفّ النفي في التركيب المتضمن حرف الاستدراك (لكن) المخففة، فهي تتضمن معنى (بل) في بعض معانيها، والدليل أنّ (لكن) تتضمن معنى (بل)، وتتكون من (لا)، وهي حرف نفي، والكاف للخطاب، والنون بمنزلة إن المخففة، فحذفت الهمزة استئثالا؛ لاجتماع ثلاثة معانٍ في كلمة واحدة⁽⁷⁶⁾.

كما يفهم النفي في التركيب الذي تدخله (كلا)، وهي حرف ردع، وزجر، فهي لمطلق النفي، ولا تعمل فيما بعدها، واختلف النحاة في أصلها، فرأى بعضهم أنها بسيطة، ورأى آخرون أنها مركبة⁽⁷⁷⁾، فقد رأى بعض النحاة أنها مكونة من كاف التشبيه، ولا النافية، والتشديد على اللام لتقوية المعنى، ودفع توهم بقاء معنى ما يليها⁽⁷⁸⁾، وفريق آخر يرى أنها بمعنى: (لا لا يكون)، وغيرهم بمعنى: (إلا لا)، وزيدت الكاف عوضاً عن الهمزة، ثم حذفت الألف من (إلا)، فالتقى متحركان من جنس واحد، فأسكنت الأولى، وأدغمت في الثانية من غير تنوين، واختلف النحاة أيضاً في معناها؛ فقال ابن فارس: إن الحرف (كلا) يأتي لمعنيين، هما: الردّ، والاستئناف، وقال آخرون: إنها للردع، والزجر، وقال بعضهم: إنها تكون بمعنى حقا⁽⁷⁹⁾.

ويرى خليل عمارة أن الأداة (كلا) وحدة لغوية واحدة، فهي بسيطة، تفيد معنى النفي، كما تفيد الردع، والزجر، وتأتي للاستئناف إضافة إلى النفي، كما تكون بمعنى حقا، وهي عنصر تحويل من الإثبات إلى الرفض، والردّ، والنفي⁽⁸⁰⁾، كقوله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتَ الَّذِي كَفَرَ بِآيَاتِنَا وَقَالَ لَأُوتِينَ مَا لَمْ آتِ بِهِنَّ وَمَا وَعَدَّاهُ أَطَّلَعَ الْغَيْبَ أَمْ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا، كَلَّا...﴾ [مريم: 77-79].

(75) أبو البركات الأنباري، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد (577هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق جودة مبروك محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 2002، مسألة70، ص383.

(76) ابن فارس، الصحابي في فقه اللغة، مصدر سابق، ص 124.

(77) الرماني، معاني الحروف، مصدر سابق، ص 122.

(78) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (911هـ)، همع الهوامع، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998، 500/2، وابن هشام، معني اللبيب، مصدر سابق، 207/1.

(79) الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحق (337هـ)، حروف المعاني، تحقيق علي الحمد، مؤسسة الرسالة، ط1، 1984، ص 11.

(80) عمارة، خليل أحمد، أسلوبا النفي والاستفهام في العربية في منهج وصفي في التحليل اللغوي، جامعة اليرموك، 2004، ص 108.

ب- أسلوب القصر، وأدواته: النفي والاستثناء، وإثما، والتقديم والتأخير في بعض حالاته، كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ...﴾ [الحجرات: 10].

ج- أسلوب التمني، والاستبعاد، وأدواته: ليت، وهيهات، كقوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ الْكَافِرُ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ تُرَابًا﴾ [النبا: 40]، وقوله تعالى: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ [المؤمنون: 36].

د- أسلوب الاستفهام الذي يفيد النفي، وأدواته: الهمزة، وهل، وكيف، وأنى، وما، ومن، كقوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ...؟﴾ [فاطر: 3].

هـ- أسلوب الشرط الذي يفيد الامتناع، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ...﴾ [الأنعام: 28].

و- أسلوب الاستثناء، وأدواته: إلا، غير وسوى، خلا، عدا، حاشا، كقوله تعالى: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ...﴾ [الأنعام: 59].

ز- أسلوب توكيد النفي، وذلك بزيادة الحروف، كالباء في قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمَ الْحَاكِمِينَ﴾ [التين: 8].

وسياقي تفصيل ذلك كله في الفصل الثاني الذي يتضمن النفي في إطار علم المعاني إن شاء الله تعالى.

2- أحكام ألفاظ النفي المعجمية في النحو:

يعدّ أسلوب النفي باباً من أبواب أقسام الخبر، ويقابله الإثبات، والإيجاب، وله أدواته النحوية الخاصة المتعددة، إلا أن النحاة واللغويين لم ينظموه قديماً في مبحث واحد، أو في مصادر ومؤلفات محددة - وذلك في حدود اطلاع الباحثة- بل جاء مفرقاً في مسائل متفرقة عند النحاة تارة، وعند البلاغيين أخرى، فلم يخصص اللغويون العرب القدماء أبواباً وعناوين خاصة للنفي الصريح، أو الضمني، فمنهم من قسّم أدوات النفي: حسب الزمان الذي تنفيه تلك الأدوات، فمنها الدالّ: على نفي الماضي، أو الحال، أو الاستقبال، أو النفي المشترك بين تلك الأزمنة الثلاثة، ومنهم من قسّمها حسب المعنى الذي تفيده، أو حسب أقسام الكلام في أبواب الصرف: الاسم، والفعل، والحرف، ومنهم من درسها دراسة نحوية: فوضع (لات)

في باب المرفوعات، التي تعمل عمل ليس في رفع اسمها تارة، وفي باب المنصوبات باعتبار خبرها، حسب نظرية العامل، كما وضعت (لن) في باب نصب الفعل المضارع؛ أي المنصوبات، ووضعت (خلا، وعدا، وحاشا) في باب المجرورات، ووضعت (لم، ولما) في باب جزم الفعل المضارع؛ أي المجزومات، بينما وردت (لا) النافية، ما النافية، إن النافية) في حروف المعاني، ووضعت (ليس) في باب النواسخ مع كان وأخواتها، لأنها تعمل عملها، وتفيد النفي.

وأدوات النفي: هي التي تنفي وقوع الفعل أو الاسم نفيًا صريحًا، وقد وردت عند القدماء كالآتي:

1. (لا، ما، إن، لات)، وقد درست في باب المرفوعات من حيث اسمها، وفي باب المنصوبات باعتبار خبرها.
2. (ليس): وقد وضعت مع كان؛ لأنها تعمل عملها، وهي تفيد نفي الحال غالبًا.
3. (لم، لما): وهما أداتا جزم الفعل المضارع.
4. (لن): أداة تنصب الفعل المضارع.

وقد جمعها سيبويه في قسم واحد يضم ثلاثة أبواب بعنوان: (باب لكل زمن منفيّ)؛ إذ يقول: "إذا قال: فعل فإن نفيه لم يفعل، وإذا قال: قد فعل فإن نفيه لمّا يفعل، وإذا قال: لقد فعل فإن نفيه ما فعل؛ لأنه كأنه قال: والله، لقد فعل، فقال: والله، ما فعل، وإذا قال: هو يفعل؛ أي هو في فعل فإن نفيه ما يفعل، وإذا قال: هو يفعل ولم يكن الفعل واقعا فنفيه لا يفعل، وإذا قال: ليفعلن فنفيه لا يفعل، كأنه قال: والله، ليفعلن، فقلت: والله، لا يفعل، وإذا قال: سوف يفعل فإن نفيه لن يفعل⁽⁸¹⁾"، كما أفرد ابن يعيش في كتابه (شرح المفصل) باباً لأحرف النفي؛ مركزاً على عملها، وترك الحديث عن (ليس، ولات)، وضمّهما إلى الأفعال الناقصة⁽⁸²⁾.

ويرى إبراهيم مصطفى أن أدوات النفي لو جمعت في باب واحد من حيث: أساليبها، ودلالاتها على نفي الزمن: الماضي، أو الحال، أو الاستقبال، أو ما ينفي المفرد، وما ينفي الجملة، أو ما يختص بنفي الاسم، وما يختص الفعل،

(81) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، 3/117.

(82) ابن يعيش، أبو البقاء موفق الدين يعيش بن علي (643هـ)، شرح المفصل، تحقيق إميل بديع، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001، 31/5.

وما يتكرر؛ لأحطنا بأحكام النفي، ولفقها أساليبها، ولظهر لنا أهم خصائص العربية الفنية، ودقتها في الأداء والتعبير عن المعاني، والأفكار، والمشاعر الشيء الكثير الذي أغفله النحاة، وكان علينا اتباعه، وتبينه⁽⁸³⁾.

وقد اتجهت الدراسات الحديثة إلى تقسيم هذه الأدوات: إما حسب الجملة التي تدخل عليها: اسمية كانت، أو فعلية، أو تقسيمها حسب بداياتها الأبجدية: كالأدوات اللامية، أو الميمية، أو حسب عملها، ومنهم من قسمها حسب بساطتها، أو تركيبها⁽⁸⁴⁾.

نظام الجملة في أسلوب النفي الصريح (اللغوي، أو المحض، أو النفي بأداة):

صورة النفي للجملة الاسمية لا تكون منفية بالمعنى اللغوي إلا إذا تصدرت بأداة نفي، فلا بد أن تكون على الترتيب الآتي: تأتي أداة النفي أولاً، ثم يليها المسند إليه (المبتدأ)، ثم المسند (الخبر)، كقوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [فصلت:46]، أما النفي في الجملة الفعلية فيتم بالأداة أولاً، ثم يليها المسند (الفعل)، ثم المسند إليه (الفاعل)، كقوله تعالى: ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَن ظَلِمَ...﴾ [النساء: 148]، فإذا جاء بعد أداة النفي المسند إليه (الفاعل) في الجملة الفعلية فإنها تدل على الحصر والقصر، وبخاصة إذا جاء بعد المسند إليه فعل ماضٍ، لأن الماضي أساس الجملة الفعلية⁽⁸⁵⁾، وعلى العكس من المضارع الذي يشبه الخبر، ولا مكان لعنصر الزمن، وقد أحسَّ عبد القاهر الجرجاني بهذه التفرقة بين هذين النوعين من الجمل، حين عرض للتقديم والتأخير⁽⁸⁶⁾، ولهذا⁽⁸⁷⁾:

1. أجمع النحاة على أن جملة الحال المبدوءة بمضارع منفي بـ(ما)، أو بـ(لا) لا تكون معها واو

الحال، أما الماضي المنفي فقد حسنت الواو، كقوله تعالى: ﴿

(83) انظر: مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو، مؤسسة هنداوي للعلوم والثقافة، مصر، 2014، ص19-20.

(84) عيسى، فارس، النفي اللغوي بين الدلالة والتركيب، مرجع سابق، ص100.

(85) النحاس، مصطفى، أساليب النفي في العربية دراسة وصفية تاريخية، جامعة الكويت، ب، ت، ص17.

(86) الجرجاني، دلانل الإعجاز، مصدر سابق، 154.

(87) النحاس، مصطفى، أساليب النفي في العربية، مرجع سابق، ص18.

وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَمَا جَاءَنَا مِنَ الْحَقِّ...» [المائدة:84]، ولما أصبح المضارع المنفي ماضياً في المعنى حسنت معه تلك الواو، كقوله تعالى: ﴿أَتَى يَكُونُ لَهُ الْمُلْكُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ أَحَقُّ بِالْمُلْكِ مِنْهُ وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِنَ الْمَالِ...﴾ [البقرة:247].

2. يكثر الشبه بين المضارع والأسماء المشتقة، على عكس الماضي الذي لا يوجد له مثال، كقول

الله تعالى: ﴿لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ...﴾ [الممتحنة:10].

3. تدل صيغة التثنية والجمع في الفعل المضارع بالعلامات الفرعية تشبهاً بالاسم، لذلك سُمي

بالمضارع؛ لأنه يضارع الاسم في علامتي الرفع والنصب، وهي تخالف في الماضي، مثل: يكتبان،

ويكتبون فهي تشبه الاسمين: كاتبان، وكاتبون، وهما أبعد عن الفعل الماضي: كتبا، وكتبوا.

وستحاول الدراسة عرض أحكام ألفاظ النفي المعجمية في النحو بطريقتين، هما:

1- دراسة أدوات النفي من حيث: بساطتها، وتركيبها.

2- دراسة أدوات النفي من حيث: دلالتها على الزمن الذي تنفيه.

وفيما يأتي تفصيل ذلك:

1- أدوات النفي التي قيل ببساطتها:

أ- أداة النفي (لا):

ذهب الخليل بن أحمد، والكسائي، والفراء إلى أن بعض أدوات النفي بسيطة، وغير منحوتة، مثل:

(لا)، و(إن)، وبعضها مركب، مثل: (ليس)، و(لم)، و(لن)، أما ابن هشام فلا يقول بالتركيب⁽⁸⁸⁾.

و(لا) في العربية نافية، وهي أقدم أدوات النفي، فيقول صاحب التعريفات: إن النفي ما لا ينجزم

بلا⁽⁸⁹⁾، وهي لنفي الجنس أبلغ من نفي الفعل، ففي قوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ

فَلَا كُفْرَانَ لِسَعْيِهِ...﴾ [الأنبياء: 94]، أبلغ من قوله: فلا يكفر سعيه⁽⁹⁰⁾، وتدخل على الماضي فتفيد النفي؛

شريطة أن تتكرر، كقوله تعالى: ﴿فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى﴾ [القيامة:31].

(88) ابن هشام، مغني اللبيب، مصدر سابق، 289/1.

(89) الجرجاني، التعريفات، 166.

(90) أبو حيان الأندلسي، أبو عبد الله محمد بن يوسف (645هـ)، البحر المحيط، تحقيق عبد الرزاق المهدي، دار

إحياء التراث، بيروت، ط1، 2002، 238/6.

وقال صاحب الأزهية: إن (لا) هنا بمعنى (لم)، فـ(لا) مع الماضي كـ(لم) مع المستقبل⁽⁹¹⁾، وإذا سُبقت (لا) بماضٍ منفِيٍّ فإنها تفيد معنى (ما)، كقوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا تَلَوْتُهُ عَلَيْكُمْ وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ...﴾ [يونس: 16]، وهذا ما سماه القدماء (الإحلال)؛ أي إحلال صيغة محلِّ أخرى؛ لتؤدي المعنى نفسه، وإذا لم تتكرر فإنها تفيد الدعاء، مثل: لا بارك الله فيه، وكقول النبي (صلى الله عليه وسلم) للذي رفض أن يأكل بيمينه: لا استطعت!؛ فشلت يمينه، وهو معنى إنشائي، لا خبري⁽⁹²⁾، ومن الدعاء دخولها على المصادر التي يُدعى بها، كقوله تعالى: ﴿هَذَا فَوْجٌ مُّقْتَحِمٌ مَّعَكُمْ لَا مَرْحَبًا بِهِمْ...﴾ [ص: 59]، قال صاحب المقتضب: هذا باب ما إذا دخلت عليه (لا) لم تغيره عن حاله؛ لأنه قد عمل فيها الفعل، فلم يجر أن يعمل في حرف عاملان، كقولك: لا سقيا، لا كرامة، لا أهلا؛ لأن الكلام قبل دخول (لا) كان أفعل هذا، وكرامة، ومسرة⁽⁹³⁾، ونفيها للمضارع هو أكثر أنواع (لا) استعمالاً، وإذا نفي بلا الفعل المضارع تخلص للاستقبال عند جمهور النحاة، وقال المبرد: "ومنها (لا)، وموضعها من الكلام النفي، فإذا وقعت على فعل نفته مستقبلاً"⁽⁹⁴⁾، وقال المالقي: "واعلم أن (لا) نفي للفعل المستقبل، وما نفي لفعل الحال والاستقبال، بينما يرى ابن مالك أن المضارع المنفي بـ(لا) يصلح للحال، والاستقبال، قال في التسهيل: "والمضارع صالح للاستقبال، والحال، ولو نفي بـ(لا)، خلافاً لمن خصها بالاستقبال"⁽⁹⁵⁾، كقوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِن لَّا يَشْعُرُونَ﴾ [البقرة: 12]، في الماضي، والحال، والاستقبال.

ب- أداة النفي (ما):

وهي تدخل على الأسماء، والأفعال، والضمائر، ويجيء بعدها الفعل الماضي كثيراً، وتستعمل مع الأسماء، فإذا دخلت على الاسم أعملها الحجازيون عمل ليس، وأما بنو تميم فيهملون، قال تعالى: ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: 144]،

(91) الهروي، علي بن محمد (415هـ)، الأزهية في علم الحروف، تحقيق عبد المعين الملوح، مجمع اللغة العربية، دمشق، ط2، 1993، 157.

(92) النحاس، مصطفى، أساليب النفي في العربية، مرجع سابق، ص 32.

(93) المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (285هـ)، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، وزارة الأوقاف المصرية، ط1، 1994، 380/4.

(94) المبرد، المقتضب، مصدر سابق، 47/1.

(95) ابن مالك، التسهيل، مصدر سابق، 20/1.

ويأتي بعدها ضمير، كقوله تعالى: ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ...﴾ [المجادلة:2]، وأمهااتهم خبر ما - العاملة عمل ليس - منصوب عند البصريين، وقال الكوفيون: بل هو منصوب على نزع الخافض، وقال الفراء في قوله تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا...﴾ [يوسف:31]، فقد نصب بشرًا؛ لأن الباء استعملت فيه، فلا يكاد أهل الحجاز ينطقون إلا بها، فلما حذفوها أرادوا أن يكون لها أثر فيما خرجت منه، فنصبوا بذلك، وأما أهل نجد فيتكلمون بالباء، وغير الباء، فإذا أسقطوها رفعوا، وهو أقوى الوجهين في العربية⁽⁹⁶⁾، وفي الكشاف: "وإعمال (ما) عمل (ليس) هي اللغة الحجازية، وبها ورد القرآن"⁽⁹⁷⁾.

وأما عمل (ما) مع الأفعال فإنها إذا نفت المضارع تخلصت لزمن الحال عند الجمهور، قال الزمخشري: (ما) لا تدخل على ماضٍ إلا وهو قريب من الحال⁽⁹⁸⁾، وجاء (ما كان) بمعنى (لا ينبغي) مع لام الجحود، أو غيرها، كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ...﴾ [الأنفال:33]، وقوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلَّهِ أَنْ يَتَّخِذَ مِنْ وَلَدٍ سُبْحَانَهُ...﴾ [مريم:35]، وجاء نفيًا صريحًا، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَنْبَغِي لِلرَّحْمَنِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا﴾ [مريم:92].

ج- أداة النفي (إن):

وهي من أدوات النفي القديمة في العربية، وتشترك مع (لا) و(ما) النافيتين في الدخول على الأسماء، والأفعال، وإذا دخلت على الأسماء أهملت عند سيبويه، والفراء، وأجاز الكسائي، والمبرد إعمالها عمل ليس، ففي قراءة سعيد بن جبیر: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَلُكُمْ...﴾ [الأعراف:194] بنون مخففة مكسورة لالتقاء الساكنين، ونصب عبادًا وأمثالكم⁽⁹⁹⁾، وكثيرا ما تأتي (إن) نافية قبل (إلا)، أو (لما) التي بمعنى (إلا)، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾ [الملك:20]، وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ [يس:32]، وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا...﴾ [الزخرف:35]، وقوله تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق:4].

(96) الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (207هـ)، معاني القرآن، تحقيق محمد علي النجار وآخرون، عالم الكتب، بيروت، ط3، 1983، 42/2.

(97) الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر (467-538هـ)، تفسير الكشاف، ضبطه وصححه: محمد عبد السلام شاهين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1995، 448/2.

(98) الزمخشري، الكشاف، المصدر نفسه، 211/2.

(99) ابن هشام، معني اللبيب، مصدر سابق، 46/1.

2- أدوات النفي التي قيل بتركيبها، وتقسم حسب معانيها إلى ثلاثة أقسام، هي:

أ. المجموعة اللامية، وهي: ليس، ولات، ولن، ولم، ولما.

ب. المجموعة الاستثنائية، وهي: إلا، وليس، ولا يكون، وغير وسوى، وما خلا، وما عدا، ولا سيما

لغلبة معنى الاستثناء عليها.

ج. المجموعة الإضرابية، وهي: بلى، وبل، ولكن، وكلا؛ لأن الإضراب معنى عام فيها.

وفيما يأتي بيان ذلك:

1- المجموعة اللامية، وهي: ليس، ولات، ولن، ولم، ولما.

أ- ليس: وهي من أخوات كان، وهي فعل جامد؛ لأنها تقبل التاءات، ويرى الخليل بن أحمد أن أصلها: (لا أيس)، فطرح الهمزة، وألزمت اللام بالياء، لقول العرب: "اثنني به من حيث أيس وليس؛ أي من حيث هو ولا هو"⁽¹⁰⁰⁾، وهي عند ابن السراج حرف بمنزلة (ما)، وإلى ذلك ذهب ابن شقير، وابو علي الفارسي⁽¹⁰¹⁾.

ب- لات: وهي أداة نفي، ألحقها النحاة بـ(ليس)، فهي تعمل عملها، لكنها قيّدت بشروط، وعلل النحويون التاء في آخرها، فقال جماعة منهم: إنها تاء التأنيث، وقال آخرون: إنها للمبالغة، كبعض الظروف⁽¹⁰²⁾، واشتروا أن يكون اسمها وخبرها اسمي زمان، وأن يحذف اسمها غالباً⁽¹⁰³⁾، كقوله تعالى: ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِّنْ قَرْنٍ فَنَادَواْ وَلاَ تَحِيْحَ مَنَاصِ﴾ [ص:3].

ج- لن: وهي مركبة من (لا، وأن) عند الخليل، والكسائي، وحذفت الهمزة تخفيفاً، والألف للساكنين، وقد أجمع النحويون على أن النفي بـ(لن) أقوى وأكد من النفي بـ(لا)، وهذا يؤيد أن الأدوات المركبة أبلغ وأقوى في النفي من الأدوات البسيطة، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ...﴾ [الحج:73].

(100) ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق، مادة ليس.

(101) ابن هشام، معني اللبيب، مصدر سابق، 308/1.

(102) ابن هشام، معني اللبيب، المصدر نفسه، 270/1.

(103) ابن هشام، معني اللبيب، المصدر نفسه، 271/1.

د- م، وملاً: إذ إن (مأ) أصلها (م) المركبة مع (ما)، ودخلت (ما) لتأكيد استمرار النفي في الحال، مع توقع ثبوته، وهما تختصان بالمضارع، فتجزمه، وتنفيه.

2- المجموعة الاستثنائية، والاستثناء لغة: استفعال من الفعل (ثني): أي ردّ بعض الشيء على بعضه⁽¹⁰⁴⁾، أو من (ثناه عن الأمر يثنيه): إذا صرفه عنه، ويقال: ثنى الثوب بمعنى كفّ أطرافه، ويقال فلان حلف يمينا ليس فيه ثني، ولا ثنية، ولا استثناء، وأصله كله من الثني، والكفّ، والردّ؛ لأنّ الحالف إذا قال: والله لا أفعل كذا وكذا إلا أن يشاء الله غيره فقد ردّ ما قاله بمشيئة الله غيره⁽¹⁰⁵⁾، فالاستثناء: صرف لفظ المستثنى منه عن عموم، بإخراج المستثنى من أن يتناوله ما حكم به على المستثنى منه، واصطلاحاً: هو إخراج ما بعد (إلا) أو إحدى أخواتها من حكم ما قبلها⁽¹⁰⁶⁾، وأدواته هي: إلا، وليس، ولا يكون، وغير وسوى، وما خلا، وما عدا، ولا سيما لغلبة معنى الاستثناء عليها، ومن استعراض المعاني السابقة يفهم أن معنى ثنيته: صرفته عن مراده، أو حاجته، فالاستثناء لغة: قيد أو شرط من الحكم العامّ، وفي الاصطلاح: إخراج الشيء مما دخل فيه غيره، أو إدخاله فيما خرج منه غيره، فالمستثنى أبداً ضد المستثنى منه⁽¹⁰⁷⁾.

أ- (إلا): وهي مركبة من (إن، ولا) النافيتين، كما قال الفراء، وإنّ كل واحد من هذين الحرفين باقٍ على أصله وعمله بعد التركيب، بعكس الأدوات الأخرى⁽¹⁰⁸⁾، إذ يقول ابن يعيش: فد(إلا) تخرج الثاني مما دخل فيه الأول، فهي تشبه حروف النفي⁽¹⁰⁹⁾، ويرى النحاس أن النحاة أخطأوا عندما زعموا أن المستثنى منه والمستثنى جملة واحدة، والظاهر أن المتكلم بعد نطقه بجملة تفيد العموم استدرك فنفي هذا العموم عن شيء ما⁽¹¹⁰⁾.

(104) الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب (729-817هـ)، القاموس المحيط، مصدر سابق، مادة(ثني).

(105) ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق، مادة: ثني.

(106) الغلابيني، مصطفى، جامع الدروس العربية، تحقيق مجدي السيد، الدار التوفيقية، مصر، 2010، 464/3.

(107) الحريري، أبو محمد القاسم بن علي، ملحّة الإعراب، المنصورة، دار الإيمان، ط1، 2009، 174.

(108) أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، مصدر سابق، مسألة36، ص225.

(109) ابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق، 46/2.

(110) أنيس، إبراهيم، من أسرار اللغة، القاهرة، مكتبة الإنجلو المصرية، مصر، ط1987، 6، ص187.

ويكثر استعمال (إلا) في النفي عند النحاة؛ لأن الاستعمال العربيّ العامّ حتى اليوم يستخدم (إلا) مع بعض الأدوات؛ للدلالة على النفي، فقد جاء في التسهيل: "ويكثر قيام (مَنْ) مقروناً بالواو مقام النافي فيجاء بـ(إلا) قصداً للإيجاب"⁽¹¹¹⁾، وصرّح الفراء في قوله تعالى: ﴿وَيَأْتِي اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ...﴾ [التوبة:32]، بما نصّه: "دخلت (إلا) لأن في الفعل (يأتي) طرفاً من الجحد، ألا ترى أن استعمال (أبيت) كقولك: لم أفعل، ولا أفعل، فكأنه بمنزلة: ما ذهب إلا زيد، ولا شك أن معنى النفي في الأدوات: أبيت، وقلّ، وأقلّ ثابت لها معجمياً، لا وظيفياً.

كما استعملت (إلا) كثيراً في الاستثناء المفرغ الذي يحذف فيه المستثنى منه؛ لتفرغ ما قبل إلا للعمل فيما بعدها، نحو: ما قام إلا زيد، واشترط النحاة لذلك أن يسبقها نفي، أو شبهه، وعللوا ذلك بأن وقوع المفرغ بعد الإيجاب يتضمن المحال، أو الكذب، ففي شرح الكافية للرضي: لو قلت: قام إلا زيد لكان المعنى: قام الناس إلا زيد، وهو بعيد، وقرينة تخصيص جماعة من الناس من جملتهم زيد منتفية في الأغلب، فامتنع الاستثناء المفرغ في الإيجاب الموجب⁽¹¹²⁾، وفي الهمع: والجمهور على منعه؛ لأنه يلزم منه الكذب؛ إذ تقديره ثبوت القيام والمرور بجميع الناس إلا زيدا، وهو غير جائز بخلاف النفي فإنه جائز⁽¹¹³⁾.

وأما الاستثناء المنقطع: فهو الذي يعتمد على النفي، قال سيبويه في الكتاب عنه: (هذا باب ما لا يكون إلا على معنى ولكن)، وذكر فيه شواهد من القرآن الكريم، وشواهد من كلام العرب⁽¹¹⁴⁾.

وأما الاستثناء اللغويّ الصحيح فهو ما يسمّى عند النحاة (الاستثناء التامّ الموجب)، وهو ما لا يتم إلا بأربعة شروط، وهي كالآتي⁽¹¹⁵⁾:

أ- أن يكون ما قبل (إلا) كلاماً تاماً موجباً.

ب- وألا يجوز فيه إتباع المستثنى للمستثنى منه.

(111) ابن مالك، التسهيل، مصدر سابق، 109/4.

(112) الرضي الاسترأبادي، محمد بن الحسن (686هـ)، شرح الرضي على الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، ليبيا، ط2، 2، 101/1998.

(113) السيوطي، همع الهوامع، مصدر سابق، 187/2.

(114) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، ج2/325.

(115) النحاس، مصطفى، أساليب النفي في العربية، مرجع سابق، ص145-146.

ج- وأن تمثل (إلا) جملة مستقلة.

د- وأن تتحقق فيه قرينة الإخراج بنصب ما بعد (إلا)، فإذا تخلف شرط فلا يسمّى الأسلوب استثناءً، وإمّا هو ضرب من التلميح، أو التعريض، فقد رأى المبرد، والزجاج، وابن جنّي، وطائفة من الكوفيين أن (إلا) تسدّ مسدّ الفعل: أستثني، أو لا أعني، وكأن المتكلم قد استدرك بسرعة بجملة أخرى مبدوءة بـ (إلا)، ففي أسلوب الاستثناء جملتان: إحداهما يكون المسند فيها ملفوظاً، وفي الأخرى ملحوظاً، ومن هنا فإن مجيء (إلا) بعد النفي لا يعني أسلوب الاستثناء، ولكنه توكيد للنفي.

ب- (لا يكون، وليس): وهما تشبهان (إلا) في إفادة النفي، كما في قولهم: جاء القوم ليس زيداً⁽¹¹⁶⁾، وهما من الألفاظ المهجورة، ولم تستخدم في القرآن الكريم، وقد كانت (ليس) سبباً في توجّه سيبويه لدراسة النحو بدلا من الفقه، وذلك عندما قرأ عند شيخه حماد بن سلمة قوله (صلى الله عليه وسلم): "ليس من أصحابي أحد إلا لو شئت لأخذت عليه ليس أبا الدرداء" فقرأ سيبويه: ليس أبو الدرداء، فقال حماد له: لحتت يا سيبويه، فقال: لأظنّ علماً لا يلحنني فيه أحد، ثم مضى ولزم الخليل بن أحمد⁽¹¹⁷⁾.

ج- غير، وسوى: وهما تفيدان النفي إذا كانتا بمعنى (إلا)، قال سيبويه: "وكلّ موضع جاز فيه الاستثناء بـ (إلا) جاز فيه غير وسوى، وجرى مجرى الاسم الذي بعد (إلا)؛ لأنه اسم بمنزلة، وفيه معنى إلا..."⁽¹¹⁸⁾، وفي الاستعمال الحديث يستخدم اللغويون (غير) للوصفية، يقول ابن يعيش: "فأصل (غير) أن يكون وصفاً، والاستثناء فيه عارض معارّ من (إلا)، ويوضح ذلك "أن كل موضع يكون فيه استثناء يجوز أن يكون صفة فيه، وليس كل موضع يكون فيه صفة يجوز أن يكون استثناء"⁽¹¹⁹⁾، وتستعمل (لا غير) في اللغة المعاصرة، وقيل: هي من لحن العامة، ويرى ابن مالك أن تعبير (لا غير) كلام مستعمل.

د- (ما خلا، وما عدا): وهما يشبهان (غير) في إفادة النفي، وتشيعان كثيرا في اللغة المعاصرة، وقد

تستعملان أفعالاً تامة، كقوله تعالى: ﴿قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِكُمْ سُنَنٌ...﴾ [آل عمران: 137]

(116) المبرد، المقتضب، مصدر سابق، 428/4.

(117) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، المقدمة.

(118) سيبويه، الكتاب، المصدر نفسه، 343/2.

(119) ابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق، 70/2.

هـ- (لا سيمًا): وهي مركبة من (لا) النافية، و(سي) بمعنى مثل، و(ما) المؤكدة للنفي، ويأتي بعدها اسم معرّف بال، أو نكرة، وهي تستخدم كثيرا في اللغة الحديثة، وتفيد تأكيد نفي مساواة ما قبلها لما بعدها، وبخاصة في مواقف التعظيم، والتهويل، والتفخيم⁽¹²⁰⁾.

3- المجموعة الإضرابية، وأدواتها: بل، بلى، لكن المخففة، وكلا للردع والزجر، لأن الإضراب معنى عامّ فيها.

أ- (بل): أداة مركبة لتأكيد النفي، وذكر بعضهم أن (بلى) تطوّر لـ(بل)، وكلاهما تستخدمان جوابا لكلام قبله، لتنفياه، ففي قوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ بَلْ جَاءَهُم بِالْحَقِّ...﴾ [المؤمنون:70]، تأكيد لنفي الكلام قبلها، قال في مغني اللبيب: بل حرف إضراب، إذا تلاها جملة فهي للإبطال⁽¹²¹⁾، كقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾ [الأنبياء:26]، وأكد ذلك أبو حيان الأندلسي في البحر المحيط ، فقال: "إن (بل) تكون للإضراب الإبطلائي في القرآن الكريم⁽¹²²⁾، وفي قوله تعالى: ﴿وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا، بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ...﴾ [النساء:157-158]، قال أبو حيان الأندلسي في البحر المحيط: هذا إبطال لما ادّعوه من قتله وصلبه، وهو في السماء الثانية على ما صحّ عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في حديث الإسراء والمعراج⁽¹²³⁾، والخلاصة أن (بل) تأتي للإضراب الإبطلائي إذا جاءت في سياق الحكاية، أما إذا تلتها جملة، ولم تكن للحكاية فهي للانتقال من غرض إلى غرض، كقوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى... بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾ [الأعلى:14-16].

ب- (بلى): وهي حرف نفي تبطل الكلام الذي قبلها، وتؤكدّه إذا استعملت بعد استفهام دخل على نفي، كقوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَلَّنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ؟ بَلَى...﴾ [القيامة: 3-4]، فالأداة (بلى) تنفي الكلام الذي قبلها نفيًا مؤكدا مع التوبيخ، والتفريع، وذكر أبو حيان الأندلسي في البحر المحيط قوله: "تقرر في علم النحو أن جواب التقرير، وإن كان صورة النفي تجريه العرب مجرى النفي المحض،

(120) النحاس، مصطفى، أساليب النفي في العربية، مرجع سابق، ص161.

(121) ابن هشام، مغني اللبيب، مصدر سابق، 1/133.

(122) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق، 4/102.

(123) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، المصدر نفسه، 3/391.

فتجيبه على صورة النفي، ولا يلتفت إلى معنى الإثبات، وهذا ما قرناه: أن في كلام العرب ما يلحظ فيه اللفظ دون المعنى⁽¹²⁴⁾، وقد ورد أن (بلى) تأتي جواباً للنفي بإبطاله، فهي تبطل النفي، وتقرر نقيضه، بخلاف (نعم) التي تقرر النفي نفسه، فتقول في: أليس الشاهدان صادقين؟ نعم، ليس الشاهدان صادقين؛ إذا أردت تقرير النفي، و(بلى)، الشاهدان صادقان؛ إذا أردت إبطاله⁽¹²⁵⁾.

ج- (لكن) المخففة: وهي تشبه (بل) إذا وردت في سياق نفي، أو شبهه، ففي قولك: لا أجد الرياضة، لكن الحساب، ف (لكن) تفيد تأكيد النفي، وذهب البصريون إلى أنها أداة بسيطة، وأما الكوفيون فعدها مركبة، قال الفراء: أصلها (لكن، أن) فطرحت الهمزة للتخفيف، وكذلك نون (لكن) لالتقاء الساكنين، وقال بعض الكوفيين هي مركبة من (لا، وأن) والكاف الزائدة، لا التشبيهية⁽¹²⁶⁾، والأكثر استعمال (ولكن) إذا سبقها نفي، قال تعالى: ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ﴾ [الزخرف:76].

د- (كلا): وتستعمل في اللغة المعاصرة على ثلاثة أوجه: إما رداً للجواب ضد نعم، أو للإنكار والنفي بشدة، أو تأتي للردع والزجر، وهي مركبة عند ثعلب من (كاف) التشبيه و(لا) النافية، قال ثعلب: وإما شددت لتقوية المعنى⁽¹²⁷⁾، ومن الملاحظ أن القرآن الكريم المعجز لفظاً وبيانياً أنه قد استعمل (كلا) مع: (بل)، و(بل لا)، و(لا)، و(لو)، و(لما)، و(السين)، و(سوف)، و(القسم)، و(إن)، ومن مناقشات المفسرين يتبين لنا أن أداة النفي (كلا) تستخدم إما للزجر أو الردع⁽¹²⁸⁾، كما في قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففون:15]، وقد تستخدم للقسم، أو بمعنى حقا⁽¹²⁹⁾، كقوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا...﴾ [المؤمنون:100].

ويظهر من الاستعراض السابق لأدوات النفي البسيطة والمركبة تداخل بعضها مع بعض، فقد درست (ليس) مع المجموعة اللامية مرة، وأخرى مع المجموعة الاستثنائية، ما يدل على عدم اتفاق النحاة على باب واحد مستقل في دراسة أحكام أدوات النفي،

(124) الأندلسي، البحر المحيط، المصدر نفسه، 198/2.

(125) انظر: النحاس، مصطفى، أساليب النفي في العربية، مرجع سابق، ص 176.

(126) ابن هشام، معني اللبيب، مصدر سابق، 305/1.

(127) ابن هشام، معني اللبيب، المصدر نفسه، 207/1.

(128) ابن هشام، معني اللبيب، المصدر نفسه، 207/1.

(129) النحاس، مصطفى، أساليب النفي في العربية، مرجع سابق، 190.

والأرجح دراسة أدوات النفي من حيث دلالة هذه الأدوات على الزمن، إذ مالت كثير من الدراسات والأبحاث إلى هذا الطرح، إضافة إلى أن هذه الطريقة تخدم الغرض الذي تسعى إليه هذه الدراسة، وهو الكشف عن المعنى الذي تؤديه هذه الأدوات في النفي الصريح، أو النفي الضمني، ويمكن تقسيم أحكام أدوات النفي من حيث دلالتها على زمن النفي إلى أربعة أقسام، هي:

1- نفي الماضي بـ (لم) و(لما):

أ- (لم)، وهي تقلب زمن المضارع إلى الزمن الماضي، وتنفيه⁽¹³⁰⁾، قال المبرّد: (لم) هي لنفي الفعل الماضي، ووقوعها للمستقبل؛ لأنها عاملة، وعملها الجزم، ولا جزم إلا لمعرب⁽¹³¹⁾، فـ(لم) تدخل على المضارع، فتنفيه وتقلب معناه إلى الماضي، وإنّ حدّ الزمن في تركيب (لم) هو حال المتكلم، لذا يجوز أن نقول: لم يقم زيد أمس؛ لأن (لم) ومنفيها تستغرقان الماضي حتى تصلا إلى الحاضر، فيتوقف فعلها عندها، ولا يصحّ أن نقول: لم يقم زيد غدًا، ويرى ابن هشام خلاف ذلك، فقال:... والمضارع يدلّ على الحال، والاستقبال، وإذا دخلت عليه (لم) فإن المنفي بها تارة يكون منقطعاً، وتارة متصلًا، وتارة مستمرا أبدا⁽¹³²⁾، نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ أُنِى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينَ مَنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْئًا مَّذْكُورًا﴾ [الإنسان:1]، وقوله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ، وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: 3-4].

ويعدّ إبراهيم أنيس أن (لم) منحوتة من (لا) و(ما)⁽¹³³⁾، ويرى كثير من النحاة القدماء والمحدثين أن أصلها (لا) ثم إبدلت الألف ميما، وهذا غير مستغرب لما وُجد أن الفعل المضارع بعدها مجزوم، كما في قول الشاعر:

لولا فوارسٍ من نعيمٍ وأسرّتهمِ يومَ الصُّليفاءِ لم يُوفونَ بِالجارِ (134)

(130) الزمخشري، المفصل، دار الجيل، بيروت، ط2، ب:ت، 306.

(131) المبرّد، المقتضب، مصدر سابق، 46/1.

(132) ابن هشام، جمال الدين عبد الله الأنصاري (761هـ)، شرح شذور الذهب، تحقيق: يوسف البقاعي، دار الفكر، بيروت، ط2، 1998، ص45.

(133) أنيس، إبراهيم، من أسرار اللغة، مرجع سابق، ص115.

(134) ابن هشام، معني اللبيب، مصدر سابق، الشاهد رقم448، 291/1.

قال ابن هشام: وقد يرتفع المضارع بعدها، كما في الشاهد، ولكن ابن مالك رأى أنها لغة، وقيل: ضرورة.

و(لَمَّا) كذلك حرف نفي لا يفيد إلا الماضي، وتأتي بمعنى حين، كقوله تعالى: ﴿فَفَرَرْتُ مِنْكُمْ لَمَّا خِفْتُكُمْ...﴾ [الشعراء:21]، ولا يكون المنفي بـ (لَمَّا) إلا متصلاً بالحال، كقوله تعالى: ﴿بَلْ لَمَّا يَدُوُّوا عَذَابٍ...﴾ [ص:8]؛ أي إلى وقت التكلم لم يذوقوا العذاب وسيذوقونه⁽¹³⁵⁾، ولكن القرآن الكريم كله يجعلها عاملة جازمة للفعل المضارع، وكأن إهمالها لغة قليلة.

وتدخل (لَم) على الفعل المضارع فتترك فيه أثرين، هما: الجزم، والنفي، و(لَم) من علامات الفعل المضارع، وهي أن يقبل دخول (لَم) عليه⁽¹³⁶⁾، وقد نصّ النحاة على أنه إذا دخلت على الفعل المضارع (لَم) فإن النفي يكون تارة متصلاً بالحال، ومرة منقطعاً، ومرة مستمراً، ويستشهدون للمتصل بقوله تعالى: ﴿وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾ [مريم:4]؛ أي وما زلت إلى الآن، وقوله تعالى: ﴿هَلْ أُنَبِّئُكَ أَنَّ هَذَا الَّذِي كَفَرَ أَيْدِيكُمْ إِلَى السَّمَاءِ سَاقِطَةً فَلِمَ إِذْ ذَاكَ تُسْمِعُونَ الَّذِينَ يَدْعُونَ سَمْعًا وَمَا يُعْنِهُمْ سَمْعًا وَلَا يُسْمِعُونَ كَيْدَهُمْ فِي كَيْدَاتِهِمْ وَلَمْ يَعْلَمُوا﴾ [الأنعام:110]؛ أي ثم كان بعد ذلك، وقوله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص:3-4]، أي فذلك شأنه سبحانه أبداً.

وجمهور النحاة على أنها حرف نفي، وجزم، وقلب، إذ تقلب زمن المضارع إلى الماضي، فهي بذلك تنفي الحكم المثبت، وتقلبه إلى الزمن الماضي، إلا إذا جاء قيد يقيدها، فهي نفي لفعل⁽¹³⁷⁾، ووقوعها على المستقبل من أجل أنها عاملة، وعملها الجزم، ولا جزم إلا لمعرب⁽¹³⁸⁾.

وأما استخدام (لَم) للنفي في العصر الحديث، فقد استخدمت مع المضارع لنفي الماضي، نحو: لم يتوقف المسلمون عن الجهاد، وتأتي همزة استفهام بعدها (لَم) ومضارع مجزوم، نحو: ألم نشرح لك صدرك، وتأتي (لَم) (لم يكن) أو (ما كان) ولام الجحود، نحو: لم يكن ليدعه، وما كان الله ليعجزه شيء⁽¹³⁹⁾.

(135) البقرى، أساليب النفي في القرآن، مرجع سابق، 109.

(136) ابن هشام، شرح شذور الذهب، مصدر سابق، ص 44-45.

(137) الزمخشري، المفصل، مصدر سابق، 307، وابن هشام، معني اللبيب، مصدر سابق، 291/1.

(138) المبرد، المقتضب، مصدر سابق، 46/1.

(139) الخباص، محمد عبد الله، النفي بين النظرية والتطبيق في الجملة الفعلية، مرجع سابق، ص 26.

وإذا دخلت همزة الاستفهام على (م) نقلت معناها من الاستفهام الحقيقي إلى معنى الإثبات، والتحقيق، والتقرير، ويبقى زمان الفعل على ما كان عليه؛ أي في الماضي، يقول الله تعالى: ﴿أَلَمْ أَنهَكُمَا عَنْ تِلْكَ الشَّجَرَةِ...﴾ [الأعراف:22]، فالثابت أنهما نهيا عن تلك الشجرة، وتدخل على الواو والفاء العاطفتين، كقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ...﴾ [العنكبوت:19]، وقوله جل شأنه: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ...﴾ [يوسف:109].

وأما حكمهما الإعرابي فتدخل (م) على المضارع فتجزمه، إما لأنه الإعراب المختص بالفعل، فهو على القياس، أو حملا على إن الشرطية، لأنَّ (إن) الشرطية تقلب زمان الفعل الماضي إلى الاستقبال، وأما (م) فتقلب زمان المضارع من الحال إلى الماضي، وعلامة الجزم السكون إذا كان الفعل المضارع صحيح الآخر، وحذف حرف العلة إذا كان معتل الآخر، أو حذف النون من الأفعال الخمسة، قال تعالى: ﴿كَمْ يَلِدْ وَكَمْ يُؤَلِّدُ﴾ [الإخلاص:3]، وقال جل شأنه: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبْتَكُمْ كَثُرَتْكُمُ فَلَاحُ تَغْنِ عَنْكُمْ شَيْئًا...﴾ [التوبة:25]، وقال جل من قائل: ﴿وَأَنْزَلْ جُنُودًا لَّمْ تَرَوْهَا...﴾ [التوبة:26]، وكذلك (ما)، كقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ...﴾ [الحجرات:14]، وهي تساوي في المعنى (ما دخل الإيمان في قلوبكم)، إلا أنَّ في الآية توقعا.

ب- (مَّا): يرى بعض النحاة أن أصلها (م) زيدت عليها (ما) فصارت بمعنى (إن) التي للجد (140)، ويرى سيبويه أن (ما) في (مَّا) مغيرة لها من حال (م)، كما غيرت (لو) إذا قلت: لوما، ونحوها، ألا ترى أنك تقول: مَّا، ولا تتبعها شيئا، ولا تقول ذلك في (م)، وقيل: إنها بسيطة (141).

ويرى ابن السراج أنها مكونة من (م) ثم زيدت لها (ما) (142)، ويقول صاحب الكافية في النحو: "اعلم أن (ما) كما قالوا كانت في الأصل (م) زيدت عليها (ما) كما زيدت في أمَّا الشرطية، وإما اختصت بسبب هذه الزيادة بأشياء: أحدها أن فيها معنى التوقع، ك (قد)

(140) الفراء، معاني القرآن، مصدر سابق، 132/1، 238/3.

(141) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، 223/4.

(142) ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري (316هـ)، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، 2010، 157/2.

في إيجاب الماضي، فهو يستعمل في الأغلب في نفي الأمر المتوقع، كما يخبر بـ (قد) في الأغلب عن حصول أمر المتوقع⁽¹⁴³⁾، ويرى خليل عمارة أن (لما) بسيطة قائمة بذاتها، وضعت لتفيد معنى غير الذي تفيده (لم)⁽¹⁴⁴⁾. ففي قوله تعالى: ﴿كَلَّا لَمَّا يَفْضِ مَا أَمَرَهُ﴾ [عبس:23]، يتضح أن الحدث وقع في الماضي بدخول لما عليه، فهو أصلا فعل مضارع يشير إلى الحال، ولما دخلت عليه (لما) حولته إلى الماضي غير المنقطع، خلافا لـ(لم)، ويفهم السامع من الآية أن (ما) نفي وقوع ما يزال احتمال وقوعه مؤكدا⁽¹⁴⁵⁾.

ويرى الأشموني أن الجمهور متفقون على تركيب (لما) من: (لم) و(ما)، وقيل: إنها بسيطة⁽¹⁴⁶⁾، ففي قوله تعالى: ﴿بَلْ لَمَّا يَدُوُّوا عَدَابٍ...﴾ [ص: 8]، معنى أنهم لم يذوقوه إلى الآن، وأن ذوقهم له متوقع⁽¹⁴⁷⁾، ومن الواضح من الشواهد أن منفي (لما) مستمر النفي إلى الحال، مع توقع حصوله في المستقبل، وتتفق (لم) و(لما) في التوقع، أو عدمه في الماضي⁽¹⁴⁸⁾، ويرى الزمخشري أن كثرة حروف لما أدت إلى زيادة معناها في التوقع والانتظار، واستطالة زمن فعلها⁽¹⁴⁹⁾، ومن سمات (لم) و(لما) التركيبية دخول همزة الاستفهام عليهما، وتبقيان نافيتين، كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ...﴾ [الشرح:1]، وهما بذلك يفيدان التقرير، وكذلك إلقاء المخاطب ليقرّ بأمر يعرفه، كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا...﴾ [الشعراء:18]، وقوله تعالى: ﴿أَوَلَمَّا أَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُمْ مِثْلَيْهَا قُلْتُمْ أَنَّى هَذَا...﴾ [آل عمران:165].

وأما عمل (لما) فهي تجزم الفعل المضارع، وتنفيه، وتقلب معناه إلى الماضي، كـ (لم)؛ لكنها تفارقها⁽¹⁵⁰⁾، ويأتي بعدها فعل مضارع منفي، مستمر الحال، ومتوقع ثبوته في المستقبل.

(143) ابن الحاجب، جمال الدين بن عثمان بن عمر (646هـ)، الكافية في علم النحو، تحقيق صالح عبد العظيم، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2010، ص46.

(144) عمارة، خليل أحمد، أسلوب النفي والاستفهام في العربية، مرجع سابق، 96.

(145) عمارة، خليل أحمد، أسلوب النفي والاستفهام في العربية، المرجع نفسه، 98.

(146) الأشموني، علي بن محمد (900هـ)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1375هـ، 578/3.

(147) ابن هشام، معني اللبيب، مصدر سابق، 294/1.

(148) الأشموني، شرح الأشموني، مصدر سابق، 577/3.

(149) الزمخشري، المفصل، مصدر سابق، 307.

(150) ابن هشام، معني اللبيب، مصدر سابق، 293/1.

ج- لام الإنكار: وتسمى لام الجحد أو الجحود، ويقول النحاس: إن الصواب تسميتها بلام النفي؛ لأن الجحد في اللغة إنكار ما تعرفه، لا مطلق الإنكار⁽¹⁵¹⁾، وتأني بعد (ما كان) و(لم يكن، ولم يك...)، ولا تصحب إلا النفي⁽¹⁵²⁾، وينصب المضارع بعدها بأن مضمرة وجوبا، كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ...﴾ [البقرة: 143]، وفي قوله جل ذكره: ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرْ لَهُمْ...﴾ [النساء: 137]، جاءت لام الجحود (الإنكار) هنا لتوكيد نفي الخبر الداخلة عليه المنصوب فيه المضارع بأن مضمرة وجوبا⁽¹⁵³⁾.

2- نفي الحال: (ليس، إن، لات):

يرى الأشموني أن (ليس) تنفي زمن الحال، كما أن (ما) تنفي زمن الحال كذلك، و(إن) المخففة قد تكون نافية، تجري مجرى (ما) في نفي زمن الحال⁽¹⁵⁴⁾، و(لات) قيل: إنها (لا) النافية، ثم زيدت عليها تاء التأنيث، وقيل أصلها (ليس)، ولا تعمل إلا في أسماء الأحيان⁽¹⁵⁵⁾، وهذه الأدوات تختص بالدخول على الجملة الاسمية، لذا اقتضت نفي الحال، وفيما يأتي بيان ذلك:

أ- (ليس): يرى بعض النحاة أنها حرف نفي بمعنى (ما)؛ مستدلين بدخولها على الفعل، وذهب بعض النحاة إلى أن (ليس) حرف استثناء بمنزلة (إلا) كما ورد في قصة سيبويه عندما قرأ عند حماد بن سلمة قوله (صلى الله عليه وسلم): "ليس من أصحابي أحد إلا ولو شئت لأخذت عليه ليس أبا الدرداء"، فقال سيبويه: ليس أبو الدرداء، فصاح به حماد: لحتت يا سيبويه، إما هذا استثناء، فقال سيبويه لأطلبن علماً لا يلحني معه أحد، ثم مضى ولزم الخليل وغيره⁽¹⁵⁶⁾، واستدلوا على ذلك بالحديث النبوي الشريف: "ما من أحد من ولد آدم إلا قد أخطأ أو همّ بخطيئة ليس يحيى بن زكريا"⁽¹⁵⁷⁾،

(151) ابن هشام، معني اللبيب، المصدر نفسه، 229/1.

(152) الزمخشري، محمود بن عمر (538هـ)، الأنموذج في النحو، المكتبة التوفيقية، مصر، 1، 1999، ص32.

(153) ابن هشام، معني اللبيب، مصدر سابق، 228/1.

(154) ابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق، 38/5.

(155) الأشموني، شرح الأشموني، مصدر سابق، 126/1-127.

(156) الحريري، ملحّة الإعراب، ص176، وابن هشام، معني اللبيب، مصدر سابق، 308/1.

(157) ابن حنبل، أحمد بن محمد (241هـ)، مسند الإمام أحمد، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة،

ط1، 1، 254/1995، رقم الحديث: 2294.

وقال الحريري: "وأما (ليس) فتنصب المستثنى انتصاب خبر (ليس)، كقولك: جاء القوم ليس زيدا، والمعنى: ليس بعضهم زيدا" (158)، وقد عدّها بعض النحاة من الأفعال الناقصة، وهم جمهور نحاة البصرة، وحجتهم اتصال الضمائر بها، فتقول لست، ولسنا، ومنهم من عدّها حرف عطف (نسق)، وهم جمهور الكوفيين، فقد ذكر ابن فارس: أن (ليس) تأتي حرف نسق بمنزلة (لا)، ومنهم من عدّها حرف نفي ليست عاملة (مهملة)، وحجتهم قول العرب: ليس الطيبُ إلا المسكُ، فقد ذكر سيبويه أن (ليس) هنا حرف نفي مهمل (159)، وأما من حيث صيغتها فذهب سيبويه وجمهور النحاة إلى أن (ليس) فعل جامد ك (نعم، وبئس، وعسى)، ودليل فعليتها اتصالها بضمائر الرفع المتصلة، وتاء التانيث (160)؛ كقوله تعالى: ﴿يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ النِّسَاءِ...﴾ [الأحزاب:32]، وخالف ابن السراج، وأبو عليّ الفارسيّ رأي الجمهور، فذهبوا إلى أن (ليس) حرف نفي بمنزلة (ما) النافية، ودليل ذلك عدم تصرّفها، وقد تدخل على الأفعال، وتشبه (ما) في المعنى، وأن وزنها من غير وزن الأفعال (161).

ورجح الخليل بن أحمد أن أصلها: (لا أيس) طرحت منها الهمزة، ووصلت اللام بالياء (162)، ووافقه الفراء في ذلك، إذ يقول: "والدليل على ذلك قول العرب: ائني به من حيث أيس وليس؛ أي: من حيث هو وليس هو، وأيس تدلّ على الوجود، و (لا أيس) تعني: غير موجود (163)، ويقول ابن الحاجب: إن (ليس) و(ما) لنفي الحال، والحق أنها لمطلق النفي (164).

(158) الحريري، ملحة الإعراب، مصدر سابق، ص 176.

(159) المرادي، الجنى الداني، مصدر سابق، 495.

(160) انظر: الزمخشري، المفصل، مصدر سابق، ص 269.

(161) ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين الأنصاريّ (761هـ)، قطر الندى وبلّ الصدى، شرح محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية بمصر، ط 11، 1963، ص 28.

(162) ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق، مادة ليس.

(163) ابن منظور، لسان العرب، المصدر نفسه، مادة ليس.

(164) ابن الحاجب، الكافية، مصدر سابق، ص 67.

وأما من حيث دلالتها فقد ذهب جمهور النحاة إلى أن (ليس) تنفي زمن الحال، إذ يقول الزمخشري: "وليس معناه نفي مضمون الجملة في الحال، تقول: ليس زيد قائماً الآن، ولا تقول: ليس زيد قائماً غدا" (165)، وذهب البعض إلى جواز نفيها لزمن الحال، أو الاستقبال، كما تنفي الزمن الماضي (166).

وقد تدخل الهمزة على (ليس) فتحوّل معنى الجملة والتركيب إلى معانٍ مختلفة: كالإنكار، أو الطلب، أو الإثبات المؤكد الذي يكون فيه المتكلم على علم بموضوع السؤال، في حين يكون السامع على غير علم به، لذا يكون الجواب عنها بما يفيد الإيجاب (بلى) (167)؛ كقوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى...﴾ [الأعراف:172].

وترى الباحثة أن (ليس) تصلح لنفي الماضي، والحال، والاستقبال، كما تدل على ذلك آيات القرآن الكريم، كقوله تعالى: ﴿تَيْسُوا سَوَاءً...﴾ [آل عمران:113]، وهذا دليل على أن (ليس) تنفي الأزمنة الثلاثة كافة، وقوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ...؟﴾ [الزمر:36]، وهذا دليل آخر على النفي في الأزمنة الثلاثة كافة، وقوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ؟﴾ [التين:8]، وكذلك قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ الصُّبْحُ بِقَرِيبٍ؟﴾ [هود:81]، فهذه الآيات تدل على أن (ليس) تنفي الأزمنة الثلاثة: الماضي، والحاضر، والمستقبل، إلا إذا اقترنت بـقيد.

وأما من حيث عمل (ليس) فهي تعمل عمل كان وأخواتها؛ إذ ترفع اسمها، وتنصب خبرها، ومعناها نفي نسبة الخبر إلى المبتدأ، ولم ترد (ليس) في كلام العرب تامة كباقي أخوات كان؛ لأنها لا تنصرف تصرف الأفعال التامة (168).

ويمكن بيان أحكام (ليس) كما يأتي:

1. يبطل عمل (ليس) عند بني تميم إذا دخلت (إلا) على خبرها، كقولهم: ليس الطيب إلا المسك، بالرفع بمعنى (ما) (169).

(165) الزمخشري، المفصل، مصدر سابق، ص269.

(166) المرادي، الجنى الداني، مصدر سابق، ص463.

(167) عمارة، خليل أحمد، أسلوبا النفي والاستفهام في العربية، مرجع سابق، ص65.

(168) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، 46/1.

(169) ابن هشام، معني اللبيب، مصدر سابق، 308/1.

2. تأتي الباء زائدة في خبر (ليس)، كقوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِي انتِقَامٍ﴾ [الزمر:37].
3. يجوز تقدم خبر (ليس) على اسمها، كما يجوز حذف خبرها.
4. تدخل همزة الاستفهام على (ليس)؛ لتنفيذ التحقيق، والتقرير، ويكون جوابها آنذاك بكلمة (بلى).
5. يجوز تقدم خبر (ليس) عليها عند البصريين، دون الكوفيين⁽¹⁷⁰⁾، وأما قول النابغة:

وَكُنْتُ امراً لا أمدحُ الدهرَ سُوقَةً فلستُ على خيرٍ أذاكِ بحاسدٍ⁽¹⁷¹⁾

ففي قوله: (فلست على خير أذاك بحاسد) قد نابت عن الفعل أنفي بمعنى (لا) عملاً؛ أي: أنفي أن أكون حاسداً لما يأتيك من الخيرات⁽¹⁷²⁾.

وأما من حيث مكانة (ليس) في أقسام الكلام فيمكن تفصيل أقوال النحاة في أصلها كالآتي:

- أ. إن (ليس) حرف نفي بمنزلة (ما)، فلو كانت (ليس) فعلاً لكانت (ما) فعلاً كذلك.
- ب. يمكن وصل (ما) بالأفعال الماضية، فتقول: ما أحسن زيداً، ولا تقول: ما ليس زيد يذكر⁽¹⁷³⁾.
- ج. إن (ليس) حرف استثناء بمعنى (إلا)، كما في الحديث الشريف: "ما من نبي إلا وقد اخطأ أو همّ بخطيئة ليس يحيى بن زكريا..."⁽¹⁷⁴⁾.
- د. إن (ليس) حرف عطف (نسق)، نحو: قام زيدٌ ليس عمرو⁽¹⁷⁵⁾، ويردّ البصريون على ذلك؛ إذ يقولون: إنه لا يجوز العطف بـ(ليس)؛ لأنها لا تشبه حروف العطف في شيء⁽¹⁷⁶⁾.

(170) ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله (769هـ)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة دار التراث، 1999، 277/1-278.

(171) الديباني، النابغة، شرح ديوان النابغة، مصدر سابق، ص27.

(172) سلهب، حسن حجازي، النفي في العربية، مرجع سابق، ص36.

(173) الرازي، فخر الدين أبو عبد الله محمد بن عمر (606هـ)، تفسير الرازي المسمى مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط3، 1420هـ، 94/2.

(174) ابن حنبل، مسند الإمام أحمد، مصدر سابق، 52/3، رقم الحديث: 2294.

(175) ابن فارس، الصحابي في فقه اللغة، مصدر سابق، ص124.

(176) ابن هشام، معني اللبيب، مصدر سابق، 310/1.

هـ. إن (ليس) حرف نفي مهمل: كما أورد سيبويه قول بعضهم: ليس المسكُ إلا الطيبُ، فالمسك: مبتدأ، والطيب خبره، ولم ترد في القرآن مهملة، والأصوب أن يقال: إنها بمنزلة (ما)، وأبطل عملها بـ (إلا) التي تفيد الحصر في الاستثناء المفرغ.

و. تعدّ (ما) و(ليس) كلاهما عند النحاة أنها لنفي زمن الحال، والحق أنهما لمطلق النفي كما أشار الرضي الاسترأبادي⁽¹⁷⁷⁾.

ز. يمكن إلحاق (ليس) بالأفعال الجامدة؛ لأنها أشبهت الأفعال الجامدة: كنعم، وبئس، وعسى في دلالتها على الفعلية، وعدم تصريحها؛ إذ تلحق بها التاءات الأربع، قال تعالى: ﴿وَقَالَتِ النَّصَارَى لَيْسَتِ الْيَهُودُ عَلَى شَيْءٍ وَهُمْ يَتْلُونَ الْكِتَابَ...﴾ [البقرة:113]، وقوله تعالى: ﴿وَلَسْتُمْ بِأَخَذِهِ...﴾ [البقرة:267]، وقوله تعالى: ﴿يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ النِّسَاءِ...﴾ [الأحزاب:32]، وتلزمها نون الوقاية، فيقال: قام القوم ليسني، وأنها تدلّ على حدث وهو الانتفاء، وأنها تلحق بالأفعال الناقصة التي لا يتم معناها إلا بالخبر بخلاف الأفعال التامة⁽¹⁷⁸⁾.

والخلاصة من ذلك أن (ليس) فعلٌ ماضٍ لنفي الحال، وإن أشبهت الحرف كثيراً⁽¹⁷⁹⁾، وإلى ذلك ذهب الجمهور⁽¹⁸⁰⁾.

ب- (إن): وهي من حروف النفي الأصلية، وهي عند النحاة حرف مهمل، وهي لمطلق النفي، وهي حرف نفي يدخل على الجملة الفعلية كما يدخل على الجملة الاسمية، قال تعالى: ﴿وَلِيَخْلِفَنَّ إِنَّ أَرْدَنًا إِلَّا الْحُسَيْنَى...﴾ [التوبة:107]، وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ...﴾ [الأنعام:116]، فهي تفيد نفي الحال على الأغلب، والأكثر ورودها مقترنة بإلا لحصر الخبر؛ مثبتا في ما جاء بعدها بعد نفي كل صفة عنه إلا ما جاء محصورا بها، وقد جاءت مؤكدة بإلا، كما في قوله تعالى: ﴿إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ [الكهف:5]، وقد جاء مقيدة في قوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً...﴾ [يس:29]،

(177) الرضي، شرح الكافية، مصدر سابق، 362/1.

(178) الدسوقي، محمد بن أحمد بن عرفة (1230هـ)، حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، دار ومكتبة الهلال، مصر، 2، 90/2008.

(179) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، مصدر سابق، مسألة 19، ص 139.

(180) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، مصدر سابق، 272/1.

وكذلك مع أم، أو لعل بعد الفعل أدري، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَكُمْ وَمَتَاعٌ إِلَىٰ حِينٍ﴾ [الأنبياء:111]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ أَدْرِي أَقْرَبُ مِمَّا تُوعَدُونَ أَمْ يَجْعَلُ لَهُ رَبِّي أَمَدًا﴾ [الجن:25]، وقد تجتمع (إِنْ) الشرطية والنافية معاً، كقوله تعالى: ﴿وَلَنْ زَالَتَا إِنْ أَمَسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنْ بَعْدِهِ...﴾ [فاطر:41]. ويرى جمهور النحاة أنها بسيطة، وغير مركبة⁽¹⁸¹⁾، وهي حرف لنفي الحال، يقول الزمخشري: "و(إِنْ) بمنزلة (ما) في نفي الحال"⁽¹⁸²⁾.

وأما عمل (إِنْ) فقد اختلف النحاة في إعمال (إِنْ) عمل ليس، أو إهمالها، فالكسائي والكوفيون مع جواز إعمالها، بينما يمنعها البصريون⁽¹⁸³⁾، قال تعالى: ﴿إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا مُفْتَرُونَ﴾ [هود:50]؛ إذ يقول سيبويه: "وتكون بمعنى (ما)، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾ [المملك:20]، فلم تعمل لأنها ليست مختصة؛ إذ إنها تدخل على الأفعال والأسماء⁽¹⁸⁴⁾، وما لا يختص لا يعمل، وهذا هو الأصوب، أما الكوفيون فمالوا إلى إعمالها عمل (ليس)، وقد عدّ ابن هشام ذلك نادراً، وأنها لغة أهل العالية⁽¹⁸⁵⁾.

ومن أهم أحكام (إِنْ) أنها لم ترد في القرآن إلا ونفيها منتقض بإلا، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ...﴾ [يوسف:40]، يقول الرماني: كل (إِنْ) بعدها إلا فهي نافية⁽¹⁸⁶⁾، وهي تعمل في النكرات، والمعارف⁽¹⁸⁷⁾.

ج- (لات): قال بعض النحاة في أصلها: إنها حرف نفي أصله (لا) زيدت له التاء، كما زيدت في: ثَمَّتْ، وَرُبَّتْ، ومنهم من رأى أن (التاء) في آخرها زائدة للوقف، ومنهم من يرى أنها فعل ماضٍ، والصواب أنها وحدة لغوية واحدة⁽¹⁸⁸⁾.

(181) إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مرجع سابق، ص 169.

(182) الزمخشري، المفصل، مصدر سابق، ص 307.

(183) الأشموني، شرح الأشموني، مصدر سابق، 255/1.

(184) ابن هشام، معني اللبيب، مصدر سابق، 44/1.

(185) ابن هشام، أوضح المسالك، مصدر سابق، ص 233.

(186) الرماني، معاني الحروف، مصدر سابق، ص 75.

(187) ابن هشام، شذور الذهب، مصدر سابق، ص 262.

(188) عميرة، خليل أحمد، أسلوب النفي والاستفهام في العربية، مرجع سابق، ص 75.

وقيل: بل هي مركبة من (لا) و(التاء)⁽¹⁸⁹⁾، وقال آخرون: إنها فعل ماض بمعنى نقص؛ مستدلين بقوله تعالى: ﴿... لَا يَلْتَكُم مِّنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا...﴾ [الحجرات:14]، ثم استخدمت للنفي⁽¹⁹⁰⁾، وقال الفراء: هي حرف جرّ، تخفض أسماء الزمان، وقال المرادي: ولم يسمع الجمع بين اسمها وخبرها، والأغلب أن يحذف اسمها، ويبقى خبرها⁽¹⁹¹⁾، وقال ابن هشام: وعلى كل قول، فلا يذكر بعدها إلا أحد المعمولين، والغالب أن يكون المحذوف هو المرفوع، الذي هو اسمها⁽¹⁹²⁾.

وأما العلاقة بين (ليس، ولات) فهما يشتركان المعنى، وبخاصة في نفي زمن الحال، كما أن هناك تقارباً واضحاً بين (ليس، وليت) في المعنى، ففي قولك: ليت لي مالا، معناه: ليس لي مالاً، ولهذا أتمناه، فليس هذا مستغرباً أن تكون (لات) لهجة في (ليت)، غير أن الفرق بين (لات) و(ليس) هو أن (لات) اختصت لنفي الزمن، بينما اختصت (ليس) لنفي الزمن وغيره، ويستشف في (لات) معنى الحسرة، والتمني، ولا يكون المعنى نفسه كذلك في (ليس)⁽¹⁹³⁾.

3- نفي المستقبل بـ (لن):

وهي حرف نفي ينصب الفعل المضارع، ويخلصه في المعنى للاستقبال⁽¹⁹⁴⁾، وتعرب حرف نفي، ونصب، واستقبال، وأما أصلها فقد ذهب بعض النحاة إلى أن (لن) مركبة، ومكونة من (لا أن)، فحذفوا الهمزة والألف، فصارت بمنزلة حرف واحد، خلافاً لسيبويه الذي يرى أنها بسيطة، مكونة من حرف واحد، ولن نفي للفعل سيفعل.

ومن النحاة من يدخلها في تأبيد النفي، والأصل إذا لم يكن في الجملة قيد زمني أن تكون لتأبيد النفي زماناً مطلقاً، كقوله تعالى: ﴿فَلَنُؤَكِّمَنَّ الْيَوْمَ لِإِنْسِيٍّ...﴾ [مريم:26]، فهنا حددت بزمن معين، وهو كلمة اليوم، وتعني: من وقت التكلم فصاعداً، وأما قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ...﴾

(189) المرادي، الجنى الداني، مصدر سابق، 485-489.

(190) ابن هشام، معني اللبيب، مصدر سابق، 270/1.

(191) المرادي، الجنى الداني، مصدر سابق، 488.

(192) ابن هشام، معني اللبيب، مصدر سابق، 271/1.

(193) البكري، أساليب النفي في القرآن، مرجع سابق، 105.

(194) المرادي، الجنى الداني، مصدر سابق، 270.

﴿ [آل عمران:85]، أي أن الله تعالى لا يقبل دينا غير الإسلام حتى يوم القيامة، فلن تنفي المستقبل على التأييد، وأما إذا قيّدت بـ (حتى) فتعني المستقبل القريب أو البعيد، كقوله تعالى: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْتِيَ لِي آيٌ أَوْ يَحْكُمَ اللَّهُ لِي...﴾ [يوسف:80]، ففيه مؤقت بدليل حتى، وقوله تعالى: ﴿وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا﴾ [الفتح:23]، فسنة الله لا تتبدل في الحاضر أو المستقبل أبداً.

وأما إذا جاءت الجملة مقيدة بكلمة التأييد (أبداً) فإنه يكون للتوكيد⁽¹⁹⁵⁾، وهكذا يتبين أن (لن) تفيد إضافة إلى نفي الاستقبال معنى التوكيد، وتدخل الهمزة على (لن) لإفادة الإنكار، كقوله تعالى: ﴿أَلَنْ يَكْفِيَكُمْ أَنْ يُمَدِّكُمْ رَبُّكُمْ بِثَلَاثَةِ آلَافٍ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ...﴾ [آل عمران:124]، قال أبو حيان الأندلسي: "ودخلت أداة الاستفهام على حرف النفي على سبيل الإنكار؛ وذلك لانتفاء الكفاية بهذا العدد من الملائكة، وكان حرف النفي (لن) - الذي هو أبلغ في الاستقبال من (لا) - إشعاراً بأنهم كانوا لقلتهم وضعفهم وكثرة عددهم، وشوكتهم كالأيسين من النصر"⁽¹⁹⁶⁾، وقال بعض النحاة أن (لن) قد تفيد الدعاء، كقوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيراً لِّلْمُجْرِمِينَ﴾ [القصص:17]، يقول الفراء: فقد تكون (لن) أكون) على هذا المعنى دعاء من موسى (عليه السلام): اللهم لن أكون ظهيراً للمجرمين، فيكون دعاء⁽¹⁹⁷⁾.

و(لن) من الحروف التي تنصب الفعل المضارع؛ لشبهها بأن المصدرية، واختصاصها بالأفعال، ونقلها إياها إلى المستقبل⁽¹⁹⁸⁾، وذكر السهيلي أنها جازمة، إذ يقول: "وكان ينبغي أن تكون جازمة كـ(لم)؛ لأنها حرف نفي مختص بالأفعال، فوجب أن يكون إعرابه الجزم الذي هو نفي الحركة، وانقطاع الصوت، وقد فعلت ذلك طائفة العرب، فجزمت بها حين لحظت هذا الأسلوب، وهذا شاذ وقليل، وأكثرهم ينصب بها؛ مراعاة لـ(أن) المركبة فيها مع (لا)"⁽¹⁹⁹⁾.

(195) عمارة، خليل أحمد، أسلوبا النفي والاستفهام في العربية، مرجع سابق، ص83.

(196) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق، 50/3.

(197) انظر: ابن هشام، معني اللبيب، مصدر سابق، 298/1.

(198) انظر: الرماني، معاني الحروف، مصدر سابق، ص100.

(199) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل، دار الجيل، بيروت، 4، 1988/387.

وأورد النحاة شاهداً لجزم المضارع بـ(لن) قول كثير عزة؛ إذ يقول:

أيادي سبايا عزمًا كنتُ بعدكمُ فلن يحلّ للعينين بعدكٍ منظرٌ (200)

وتفيد (لن) الدعاء عند بعض النحاة⁽²⁰¹⁾، كما تفيد تأكيد النفي إذا تلاها (إلا)، كقوله تعالى: ﴿قَالُوا لَنْ نَمَسَّنَا النَّارَ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ...﴾ [آل عمران:24]، وتأتي (لن) بمعنى الفعل المحذوف (أنفي)، يقول ابن يعيش: "فإن قيل: ولم جيء بالحروف، وما كانت الحاجة إليها؟، فالجواب: أن حروف المعاني جميعاً جيء بها نيابة عن الجمل، ومفيدة معناها من الإيجاز، والاختصار، فحروف العطف جيء بها عوضاً عن الفعل (أعطف)، وحروف الاستفهام عوضاً عن الفعل استفهم، وحروف النفي جاءت عوضاً عن الفعل أنفي...، وكذلك سائر الحروف؛ ولذلك المعنى لا يحسن بحذف حروف المعاني كحروف الجرّ، ونحوها؛ لأن الغرض منها الاختصار، واختصار الاختصار إجحاف"⁽²⁰²⁾.

4- النفي المشترك بـ (ما، ولا):

أ- (ما): وقد عدّ النحويون (ما) من الحروف المهملة، كغيرها من الحروف، مثل: (لا، وإن) النافيتين، أما (ما) فهي حرف نفي يدخل على الجملة الاسمية، والفعلية، ولا عمل لها إلا تحديد الزمن، فهي عند الجمهور لنفي زمن الحال، يقول سيبويه: (ما) نفي لقوله: هو يفعل، إذا كان في حال الفعل، فتقول: ما يفعل⁽²⁰³⁾، وزاد ابن يعيش على بيان حال النفي بـ(ما)، فقال: "وكذلك إذا قربه، وقال: لقد فعل فجوابه ونفيه ما فعل⁽²⁰⁴⁾، وقال الزمخشري: " (ما) لا تدخل على ماضٍ إلا وهو قريب من الحال⁽²⁰⁵⁾، كقوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ...﴾ [الحج:78]،

(200) ابن هشام، معني اللبيب، مصدر سابق، الشاهد رقم: 465، 299/1.

(201) ابن هشام، معني اللبيب، المصدر نفسه، 298/1.

(202) ابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق، 8/5.

(203) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، 221/4.

(204) ابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق، 31/5.

(205) الزمخشري، الكشاف، مصدر سابق، 211/2.

ويقول المبرد: إن (ما) في معنى (ليس) تقع مبتدأة، وتنفي ما يكون في الحال، وما لم يقع⁽²⁰⁶⁾. ومن النحاة من يرى أن (ما) لنفي زمن الحال، والاستقبال، ومنهم من يرى أنها إذا دخلت على الفعل الماضي أبقّت زمنه على ما هو عليه، وإذا دخلت على الفعل المضارع خلصته لزمن الحال، وعلى قلة للاستقبال، فهي بذلك عنصر تحويل الجملة التوليدية إلى جملة تحويلية، كقوله تعالى: ﴿فَمَا رَاحَتُ تَجَارَتُهُمْ...﴾ [البقرة:16]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ...﴾ [النساء:157].

وقد تدخل (ما) على أفعال تلازمها؛ لتفيد معنى الاستمرار، وتعمل عمل كان وأخواتها، مثل: مازال، ما فتى، ما برح، ما انفك، ما دام، وإذا دخلت (ما) على كان وأخواتها فإنها تنفي الخبر، نحو: ما كان زيداً قائماً، فإذا أردت الإثبات أدخلت إلا على الخبر، نحو: ما كان زيد إلا عالماً⁽²⁰⁷⁾. وأما (ما زال) وأخواتها فإن نفيها يفيد الإثبات⁽²⁰⁸⁾، ولما كانت (ما زال) وأخواتها تفيد الإثبات معنى فإنه لا يتصل خبرها بـ (إلا)؛ لأن الاستثناء المفرغ لا يكون في الموجب إلا في الفضلات، وخبر المبتدأ ليس بفضلة⁽²⁰⁹⁾، وتدخل (ما) على (كان) لتفيد نفي ما كان ينبغي؛ إذ ترد كثيرا في القرآن الكريم؛ أي بمعنى: ما ينبغي، سواء بلام الجحود، أو بغيرها، كقوله تعالى: ﴿مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ حَتَّىٰ يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَجْتَبِي مِن رُّسُلِهِ مَن يَشَاءُ...﴾ [آل عمران:179]، وقوله تعالى: ﴿مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِن دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ...﴾ [الفرقان:18]، وجاء نفي ينبغي صريحا، كقوله تعالى: ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشُّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ...﴾ [يس:69].

ويرى المالقي أن (ما) تدخل على الفعلين: الماضي، والمضارع، فإذا دخلت على الفعل الماضي تركته على معناه من الماضي، وإذا دخلت على الفعل المضارع خلصته للحال⁽²¹⁰⁾. وتدخل على الجملة الاسمية، فتحولها من الإثبات إلى النفي، وكذلك على الجملة الفعلية، ولا تؤثر في الفعل، وتأتي قبل كان ولام الجحود، فينصب المضارع بأن مضمرة وجوبا بعد لام الجحود، كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً...﴾ [التوبة:122].

(206) المبرد، المقتضب، مصدر سابق، 188/4.

(207) انظر: عيسى، فارس، النفي اللغوي بين الدلالة والتركيب، مرجع سابق، ص 157.

(208) الأشموني، شرح الأشموني، مصدر سابق، 120/1.

(209) ابن الحاجب، الكافية في النحو، مصدر سابق، ص 65.

(210) المالقي، رصف المباني، مصدر سابق، 313.

أما (ما) النافية من حيث عملها فعلى مذهبين: أولاً ما الحجازية، أو النجدية، وهم يجرونها مجرى (ليس)، فيرفعون بها المبتدأ اسماً لها، وينصبون الخبر خبراً لها⁽²¹¹⁾، وذهب بعضهم إلى القول: إن جاءت (إن) بعد (ما) تبطل عملها، نحو: ما إن زيد قائم، وعلى الرغم من توالي نفيين فإن النحويين يرونه من باب نفي النفي للإثبات⁽²¹²⁾، وتختص (ما) النافية التي تدخل على الأسماء بما يأتي: تعمل ما عمل ليس، فترفع اسمها وتنصب خبرها، كقوله تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ...﴾ [يوسف:31]، بنصب بشر، وغالباً ما يقترن خبرها بالباء، كقوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [فصلت:46]، وقد يقع خبر (ما) شبه جملة، كقوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ...﴾ [آل عمران:78]، وأن يتقدم الفعل على فاعله بعدها، كقوله تعالى: ﴿وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعِبَادِ﴾ [غافر:31]، وقد يتقدم خبرها إذا كان شبه جملة، كقوله تعالى: ﴿مَا لَهُمْ بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ [الزخرف:20]، وقد تتوسط (إلا) بين اسم (ما) وخبرها فيبطل عملها، كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ [الأحقاف:9]

وقد قسم بعض النحاة (ما) النافية إلى قسمين:

أحدها: ينفي الجملة الفعلية التي فعلها مضارع، كقوله تعالى: ﴿مَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِّنْ رَبِّكُمْ...﴾ [البقرة:105]، أو الفعلية ذات الفعل الماضي، كقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنْتُمْ تَسْتَتِرُونَ أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْكُمْ سَمْعُكُمْ...﴾ [فصلت:22]، يقول سيبويه: إن (ما) فعل نفي؛ لقولك: لقد فعل⁽²¹³⁾، فهي نفي لإثبات المؤكد في الماضي، وأن (ما) الداخلة على المضارع تخلصه للحال عند الإطلاق، ما لم تقيد بقيد⁽²¹⁴⁾.

والآخر ينفي الجملة الاسمية، وهو نوعان:

1- ما الحجازية: التي تعمل عمل ليس، قال سيبويه: "أما أهل الحجاز فيشبهونها بـ(ليس)؛ إذ كان معناها كمعناها"⁽²¹⁵⁾، وإمّا عملت (ما) عمل ليس؛ لأنها شبهها في الدلالة على نفي الحال، ولدخولهما على المبتدأ والخبر، ودخول الباء على خبريهما،

(211) المالقي، رصف المياني، المصدر نفسه، 310.

(212) عيسى، فارس، النفي اللغوي بين الدلالة والتركيب، مرجع سابق، ص 153.

(213) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، 117/3.

(214) سلهب، حسن حجازي، النفي في العربية، مرجع سابق، ص 38.

(215) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، 57/1.

والدخول على المعارف والنكرات، قال تعالى: ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ...﴾ [المجادلة:2]، بنصب أمهاتهم، وقال تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا...﴾ [يوسف:31] بنصب بشرا في لغة أهل الحجاز، أو رفعها في لغة تميم⁽²¹⁶⁾، وقد اشترط النحاة لعمل (ما) الحجازية عمل (ليس) شروطاً خاصة، وهي كالاتي:

أ- ألا تفصل (إن) الزائدة بين (ما الحجازية) وبين اسمها، كقول الشاعر:

بني غدانة ما إن أنتم ذهباً ولا صريفاً ولكن أنتم الخزف⁽²¹⁷⁾

ف(إن) هنا زائدة، فإذا عدت نافية لتوكيد (ما) فقد صحت رواية من نصب ذهباً وصريفاً في البيت، واشترط بعضهم أن لا تزداد بعدها (إن)، فإن زيدت أهملت (ما) وتصح رواية من رفع ذهباً وصريفاً⁽²¹⁸⁾.

ب- ألا يتقدم خبرها على اسمها، فإن تقدم الخبر أهملت.

ج- ألا ينتقض نفيها عن خبرها بإلا.

د- ألا تتكرر.

هـ- ألا يتقدم معمول خبرها على اسمها.

2- ما التميمية: وتعدّ مهملة، غير عاملة عند النحاة؛ إذ يقول سيبويه: "وأما بنو تميم فيجرونها مجرى أمّا، وهل؛ أي: لا يعملونها، وهو القياس؛ لأنها ليست بفعل، وليس (ما) كـ(ليس)، ولا يكون فيها إضمار"⁽²¹⁹⁾.

وقد تزداد الباء في خبر (ما) الحجازية، كقوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [فصلت:46]، وقد ذهب

أبو علي الفارسيّ إلى أن دخول الباء في خبرها مخصوص بالحجازية دون التميمية، وتبعه الزمخشريّ في ذلك⁽²²⁰⁾.

(216) الزمخشريّ، المفصل، مصدر سابق، ص82.

(217) ابن هشام، معني اللبيب، مصدر سابق، الشاهد رقم:1، 47/25.

(218) الغلابيني، مصطفى، جامع الدروس العربية، مرجع سابق، 3/345.

(219) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، 57/1.

(220) الأشمونيّ، شرح الأشمونيّ، مصدر سابق، 124/1.

ويلاحظ أن الأصل في (ما) أنها لا تعمل على لغة بني تميم؛ لأنها ليست مختصة بالاسم كحروف الجر، أو على الفعل كحروف النصب والجزم، بل تدخل على الاسم والفعل⁽²²¹⁾.

وتأتي (ما) بمعنى الفعل (أنفي) معنى لا عملاً، كقوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [فصلت:46]؛ أي بذي ظلم، فقد نفى الله تعالى نسبة الظلم إليه أصلاً؛ إذ إن صيغة (ظلام) اسم منسوب؛ وإنما جعل في قوله تعالى: "بظلام" بمعنى فعّال الدالة على النسب المستغني عن الياء؛ لأن جعله صيغة مبالغة - على المعنى الأصلي- يوهم ثبوت أصل الظلم لربنا، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً⁽²²²⁾. وقيل: (ظلام) لنفي أنواع الظلم⁽²²³⁾، وزيادة النفي والباء في خبر ليس تأكيد للنفي.

ب- (لا): تعدّ (لا) من الحروف المهملة التي تدخل على الفعل المضارع فتنتفيه، ويبقى المضارع بعدها مرفوعاً، وقد تجزم المضارع فتكون ناهية، وتدخل (لا) على الفعل المضارع فتفيد تقوية الكلام، وتؤكدده، كقوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ...﴾ [الأعراف:12]، ولا تبطل عمل العوامل قبلها، كقوله تعالى: ﴿وَحَسْبُواْ أَلَّا تَكُوْنَ فِتْنَةً فَعَمُواْ...﴾ [المائدة:71]، وتدخل على الفعل الماضي فتنتفيه بشرط التكرير، كقوله تعالى: ﴿فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى...﴾ [القيامة:31].

وقد ذهب جمهور النحاة إلى القول بأن (لا) تنفي الفعل المضارع، وتخلصه للاستقبال⁽²²⁴⁾، يقول سيبويه: "وإذا قال: هو يفعل، ولم يكن الفعل واقعاً، فنفيه لا يفعل، وإذا قال: ليفعلن فنفيه لا يفعل، كأنه قال: والله، ليفعلن، فقلت: والله، لا يفعل"⁽²²⁵⁾، وقال الزمخشري: "و(لا) لنفي المستقبل في قولك: لا يفعل"⁽²²⁶⁾، ويرى آخرون أن المنفي بـ(لا) يكون صالحاً للدلالة على زمن الحال، كما يكون صالحاً للدلالة على زمن الاستقبال، يقول الزجاجي: "لا: حرف نفي للمستقبل والحال"⁽²²⁷⁾.

(221) البكري، أساليب النفي في القرآن، مرجع سابق، 93.

(222) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ط2، السعودية، وزارة التعليم العالي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، باب الاستغناء عن ياء النسب، 429/2.

(223) النسفي، عبد الله بن أحمد، تفسير النسفي، مصدر سابق، 595/1.

(224) ابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق، 33/5.

(225) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، 117/3.

(226) الزمخشري، المفصل، مصدر سابق، ص306.

(227) الزجاجي، أبو القاسم، حروف المعاني، مصدر سابق، ص8.

ويتبين من الأقوال السابقة أن الزمخشري وبعض المتأخرين يرون أن (لا) تدلّ على نفي الزمن المستقبل؛ معتمدين على ما قرره سيبويه في (الكتاب) أنفاً؛ كما قال المرادي في الجنى الداني⁽²²⁸⁾، والواقع أن سيبويه كان يقصد أن (لا) تصلح من دون أخواتها لنفي الزمن المستقبل؛ إذ من خصائصها أنها أكثر دلالة على امتداد النفي من (لن)، يقول الزركشي: "وقد جاء في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا...﴾ [الجمعة:7]، بحرف (لا) في الموضع الذي اقترن به حرف الشرط بالفعل، فصار من صيغ العموم، يعمّ جميع الأزمنة، كأنه يقول: متى زعموا ذلك لوقت من الأوقات؟، وقيل لهم: تمّنوا الموت فلا يتمنونه، وقال في سورة البقرة: ﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمْت أَيْدِيهِمْ...﴾ [البقرة:95]، فقصر الزمان في صيغة النفي؛ لأن قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كَانَتْ لَكُمْ الدَّارُ الآخِرَةُ...﴾ [البقرة:94]، وليست (لن) مع كان من صيغ العموم؛ لأن (كان) لا تدخل على حدث، وإنما داخلة على المبتدأ والخبر عبارة عن قصر الزمان الذي كان فيه ذلك الحدث، وكأنه يقول: إن كان قد وجبت لكم الدار الآخرة فتمنّوا الموت، ثم قال في الجواب: ولن يتمنّوه، فانتظم معنى الآيتين⁽²²⁹⁾؛ إذ إن النفي بـ(لا) أدلّ على دوام النفي وطوله من (لن)؛ فالنفي بـ(لا) يبتدئ من لحظة التكلم ويمتد إلى المستقبل، أما النفي بـ(لن) فلا يبدأ إلا من المستقبل، ومن هنا كان النفي بـ(لا) أدلّ على امتداد النفي، واستطالته⁽²³⁰⁾، ومنهم من يرى أنها لنفي الحال والاستقبال، وينفى بها الماضي، كقوله تعالى: ﴿فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى...﴾ [القيامة:7]، والراجح أنها للنفي المطلق، إلا إذا ورد ما يقيد ذلك، وإذا كررت فللتوكيد، والنفي بهذه الأدوات يعدّ عاملاً مشتركاً لأزمنة مختلفة، لذلك سمّي بالنفي المشترك.

وتتميّز (لا) بالدخول على الأفعال والأسماء، وعندما تدخل على الأسماء ينفي بها نفيًا عامًا، ويختص كل وضع لها بمعنى، وتتصل مع المضارع لتنفي الحدث في الأزمنة الثلاثة: الماضي، والحاضر، والمستقبل، كقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً... قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾

(228) المرادي، الجنى الداني، مصدر سابق، ص303.

(229) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، مصدر سابق، 387/4.

(230) سلهب، حسن حجازي، النفي في العربية، مرجع سابق، ص27.

[البقرة:30]، فعلمُ الله تعالى لا يحدّه زمان، وكذلك نفي علم العباد غيرُ محدد بزمان كذلك⁽²³¹⁾، قال سيبويه: وإذا قيل: هو يفعل، ولم يكن الفعل واقعا، فنفيه لا يفعل، وإذا قال: ليفعلن فنفيه لا يفعل؛ كأنه قال: والله ليفعلن، فقلت والله لا يفعل⁽²³²⁾، فخصّ سيبويه (لا) بنفي المستقبل في حالتين: الفعل إذا لم يقع، والفعل المضارع المقترن بلام القسم التي تصرفه للاستقبال، وقد تدخل (لا) المضارع فتدلّ على نفي الماضي، كقوله تعالى: ﴿يَا أَبَانَا مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا عَلَى يُوسُفَ...﴾ [يوسف:11].

ويرى المبرّد أنه إذا دخلت على فعل نفته مستقبلا، وإذا جاء بعد (لا) فعل ماضٍ حولت زمنه مستقبلا، وحينئذ تفيد الدعاء، نحو: لا بارك الله فيه، ويأتي الفعل الماضي بعد (لا) في القسم بمعنى المستقبل⁽²³³⁾ فيأتي لفظ قسم، ثم (لا) النافية، ثم فعل ماضٍ للمستقبل، نحو: والله، لا فعلت، أو تقدم لا على القسم، وأما استعمال (لا) مع المضارع: فهي تنفي معنى الحدث، نحو: لا يقوم زيد، ويجوز حذفها، نحو: والله، أفعل ذلك أبدا، تريد: لا أفعل ذلك أبدا.

ونظرا لتنوع حركة الاسم بعدها فقد درسها النحاة في أكثر من موضع، فتارة يلحقونها بـ (ليس)، وتارة بـ (إنّ)، ولكنها في الحقيقة أداة نفي، فهي في المعنى مع المرفوع للوحدة، ومع المنصوب للجنس، ومعناها النفي المطلق، وقد وردت مع المنصوب في قوله تعالى: ﴿فَلَا رَفَتْ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ...﴾ [البقرة:197]، ومع المرفوعات في قوله تعالى: ﴿يَتَنَازَعُونَ فِيهَا كَأْسًا لَا لَغْوٍ فِيهَا وَلَا تَأْتِيمٌ..﴾ [الطور:23]، وقوله تعالى: ﴿لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ...﴾ [يونس:62]، وقد يأتي خبرها محصورا بإلا⁽²³⁴⁾، كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُمَّ إِلَهٌ وَاحِدٌ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [البقرة:163].

وتعمل (لا) بقلّة عمل ليس، لكنها تختلف عنها بأن (لا) تعمل في النكرات، ويغلب حذف خبرها، وإذا عملت عمل (ليس) فإن معناها ومبناها يختلفان، كقول الشاعر:

(231) عيسى، فارس، النفي اللغوي بين الدلالة والتركيب، مرجع سابق، 161.

(232) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، 117/3.

(233) ابن السراج، الأصول، مصدر سابق، 400/1.

(234) عميرة، خليل أحمد، أسلوب النفي والاستفهام في العربية، مرجع سابق، ص73.

تَعَزَّ فلا شيءٌ على الأرضِ باقيا ولا وَزَّرُ مما قضى اللهُ واقيا (235)

وفي اللغة المعاصرة كثرت المصطلحات العلمية والأدبية التي تستخدم (لا) على غير قواعد اللغة المعهودة، كقولهم: اللامعقول، واللاشعور، واللاسلكي، اللاوعي، اللانساني، اللامسئولية، والصواب أن التراكيب السابقة رغم دلالتها على النفي إلا أنها تعابير ليست فصيحة، فالعربية لا تقبل أن تدخل أُل على حرف النفي(لا) لتعريف اسم نكرة⁽²³⁶⁾.

وعندما تدخل (لا) على الاسم فإنها تفيد معنيين، هما:

1- أحدها أن تعمل (لا) عمل ليس، فترفع الاسم وتنصب الخبر، وهذا مذهب الحجازيين، وثانيها مذهب بني قميم، وهو عدم إعمالها، وهي لا تعمل عند الحجازيين إلا أن يكون الاسم والخبر نكرتين⁽²³⁷⁾، وذهب بعض النحاة إلى أنها تعمل في المعرفة⁽²³⁸⁾، كقول المتنبي:

إذا الجودُ لم يُرزقُ خلاصاً من الأذى فلا الحمدُ مكسوباً ولا المالُ باقيا (239)

ويشترط ألا يتقدم خبرها على اسمها، وألا ينتقض النفي بـ(إلا)، كقولك: لا رجلٌ إلا أفضلُ من زيد.

وفيما يأتي بعض الأحكام النحوية الخاصة بأداة النفي الصريح (لا):

رأى بعض النحاة أن(لا) النافية للجنس تعمل عمل إنَّ وأخواتها، فتنصب الاسم، وترفع الخبر، يقول

سيبويه: "(لا) تعمل فيما بعدها، فتنصبه بغير تنوين، ونصبها لما بعدها

(235) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، مصدر سابق، 313/1.

(236) عيسى، فارس، النفي اللغوي بين الدلالة والتركيب، مرجع سابق، ص 174.

(237) ابن هشام، قطر الندى، مصدر سابق، ص 145.

(238) الأشموني، شرح الأشموني، مصدر سابق، 125/1.

(239) المتنبي، أبو الطيب أحمد بن الحسين، ديوان المتنبي، شرح عبد الرحمن البرقوقي، بيروت: دار الكتب

العلمية، ط 1 ، 2001م، 531/4، وهو أحد شواهد ابن هشام في شرح شذور الذهب، مصدر سابق،

ص261.

كنصب إن لما بعدها⁽²⁴⁰⁾، وشروط عملها أن تكون نافية، وأن يكون المنفي جنسا، وأن يكون نفيه نضاً، وأن لا يدخل عليها جارٌّ، وأن يكون اسمها نكرة متصلاً بها، وكذلك خبرها⁽²⁴¹⁾، واسم (لا) النافية للجنس يكون مفرداً، أو مضافاً، أو شبيهاً للمضاف⁽²⁴²⁾، وإذا دخلت همزة الاستفهام عليها بقيت عاملة، ولا يجوز إلغاؤها.

وتأتي (لا) دون أن يكون لها أثر في الإعراب، كقوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً فَعَمُوا وَصَمُوا...﴾ [المائدة:71]، فمنهم من نصب (تكون) بأن المدغمة مع (لا) المهملة، ومنهم من رفعها على قولهم: إنه لا تكون، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُصَلِّحُ عَمَلَ الْمُفْسِدِينَ﴾ [يونس:81]، وقوله تعالى: ﴿وَاللَّا تَغْفِرَ لِي وَتَرْحَمَنِي أَكُنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [هود:47]، فأكن مجزومة بإن الشرطية، وهي غير عاملة في النفي، وهي تنفي ما في المستقبل⁽²⁴³⁾.

وتفيد (لا) كغيرها من أدوات النفي معنى الفعل (أنفي) نفسه كذلك، كقول النابغة: (من البسيط).

ولا أرى فاعلاً في الناس يُشبهه وما أحاشي من الأقسام من أحد⁽²⁴⁴⁾

أي: أنفي أن يشبه الممدوح في مكارمه وسجاياه أحد من الأقسام العربية.

أ- (لا) النافية للحدث، و(لا) النافية لغير الحدث:

1- لا النافية للحدث: وتستعمل مع الفعل المضارع أكثر من الاسم، وهي تدلّ على النفي المطلق للزمن، كما قال تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الأنعام:103]، فالمقابلة بين لا تدركه وهو يدرك توضح لنا زمن الإدراك وعدمه في الماضي، والحاضر، والمستقبل، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئاً...﴾ [يونس:36].

(240) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، 274/2.

(241) ابن هشام، أوضح المسالك، مصدر سابق، ص 309-306.

(242) المبرد، المقتضب، مصدر سابق، 367/4.

(243) العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (616هـ)، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق علي محمد البجاوي، دار

الجيل، بيروت، ط2، 1987، 702/2.

(244) الذبياني، النابغة، شرح ديوان النابغة، مصدر سابق، ص23.

2- لا النافية لغير الحدث: وتنقسم إلى قسمين:

أ- لا النافية للوحدة، أو للانفراد: وهي تنفي الحكم أن ينفرد به اسمها، ولا تمنع الإثبات للتثنية أو الجمع، وهي تعمل عمل (ليس) في رفع اسمها ونصب خبرها، كقولك: "لا طالب في الجامعة كسولا"، ومنه قول الله تعالى: ﴿مَنْ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ...﴾ [البقرة:254]، ف(لا) في الآية هي لنفي الوحدة، وتكرر اسمها، فيجوز رفع اسمها مكررا مع التنوين.

ب- لا النافية للجنس: وتسمى (لا) التبرئة؛ لدلالاتها على تبرئة الجنس من مدلول الخبر، كقوله تعالى: ﴿فَلَا رَفَتْ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ...﴾ [البقرة:197]، بالفتح على أن الجميع اسم (لا)، وكررت (لا) للتوكيد، وبالرفع عند العكبري على أن (لا) غير عاملة، وما بعدها مبتدأ وخبر، والفتح أقوى لما فيه من نفي العموم⁽²⁴⁵⁾.

وتعمل (لا) عمل (إن)، تارة، وعمل (ليس) تارة أخرى، وقد تهمل وتفيد النفي فقط، وفيما يأتي تفصيل ذلك:

أ- (لا) النافية للجنس العاملة عمل (إن): كقوله تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ...﴾ [هود:43]، فعاصم: اسم لا النافية للجنس العاملة عمل إن مبني على الفتح لاستغراقه في النفي، ولذلك احتيج إلى الاستثناء، ويعلل عباس حسن سبب البناء على الفتح: أنه تركيب (لا) مع اسمها بحيث صار ككلمة واحدة، مثل الأعداد المركبة أحد عشر، ويرى أن السبب هو استعمال العرب، وتعمل لا النافية للجنس عمل إن؛ لأنها - كما يقول النحاة - إما للمبالغة في النفي، وإما للمبالغة في الإثبات⁽²⁴⁶⁾، أو أن كليهما لازم للأسماء⁽²⁴⁷⁾، أو أن كليهما لها صدر الكلام، بينما يرى بعضهم إلحاق (لا) النافية للجنس بإن هو من تساهلات النحاة؛ إذ إن هناك أربعة مواضع تختلف فيها (لا) عن (إن)، كالآتي:

1. (إن) تعمل عمل في المعرفة والنكرة، و(لا) تعمل في النكرة فقط
2. (إن) لا تتركب مع اسمها لقوتها، و(لا) تتركب مع اسمها لضعفها

(245) العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (616هـ)، التبيين في إعراب القرآن، مصدر سابق، 160/1.

(246) الرضي، شرح الكافية، مصدر سابق، 11/1.

(247) ابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق، 91/2.

3. (إِنْ) تعمل في اسمها مع وجود فاصل: كالجـر والظرف، بينما (لا) تهمل مع وجود فاصل.
4. (إِنْ) تعمل في الاسم والخبر عند البصريين، و(لا) تعمل في الاسم دون الخبر عند كثير من المحققين⁽²⁴⁸⁾.

شروط عمل (لا) النافية للجنس التي تعمل إن⁽²⁴⁹⁾:

- أ- أن تكون حرف نفي غير زائد؛ أي لا تكون بمعنى (غير)، كقوله تعالى: ﴿لَا تُتْرَبَ عَلَيْكُمْ الْيَوْمَ...﴾ [يوسف:92].
- ب- أن تنفي الجنس بأكمله، وإلا عملت عمل (ليس)، كقوله تعالى: "قالوا: ﴿لَا عَلِمَ لَنَا إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾ [المائدة:109].
- ج- أن تكون لها الصدارة المباشرة، فلا يتوسطها عامل، كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِنْدَ رَبِّهِ...﴾ [المؤمنون:117].
- د- أن يكون اسمها وخبرها نكرتين.
- هـ- ألا يفصل بينها وبين اسمها فاصل، فإن وجد فاصل تكررت، وعملت عمل (ليس)، كقوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ﴾ [الصافات:47].

ب- (لا) النافية للوحدة العاملة عمل (ليس): تعمل (لا) عمل (ليس) في لغة أهل الحجاز، خلافاً للغة بني تميم الذين يهملونها، وتعمل (لا) النافية للجنس ضمن الشروط الآتية:

- أ. أن يتقدم اسمها على خبرها.
- ب. أن يكون اسمها وخبرها نكرتين.
- ج. عدم اقتران خبرها بإلا⁽²⁵⁰⁾.
- د. أن تكون نصاً على نفي الجنس.

(248) الأنباري، عبد الرحمن بن محمد (577هـ)، أسرار العربية، تحقيق محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1997، ص93.

(249) الغلابي، مصطفى، جامع الدروس العربية، مرجع سابق، 3/369-371.

(250) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، مصدر سابق، 1/313-317.

هـ. أن لا يفصل بينها وبين اسمها فاصل.

و. أن لا يدخل عليها حرف جر⁽²⁵¹⁾.

ج- (لا) غير عاملة مع إفادتها النفي: وذلك في المواضع الآتية:

1. أن تكون عاطفة: وذلك إذا سبقها إثبات، أو أمر، فهي تنفي الحكم عن المعطوف، كقولك:

زيد قاعد لا قائم، أو اقرأ القرآن لا الشعر، ولم ترد في القرآن عاطفة، وإنما جاءت لتوكيد النفي،

كقوله جل شأنه: ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ...﴾ [المائدة:103].

2. أن تكون جواباً منفيًا لسؤال، وتسمى (لا) الجوابية، كقولك: هل تجيد الخط؟ فتقول: لا، ولم

ترد في القرآن هكذا.

3. ومن اللغة المستحدثة قولهم: لا مبالاة، لا فلز، ولا مركزية، وهي ألفاظ تستخدم في اللغة

اليومية للتعبير عن الأضداد.

د- حكم دخول الهمزة مع (لا) فتصبح (ألا)، وتكون مهملة لتفيد:

1. العرض: كقوله تعالى: ﴿أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ...﴾ [النور:22].

2. التحضيض: كقوله تعالى: ﴿أَلَا تَقَاتِلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ...﴾ [التوبة:13].

3. الاستفتاح: كقوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [يونس:62].

وقد يحذف خبر (لا)، كقوله تعالى: ﴿قَالُوا لَا صَيْرَ...﴾ [الشعراء:50]، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ فَزَعُوا

فَلَا قُوَّةَ...﴾ [سبأ:51]؛ أي لا مهرب لهم، ولا ملجأ يلجأون إليه.

هـ - لا المكررة: أي إعادة لفظ (لا) بحيث لا يكمل المعنى إلا بها، ولما كانت (لا) للنفي العام فإن

تكرارها أحياناً واجب؛ لأنه معنى من العموم، لقولك مثلاً: لا أحد في البيت، ومعناها: لا الأب، ولا الأم، ولا

الولد، وتكرر (لا) إذا:

(251) الغلابيني، مصطفى، جامع الدروس العربية، مرجع سابق، 370/3.

1. جاء بعدها فعل ماض لفظاً، وتقديراً، كقوله تعالى: ﴿فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى، وَلَكِنْ كَذَبَ وَتَوَلَّى﴾ [القيامة:31-32].

2. جاء بعدها جملة اسمية، صدرها نكرة أو معرفة، كقوله تعالى: ﴿لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ...﴾ [يس:40].

3. إذا دخلت على خبر، أو صفة، أو حال: كقوله تعالى: ﴿إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ...﴾ [البقرة:68].

4. إذا دخلت على المضارع فالتكرار غير واجب، كقوله تعالى: ﴿اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ...﴾ [التوبة:80].

مما سبق يمكن القول: إن النفي في حقل الدلالة هو الذي لا يصرّح به مباشرة بأداة من أدوات النفي المعهودة، وإنما يأتي النفي فيها بطريق غير مباشر، وهو ما يسمّى النفي الضمني، الذي يعرف اصطلاحاً بأنه: النفي بأسلوب غير صريح، وغير مباشر، ومن غير استخدام أدوات النفي المعهودة، لكنه يفهم ضمناً من السياقات اللغوية، أو الصوتية، أو المواقف الكلامية، أو الاجتماعية، أو التراكيب الكتابية، أو انتقال أدوات أو ألفاظ من المعنى المعجمي إلى المعنى الدلالي في التراكيب اللغوية.

وقد لوحظ أنه لا يمكن فصل علم الدلالة عن غيره من فروع اللغة الأخرى لفهم معنى النفي، إذ يُعرّف علم الدلالة بأنه: العلم الذي يتناول نظرية المعنى، أو العلم الذي يدرس الشروط الواجب توافرها في الرمز حتى يكون قادراً على حمل المعنى، والمعنى إما أن يكون أساسياً؛ أي متصلاً بالوحدة المعجمية، أو أسلوبياً؛ وهو المعنى الذي تحمله المفردة أو القطعة اللغوية متأثرة بالظروف الاجتماعية لمستعملها، والمنطقة الجغرافية التي ينتمي إليها، أو نفسية فردية ذاتية، أو إيحائية مجازية.

كما يظهر أن النفي الضمني لا يأتي صراحة أو بأسلوب مباشر، بل يستشف من القرائن الوظيفية (الصوتية، والصرفية، والدلالية)، والسياقية، والكتابية، والاجتماعية الخاصة، ويشمل النفي الضمني كذلك أساليب: الإضراب، والاستدراك، والردع، والقصر، والتمني، والاستبعاد، والاستفهام الإنكاري، والامتناع، والاستثناء، وتوكيد النفي.

وأما في حقل النحو والمعجم فإن أدوات النفي هي التي تنفي وقوع الفعل أو الاسم بشكل مباشر وصريح، وتدّل على النفي صراحة، دون استعمل سياقات لغوية، أو غير ذلك، ومنها ما يدل على نفي الزمن الماضي بـ (لم، ولما)، ومنها ما يدل على نفي الحال كـ (ليس، إن، لات)، ومنها ما يدل على نفي المستقبل كـ (لن)، ومنها المشترك الزمني كـ (ما، لا)، ولكل أداة أحكامها النحوية، ودلالاتها المعجمية التي تفيدها في سياقها اللغوي والتعبيري.

الفصل الثاني

النفي الضمني في إطار علم المعاني

يتضمن الفصل الثاني المبحثين الآتيين:

الأول: معنى النفي الضمني في الجملة الخبرية.

الثاني: معنى النفي الضمني في الجملة الإنشائية.

تبين مما مضى عدم اتفاق الدراسات والمؤلفات القديمة والحديثة، التي تناولت موضوع النفي بشقيه: الصريح (اللغوي، أو المحض، أو النفي بأداة)، والضمني على تبويب أسلوب النفي في إطار الجملة الخبرية أو الجملة الإنشائية، إذ جمعت هذه الدراسات والمؤلفات بين أنواع النفي وأساليبه تقريبا في توليفة ضمت: النحو، والمعجم، والدلالة، والبلاغة؛ وسيسعى هذا الفصل إلى دراسة أسلوب النفي الضمني في إطار علم المعاني بجملتيه: الخبرية ثم الإنشائية كالآتي:

الأول: معنى النفي الضمني في الجملة الخبرية:

يعرف الخبر بأنه: ما يصح أن يقال لقائله: صادق، أو كاذب، فإن كان الكلام مطابقا للواقع كان صدقا، وإن كان غير ذلك فهو كذب⁽²⁵²⁾، وقيل: كلام يحتمل الصدق أو الكذب لذاته، بغض النظر عن خصوص المخبر، أو خصوص الخبر، وإنما ينظر في احتمال الصدق والكذب إلى الكلام نفسه، لا إلى قائله؛ وذلك لتدخل الأخبار الواجب تصديقها: كأخبار القرآن الكريم، وكلام الرسل، والبدهيات العلمية⁽²⁵³⁾.

ولقد تواضع علماء اللغة على استعمال معانٍ معينة للتراكيب التي ينتجها المتكلم، وعند تغيير هذه المعاني لا بدّ له من استخدام عناصر تحويلية، إذ تنقل التراكيب تلك إلى معانٍ جديدة، وهذه التراكيب إما: ملفوظة، أو ملحوظة، فأما النفي اللغوي أو الصريح فيتحدد من العناصر

(252) عتيق، عبد العزيز، علم المعاني، دار النهضة العربية، بيروت، 1985، ص48.

(253) انظر: الهاشمي، السيد أحمد، جواهر البلاغة، تحقيق وشرح: أحمد التونجي، ط2، بيروت: مؤسسة المعارف،

2004، ص63.

الملفوظة المتمثلة في الأدوات، وأما النفي الضمني غير الصريح فإنه يُلمَحُ لمُحاً، ويستخلص من استخدام عناصر تحويلية ملحوظة: كالسياق، أو المقام، أو السليقة اللغوية، فالنفي الضمني ليس المعنى الظاهر الذي وضع الكلام له، لكنه متضمن في التعبير المراد بشكل غير مباشر، وهو إما كلمات مفردة متشربة معنى النفي: كالألفاظ الدالة على الامتناع، والإباء، والرفض، والإضراب، أو على شكل تراكيب أسلوبية خاصة: كأساليب الاستثناء، والقصر أو الحصر، والشرط، والتعجب، والأمر، والاستفهام، وفيما يأتي أساليب الجمل الخبرية التي أفادت نفيًا ضمنيًا⁽²⁵⁴⁾، وهي كالآتي:

أولاً: أسلوب القصر، والحصر، وأدواته هي: (إنما، والنفي المقترن بإلا، والتقديم والتأخير غالباً)، كقولهم: ما الطيبُ إلا المسكُ

ثانياً: أسلوب الاستثناء، وأدواته هي: (إلا، غير وسوى، ومنه: ليس، ولا يكون، ولاسيما، وخلا، وعدا، وحاشا، ودون المجرورة)، و(دون) يلاحظ أنها أداة لم يعرض لها النحاة ضمن الاستثناء، لكنها بمعنى (غير) كما وردت في القرآن الكريم، وتحمل معنى القلة والقرب، كقوله تعالى: ﴿أَنْفَكَ آلِهَةً دُونَ اللَّهِ تُرِيدُونَ﴾ [الصافات:86]؛ أي: أتريدون آلهة باطلة من دون الله إفاك، أو آفكين⁽²⁵⁵⁾.

ثالثاً: أسلوب الإضراب، والاستدراك، والردع، وأدواته هي: (بل، بلى، أم، أو، لكن، كلا)، وكلها تفيد العدول عما قبلها، وإثبات ما بعدها، كقولهم: جاء سعيد بل زيدً، ونجح زيد لكن عمرً.

رابعاً: ألفاظ التنزيه، والاستعاضة، وأدواتها هي: (حاشا لله، سبحان الله، تبارك الله، معاذ الله، براءة)، وكل هذه الأدوات وردت مقترنة بلفظ الجلالة، نحو: سبحان الله!، ما أجمل السماء.

خامساً: أسلوب الشرط الذي يفيد الامتناع، وأدواته هي: (لو، لولا، لوما)، نحو: لو زرتني لأكرمتك، وقولك: لولا الماءُ لهلك الزرعُ

سادساً: ألفاظ التضاد، والأضداد: فعندما نذكر البياض نستحضر السواد

سابعاً: الاستعمال المجازي، نحو: خالد أسدٌ، وهذا التشبيه يمكن نفيه بقولك: وما هو بأسدٍ حقيقي،

فهو ينفي الحقيقة، ويثبت صفة مشتركة؛ إذ إن المجاز ضد الحقيقة.

وفيما يأتي تفصيل تلك الأساليب والألفاظ المستخدمة في الجملة الخبرية التي تفيد نفيًا ضمنيًا:

(254) عيسى، فارس محمد، النفي اللغوي بين الدلالة والتركيب، مرجع سابق، ص76.

(255) النسفي، تفسير النسفي، مصدر سابق، 1463/3.

أولاً: أسلوب القصر، والحصر أدواته هي: (إنما، والنفي وإلا، والتقديم والتأخير في الغالب).

يعدّ أسلوب القصر من أساليب النفي الضمني، الذي يفهم منه معنى النفي ضمناً، والقصر لغة: الحبس، يقال قصر الشيء: حبسه، وقصر نفسه على كذا: أي حبسها عليه⁽²⁵⁶⁾، ومنه قوله تعالى: ﴿حُورٌ مَّقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ﴾ [الرحمن:72]، أي محبوسات ومقصورات على أزواجهن لا ينظرن إلى غيرهم⁽²⁵⁷⁾، وبهذا يأتي القصر بمعنى الحصر، والحصر هو المنع.

أما القصر اصطلاحاً: فهو تخصيص شيء بشيء بطريق مخصوص⁽²⁵⁸⁾، أو إثبات الحكم للمذكور، ونفيه عما عداه⁽²⁵⁹⁾، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [آل عمران:1-2]، فقد قصر القرآن الكريم صفة الألوهية - التي هي كمال العبادة، والذل، والطاعة، والاستسلام، والانقياد- على ذاته وحده دون غيره سبحانه، وهو من باب قصر الصفة على الموصوف، وهذا معنى كلمة التوحيد لا إله إلا الله، التي تتضمن النفي والإثبات، وقال تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ...﴾ [الإسراء:23]؛ أي أن تعبدوه وحده دون سواه، والنفي المحض ليس توحيداً، وكذلك الإثبات بدون النفي، فلا يكون التوحيد إلا متضمناً للنفي والإثبات معاً، وهذا هو حقيقة التوحيد⁽²⁶⁰⁾.

ويتضمن القصر حُكْمَيْنِ مختلفين في الإيجاب والسلب، كقوله تعالى: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ...﴾ [الأنعام:59]⁽²⁶¹⁾، فهذه الآية أفادت إثبات علم الغيب لله وحده، كما أفادت ضمناً نفي هذا الغيب عن غيره.

(256) ابن منظور، لسان العرب، مادة: قصر، وأنيس، إبراهيم، المعجم الوسيط، مادة: قصر.

(257) النسفي، تفسير النسفي، مصدر سابق، ج3ص1741.

(258) الهاشمي، السيد أحمد، جواهر البلاغة، مرجع سابق، ص196.

(259) أنيس، إبراهيم، المعجم الوسيط، مرجع سابق، مادة: قصر.

(260) ينظر: آل الشيخ، عبد الرحمن بن حسن(1285هـ)، فتح المجيد شرح كتاب التوحيد، القاهرة، دار الفجر، ط1، 2014، ص33.

(261) لاشين، عبد الفتاح، المعاني في ضوء أساليب القرآن الكريم، دار الفكر العربي، بيروت، ط4، 2003، ص268-269.

ويقوم القصر على طرفين، هما: المقصور، والمقصور عليه، كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ...﴾ [الحجرات:10]، فالمقصور (المؤمنون)، والمقصور عليه (إخوة)، وهو خبر بمعنى الوصف؛ وتعني أن غيرهم ليس كذلك، فهي إثبات من طرف، ونفي من طرف آخر.

ويتم القصر والحصر بالأدوات الآتية:

1. النفي والاستثناء، وليس القصر بـ (النفي وإلا) من الاستثناء في شيء؛ لأن الاستثناء إخراج شيء من حكم دخل فيه غيره، وليس القصر إخراج شيء، ولكنه إثبات الحكم لشيء بتوكيده⁽²⁶²⁾.

2. تركيب (إنما): تستعمل (إنما) لحصر خبر لا يجهله المخاطب، ولا يدفع صحته، يقول الجرجاني: "اعلم أن موضوع إنما على أن تجيء لخبر لا يجهله المخاطب، ولا يدفع صحته، أو لما نزل هذه المنزلة، وإما الخبر بالنفي والإثبات، نحو: ما هذا إلا كذا، وإن هذا إلا كذا، فيكون للأمر ينكره المخاطب، ويشك فيه"⁽²⁶³⁾.

وبالتالي يمكن الاستنتاج أن القصر بـ(إنما) يفيد ما يأتي⁽²⁶⁴⁾:

- أن أداة القصر (إنما) تفيد النفي الضمني، فأنت عندما تقول: إنما قمت، فإن هذا يعني: لم أفعل شيئاً إلا القيام، وكذلك إنما قام أنا فإنها تعني: ما قام أحد، بل قمت أنا.
- أداة القصر (إنما) تؤدي معنى (أداة النفي وإلا) غالباً، حسب اختلاف المقام أو السامع، فـ(إنما) لا تحتاج إثباتاً كما تحتاجه (ما وإلا)؛ لأن السامع في الأولى لا يدفع الخبر، أو ينكره، أما في الثانية فإن السامع ينكر الخبر، أو يشك فيه.
- أن أسلوب القصر بـ (إنما) يجعل الجملة الواحدة تقوم مقام جملتين في المعنى: الأولى تنفي خبراً عاماً، والأخرى تؤكد بعضه، ففي قولك: إنما محمد رسول الله، فقد نفيت أية صفة عن محمد (صلى الله عليه وسلم)، وأثبتت له صفة الرسالة.

(262) مهدي المخزومي، في النحو العربي: نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، ط2، 1986، 211.

(263) الجرجاني، دلائل الإعجاز، مصدر سابق، 328-331.

(264) عيسى، فارس محمد، النفي اللغوي بين الدلالة والتركيب، مرجع سابق، ص78.

— ولتركيب الكلام في القصر بعد (إنما) أثر بالغ في دلالة التركيب، فعندما تقول: إنما الشاعر
البحرّي، وإنما البحرّي شاعر، ففي الأولى: نفيت الشعر عن أحد، ثم أثبتته للبحرّي؛ أي قصرت
الصفة على الموصوف، وأما في الثانية فقد نفيت عن البحرّي أية صفة، وأثبتت له صفة الشعر؛
أي قصرت الموصوف على الصفة.

— ويتضمن أسلوب القصر بـ(إنما) نفياً ضمناً، ففي قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ
وَالدَّمَ...﴾ [النحل:115]، يكون المعنى: ما حُرِّمَ عليكم إلا الميتة، وفي ذلك معنى النفي
الضمني.

3- العطف بـ (لا، بل، لكن)، نحو: الأرض متحركة لا ثابتة، وكقول الشاعر:

ما نال في دنياه وإنٍ بغية لكن أخو حزم يجدّ ويعمل

4- تقديم ما حقه التأخير: كقوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة:5]، إذ قدّمت
الآية الكريمة المفعول به الضمير (إياك) وهو الموصوف على (نعبد، ونستعين) وهي الصفة؛ أي
نخصك بالعبادة⁽²⁶⁵⁾، وننفي كل عبادة عن غيرك.

فالمقصود عليه في النفي والاستثناء هو ما بعد أداة الاستثناء، وما بعد إنما، والمذكور قبل لا
والمقابل لما بعدها، وما بعد بل ولكن، والمتقدم في أسلوب التقديم والتأخير.

ثانياً: أسلوب الاستثناء، وأدواته هي: (إلا، غير وسوى، وخلا، وعدا، وحاشا، ودون المجرورة بمن أو الباء).

والاستثناء لغة: الاستفعال من الفعل (ثني): أي ردّ بعض الشيء على بعضه⁽²⁶⁶⁾، أو من (ثناه عن الأمر
يثنيه): إذا صرفه عنه، فالاستثناء: صرف لفظ المستثنى منه عن عمومته، بإخراج المستثنى من أن يتناول ما
حكم به على المستثنى منه.

(265) الهاشمي، السيد أحمد، جواهر البلاغة، مرجع سابق، ص198.

(266) الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب(729-817هـ)، القاموس المحيط، مصدر سابق، مادة (ثني).

واصطلاحاً: هو إخراج ما بعد (إلا) أو إحدى أخواتها من حكم ما قبلها⁽²⁶⁷⁾، وأدواته هي: إلا، وليس، ولا يكون، وغير وسوى، وخلا، وعدا، وحاشا، ولاسيما لغلبة معنى الاستثناء عليها.

ويعدّ الاستثناء من أساليب النفي الضمني، ويلاحظ أن (إلا) من أكثر أدوات الاستثناء في الاستعمال اللغويّ العربيّ، ولهذا نجد النحاة يعرفون الاستثناء بأنه: إخراج المستثنى من حكم المستثنى منه بـ(إلا)⁽²⁶⁸⁾؛ لأنها تشبه حرف النفي، فقولنا: قام الناس إلا زيدا بمنزلة قولنا: قام الناس لا زيدا، أو قام الناس وزيد لم يقم⁽²⁶⁹⁾.

وأما (غير، وسوى) فهما من حروف المعاني، وتفيد (غير، وسوى) النفي والاستثناء إذا حلتا محلّ (إلا)، وذكر سيويه أن (غير، وسوى) بمعنى بدل⁽²⁷⁰⁾، وهي أصل بذاتها، وتعني: المبادلة⁽²⁷¹⁾، قال الله تعالى: ﴿قَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا إِنَّتِ بِقُرْآنٍ غَيْرِ هَذَا أَوْ بَدُّهُ...﴾ [يونس:15]، فعبارة (غير هذا) تعني قرآنا آخر، أو بدله بتغيير آياته، فهي تفيد المخالفة.

وقد تأتي (غير) بمعنى (لكن) الاستدراكية، كقول النابغة:

ولا عيبَ فيهم غيرَ أن سيوفهم بهنّ فلولُ من قراعِ الكتابِ⁽²⁷²⁾

أي: لكن سيوفهم⁽²⁷³⁾.

وتستخدم (غير) أداة للنفي كما يأتي:

(267) الغلابيني، مصطفى، جامع الدروس العربية، مرجع سابق، 464/3.

(268) ابن مالك، ابن مالك، محمد بن عبد الله الطائي (672هـ)، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، بيروت، 1967، ص101.

(269) ابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق، 46/2.

(270) سيويه، الكتاب، مصدر سابق، 431/1، 231/4.

(271) البكري، أساليب النفي في القرآن، مرجع سابق، 253.

(272) الذبياني، النابغة، شرح ديوان النابغة، مصدر سابق، ص10.

(273) عيسى، فارس، النفي اللغوي بين الدلالة والتركيب، ص 191.

أ- وذلك إذا تصدرت الجملة، كقول أبي تمام:

وغيري يأكلُ المعروفَ سُحتاً وتشحُّبُ عنده بعضُ الأيادي (274)

فقد نفى أبو تمام عن نفسه أن يكون ممن يكفر النعمة؛ لأنه أثبت لغيره أكل السحت والبخل.

ب- وتستعمل (غير) أداة نفي بمعناها المقتضي للمغايرة، والمغايرة نفي غير كلي، كقوله تعالى: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الأنعام:145]، والعطف على (غير) في هذه الآية بـ(لا) دليلٌ على أنهما يحملان المعنى نفسه.

وقول المعري:

غَيْرٌ مُجِدِّ فِي مَلْتِي وَاعْتِقَادِي نَوْحٌ بَاكِ وَلَا تَرْنَمٌ شَادٍ

وأما (سوى) فقد جعلها ابن هشام مساوية لمعنى سواء⁽²⁷⁵⁾، وتقع صفة، ومستثنى كما تقع (غير)، فنقول: جاء رجل سواك، وجاء سواك، وما جاءني أحد سواك، وهي في ذلك تتضمن معنى المخالفة، وتتشرب معنى النفي، شأن (إلا).

وتستخدم أدوات أخرى في الاستثناء، نحو: (ما خلا، وخلا، وما عدا، وعدا، وحاشا): وأما (ما خلا) فهي من: الخلو، نحو: خلا الإناء والبيت إذا لم يعد فيه شيء، ولا أحد، فهو خالٍ⁽²⁷⁶⁾، ومن هذا المعنى اشتق معنى الاستثناء، كما في قولنا: جاء الأصدقاء خلا عليّ، أي أن عليا خلا من الخروج، أو أن الخروج خلا من عليّ⁽²⁷⁷⁾، وقد ذكر ابن هشام أن (خلا) على وجهين: أحدها أن تكون جارةً كحروف الجر، أو أن تكون فعلا متعديا ناصبا للمستثنى، أما تركيب (ما خلا)

(274) أبو تمام، حبيب بن أوس الطائي، شرح ديوان أبي تمام، شرحه هشام عطية، بيروت، دار الكتب العلمية، ط2، 1992 ص81.

(275) ابن هشام، معني اللبيب، مصدر سابق، 160/1-161.

(276) ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق، مادة خلو.

(277) ابن فارس، الصحابي في فقه اللغة، مصدر سابق، 109.

فقد قال أكثرهم بأنها فعل متعدّد، واختلف النحاة في موقع إعراب جملتها، فقال السيرافي: إنها في محل نصب حالّ، وقال غيره: إنها في محل نصب على الظرفية، وزعم آخرون أن (ما) زائدة، وما بعدها مجرور بها⁽²⁷⁸⁾، ولم يذكر سيبويه في (عدا) سوى النصب مجردة من (ما) أو متصلة بها (ما عدا)، وفي اللسان: (عدا) بمعنى انصرف وتباعد، وما عداك: أي ما صرفك⁽²⁷⁹⁾، والجمهور على أن (عدا) تجرّ، أو تنصب الاسم بعدها، وإذا لزمتها (ما) تعينت أن تكون فعلاً، ونصب ما بعدها على المفعولية، وفاعلها مضمّر، نحو: جاء الطلاب ما عدا علياً.

وتفيد الأداتان (ما خلا، ما عدا) ما تفيد (غير) من الاستثناء، أما (حاشا) فهي عند سيبويه حرف جرّ، وفيها معنى الاستثناء⁽²⁸⁰⁾، وذهب الكوفيون إلى أنها فعل، لكن جمهور النحاة أجمعوا على أنه إذا تلاها اسم مجرور فهي حروف جرّ، وإذا تلاها اسم منصوب كانت فعلاً.

وأما (حاشا) فهي من الحشا، وهي الناحية، ففي قولنا: حضروا حاشا عليّ، فإن معناه أن علياً جعل في ناحية من لم يحضر، وليس في جملة من حضر⁽²⁸¹⁾، وقال ابن هشام: إنها على ثلاثة أوجه: فهي إما فعل متعدّد متصرف، أو مركب للتنزيه في (حاشا لله)، أو حرف استثناء بمنزلة (إلا)، والقول بأنها حرف أقوى، وهو مذهب سيبويه، وأكثر البصريين⁽²⁸²⁾، وذكر الأشموني أن من معاني (حاشا) الاستثناء: نحو: قام القوم حاشا زيداً أو زيد، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم: "أسامة أحب الناس إليّ ما حاشا فاطمة"؛ أي لم يستثن فاطمة⁽²⁸³⁾.

وقد تستعمل بعض الأدوات؛ لتفيد الاستثناء، نحو (ليس، لا يكون)، نحو: ما أتى القوم ليس زيداً، وأتوني لا يكون زيداً، وما أتاني لا يكون زيداً⁽²⁸⁴⁾، وقال السيوطي: "ومن أدوات الاستثناء: (ليس) و(لا يكون)، وهي الناقصة، وقد ارتجلتا للاستثناء،

(278) ابن هشام، معني اللبيب، مصدر سابق، 154/1.

(279) ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق، مادة: عَدَو.

(280) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، 349/2.

(281) ابن فارس، الصحابي في فقه اللغة، مصدر سابق، ص 109.

(282) ابن هشام، معني اللبيب، مصدر سابق، 142/1.

(283) الأشموني، شرح الأشموني، مصدر سابق، 240/1.

(284) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، 347/2.

وينصبان المستثنى على أنه خبر لهما، والاسم ضمير مستتر لازم الاستتار⁽²⁸⁵⁾، ويقول أبو البركات الأنباري: "وأما (ليس) و(لا يكون) فإنما وجب أن يكون ما بعدهما منصوبا؛ لأنه خبر لهما، ولأن التقدير في قولك: جاءني القوم ليس زيدا، ولا يكون عمراً: أي ليس بعضهم زيدا، ولا يكون بعضهم عمراً"⁽²⁸⁶⁾.

وقد وضع النحاة (ليس، ولا يكون) في باب الاستثناء، مع أنهما يفيدان معنى النفي الضمني، وقد كان هذا الاستعمال النحوي لـ (ليس) سببا في تحول سيبويه من علم الفقه إلى علم النحو، ذلك أنه استملى الحديث من حماد بن سلمة قول الرسول (صلى الله عليه وسلم): "ليس من أصحابي إلا ولو شئت لأخذت عليه ليس أبا الدرداء"، فقال سيبويه أبو الدرداء، فصاح به حماد، وقال: لقد لحت، إنما هذا استثناء، فقال سيبويه: لأطلبن علما لا تلحنني معه، ومضى ولزم الخليل وغيره⁽²⁸⁷⁾.

وهناك علاقة لغوية واضحة بين الاستثناء والنفي: ففي قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا، إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا، وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا، إِلَّا الْمُصَلِّينَ﴾ [المعارج:19-22]، فإنك تنفي عن المصلين الجزع من الشر، ومنع الخير، فعلاقة الاستثناء بالنفي أشبه ما تكون بعلاقة الجزء بالكل⁽²⁸⁸⁾.

ويلحق بأدوات الاستثناء التي تدل على النفي الضمني (دون) المسبوقة بحرف الجر (من) أو الباء؛ إذ يلاحظ أن الأداة (من دون، بدون) لم يتعرض لها النحاة ضمن الاستثناء، ولكنها بمعنى (غير) كما وردت في القرآن الكريم، وتحمل معنى الغيرية⁽²⁸⁹⁾، كقوله تعالى: ﴿وَيَغْفِرْ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ...﴾ [النساء:48]؛ أي غير ذلك من الذنوب والمعاصي، وقوله تعالى: ﴿أَتُنْفِكَا آلِهَةً دُونَ اللَّهِ تُرِيدُونَ﴾ [الصفوات:86]؛ أي تريدون عبادة غير الله آفكين.

(285) السيوطي، همع الهوامع، مصدر سابق، 215/2.

(286) الأنباري، أسرار العربية، مصدر سابق، ص121.

(287) انظر: مقدمة الكتاب لسيبويه.

(288) البكري، أساليب النفي في القرآن، مرجع سابق، 235.

(289) أنيس، إبراهيم، المعجم الوسيط، مرجع سابق، مادة: دون.

و(دون) من الأضداد، وهي بمعنى: وراء أو أمام، وقيل: إنها بمعنى(غير)⁽²⁹⁰⁾، قال تعالى: ﴿قُلْ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِّنْ دُونِهِ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضُّرِّ عَنْكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا﴾ [الإسراء:56]، وتفيد معنى الغيبة أيضا في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقُلْ مِنْهُمْ إِيَّايَ إِلَهٌ مِّنْ دُونِهِ فَذَلِكَ نَجْزِيهِ جَهَنَّمَ...﴾ [الأنبياء:29]، فهي تفيد الاستثناء، والنفي ضمنا كذلك، وتقول: جاء الطلاب من دون كتبهم؛ أي: لم يحضروا كتبهم.

وقد يستخدم أسلوب (لا سيما) للدلالة على الاستثناء، نحو: جاء القوم لا سيما زيد، فقد خالفهم زيد في تأكيد المجيء، وألحق بـ (لا سيما) ألفاظ أخرى نحو: (مثل ما، ولو ترما، وبله) وهي جميعا بمعناها⁽²⁹¹⁾، إلا أنها قليلة الاستخدام.

ثالثا: الإضراب، والاستدراك، والردع، وأدواته: (بل، بلى، إي، أم، أو، لكن، كلا)، وكلها تفيد العدول عما قبلها، وإثبات ما بعدها، إذ إن هذه الأدوات تضمنت معنى النفي، ويستشرف منها دلالة النفي الضمني، وفيما يأتي تفصيل ذلك:

1- (بل): وهي حرف إضراب، يأتي بعدها جملة أو مفرد، فإن تلاها جملة كان معناها الإبطال أو الانتقال، والإضراب لغة الإعراض، يقال أضرِبَ عن الأمر بمعنى عَزِفَ عنه⁽²⁹²⁾، وهي تفيد في العربية الإضراب عن الأول، وإثبات الثاني⁽²⁹³⁾، كقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾ [الأنبياء:26]، فقد أفادت (بل) في هذه الآية إبطال دعوى الكافرين وقولهم بأن الله قد اتخذ ولدا، كما أكدت الآية أن هؤلاء الملائكة هم عباد من عباد الله مكرمون⁽²⁹⁴⁾.

(290) أنيس، إبراهيم، المعجم الوسيط، مادة: دون، والنسفي، تفسير النسفي، 35/1.

(291) السيوطي، همع الهوامع، مصدر سابق، 219/2.

(292) الزمخشري، أساس البلاغة، مصدر سابق، مادة: ضرب.

(293) المالقي، رصف المياني، مصدر سابق، ص 153.

(294) ابن هشام، معني اللبيب، مصدر سابق، 133/1.

وأما معنى الإضراب اصطلاحاً: فهو الانتقال من شيء إلى شيء، لا أن ذلك إبطال لما قبله⁽²⁹⁵⁾، بدليل ما نراه في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْكُونَ أَنْفُسَهُمْ بَلِ اللَّهِ يُزَكِّي مَن يَشَاءُ...﴾ [النساء:49]، فالاستفهام هنا للتقرير لا للنفي، فالإضراب كقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾ [الأنبياء:26]، فالمعنى: أن من يقول الكفار عنهم إنهم أولاد الله هم عباد له مكرمون، وتأتي بهذا المعنى أيضاً بعد نفي، كقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنْتَ تَتْلُو مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكَ إِذًا لِأَرْتَابِ الْمُبْتَلُونَ، بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ...﴾ [العنكبوت:48-49].

وقد تؤدي (بل) معنى الانتقال من غرض إلى آخر، كقوله تعالى: ﴿وَعَرَّضُوا عَلَىٰ رَبِّكَ صَفًا لَّقَدْ جِئْتُمُونَا كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ بَلْ زَعَمْتُمْ أَلَّنْ نَجْعَلَ لَكُمْ مَوْعِدًا﴾ [الكهف:48]، فقد انتقل الحديث باستخدام (بل) من الحديث عن يوم عرض البشر على الله ليحاسبهم على أعمالهم، إلى تقريرهم على إنكارهم ليوم الحساب، وكقوله تعالى: ﴿بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا، وَالْآخِرَةَ خَيْرٌ وَأَبْقَى﴾ [الأعلى 16-17].

وتأتي أحيانا صيغة (كلا بل) وتسمى الإضرابية الإبطالية، وهي أشد في توكيد الإضراب، كقوله تعالى: ﴿كَلَّا بَلْ لَا يَخَافُونَ الْآخِرَةَ﴾ [المدثر:53]، وقوله تعالى: ﴿كَلَّا بَلْ تُحِبُّونَ الْعَاجِلَةَ﴾ [القيامة:20]، وقوله تعالى: ﴿كَلَّا بَلْ لَا تُكْرِمُونَ الْيَتِيمَ﴾ [الفجر:17].

وتأتي لتترك شيء من الكلام وأخذ غيره، وتصحيح المفاهيم، كقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَلْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ...﴾ [البقرة:88]، فقوله تعالى: بل لعنهم تكذيب للقائلين من اليهود قلوبنا غلف؛ لأن قوله تعالى(بل) دلالة على جحده وإنكاره دعواهم الشنيعة⁽²⁹⁶⁾. يقول القاسمي: "رد الله تعالى أن تكون قلوبهم كذلك؛ لأنها متمكنة من قبول الحق، وإما طردهم من رحمته بسبب كفرهم وزيفهم"، كما قال تعالى: "وقولهم قلوبنا غلف بل طبع الله عليها بكفرهم"⁽²⁹⁷⁾.

(295) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق، 400/1.

(296) البقري، أساليب النفي في القرآن، مرجع سابق، 148.

(297) القاسمي، محمد جمال الدين بن محمد الحلاق(1332هـ)، تفسير القاسمي المسمى محاسن التأويل، تحقيق

محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1418هـ، 348/1.

ونحن نلاحظ في (بل) قوة، وتبنيها في النفي في لفظها، ما يسوّغ ورودها في جملة فاصلة، كما في قوله تعالى: ﴿ق وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ، بَلْ عَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنذِرٌ مِّنْهُمْ...﴾ [ق-1:2].

كذلك يلاحظ ورود (بل) بعد استفهام إنكاري؛ لتوكيد الإنكار، كقوله تعالى: ﴿قَالُوا طَائِرُكُم مَّعَكُمْ أَئِنْ ذُكِّرْتُمْ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ﴾ [يس:19]، وقوله تعالى: ﴿وَفَقَوْهُمْ إِنَّهُمْ مَّسْئُولُونَ، مَا لَكُمْ لَا تَنْصَرُونَ، بَلْ هُمْ الْيَوْمَ مُسْتَسْلِمُونَ﴾ [الصافات:24-26].

2- (بلى): وهي حرف جواب عن السؤال المنفي، وتأتي (بلى) بمعنى (بل) أحيانا، وعند الكوفيين أنها (بل) والألف زائدة⁽²⁹⁸⁾، بينما قال بعض النحاة: إن أصلها (بل)، ثم دخلت عليها ألف التأنيث⁽²⁹⁹⁾، فإذا كانت (بل) تفيد الاستدراك في الجحد والإيجاب فإن (بلى) تكون جوابا (أو إجابا) للمنفي خاصة ويفيد إبطاله⁽³⁰⁰⁾، وتختص (بلى) بالنفي وتثبيته⁽³⁰¹⁾، وقال ابن هشام: وتفيد إبطاله⁽³⁰²⁾، ولا تخرج (بلى) عن اختصاصها بالإيجاب عن الاستفهام المنفي، فهي إيجاب لما بعد النفي⁽³⁰³⁾، وقد يكون الاستفهام توبيخيا، كقوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَلَّنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ، بَلَى قَادِرِينَ...﴾ [القيامة:3-4]، فالقرآن يوبخ هؤلاء المنكرين للبعث، ويثبت قدرته سبحانه على بعثهم بعد الموت، وقد يكون الاستفهام تقريريا، كقوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى...﴾ [الأعراف:172]، وقال بعض النحاة: إن (بلى) تبطل ما قبلها، وتثبته بعدها، ففي تفسير قوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ...﴾ [الأعراف:172]؛ أي أنا ربكم على وجه التقرير، والتأكيد، فعندما يجاب بـ (بلى) فقد أجري ذلك مجرى النفي المجرد، لذلك قال ابن عباس: لو قالوا نعم لكفروا؛ لأن نعم تصديق في النفي أو الإيجاب⁽³⁰⁴⁾، وقطع المبرد أن (بلى) لا تكون جوابا إلا لكلام فيه نفي⁽³⁰⁵⁾.

(298) السيوطي، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن (911هـ)، الإتيان في علوم القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1991، 338/1.

(299) ابن هشام، مغني اللبيب، مصدر سابق، 134/1.

(300) أنيس، إبراهيم، المعجم الوسيط، مرجع سابق، مادة: بلى.

(301) السيوطي، همع الهوامع، مصدر سابق، 491/2.

(302) ابن هشام، مغني اللبيب، مصدر سابق، 134/1.

(303) الزمخشري، المفصل، مصدر سابق، ص310.

(304) عيسى، فارس، النفي اللغوي بين الدلالة والتركيب، مرجع سابق، ص83.

(305) المبرد، المقتضب، مصدر سابق، 232/2.

ويرى البقري أن (بلى) بمنزلة (نعم)، إلا أنها لا تكون إلا لما أوله جحد⁽³⁰⁶⁾؛ لأنها تشير إلى نفي سابق بشكل من الأشكال، وبمعنى من المعاني، ففي قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمِّيْنَ سَبِيلٌ... بَلَى مَنْ أَوْقَى بِعَهْدِهِ...﴾ [آل عمران 75-76]، ف (بلى) إثبات لما نفوه من السبيل عليهم في الأميين، أي بلى، عليهم سبيل فيهم⁽³⁰⁷⁾، كما ترد جواباً لاستفهام تويخي، أو تقريرياً، كقوله تعالى: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ بَلَى وَرُسُلْنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾ [الزخرف:80]، وقوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ هَذَا بِالْحَقِّ قَالُوا بَلَى وَرَبَّنَا...﴾ [الأحقاف:34]، ولماذا يكون الجواب (بلى) دون (نعم)، فالجواب: أن التقرير إنما يكون من نظر المستفهم أقوى مما هو في نظر السامع، وقد يخالف السامع المستفهم في دلالة الاستفهام على التقرير، فلو قيل نعم لم يدر نعم ليس هذا الحق، أو نعم هذا حق⁽³⁰⁸⁾.

3- (أم): وهي حرف عطف، تعطي معنى النفي أحياناً، فقد تكون (أم) متصلة، لارتباط قلبها مع ما بعدها في إفادة التسوية أو الاستفهام، كقوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة:6]، ف (أم) هنا تفيد التسوية بكلمة (سواء)، كما تفيد تعادل الأمر ونقيضه⁽³⁰⁹⁾، ففي قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجْرَعْنَا أَمْ صَبَرْنَا مَا لَنَا مِنْ مَّحِيصٍ﴾ [إبراهيم:21]، فإن (أم) هنا قابلت بين الجزع وضده؛ أي ليس لنا خلاص مما نحن فيه، إن صبرنا عليه أو جزعنا منه⁽³¹⁰⁾.

كما تكون (أم) أحياناً منقطعة، وهنا تتضمن (أم) النفي بصورة أكثر وضوحاً من المتصلة، ومعنى المنقطعة فهي التي لا يفارقها الإضراب، وتارة تتضمن استفهاماً إنكارياً، أو استفهاماً طلبياً⁽³¹¹⁾، إذ يقول السيرافي: شبه النحويون (أم) في هذا الوجه بـ(بل، ولم)،

(306) البقري، أساليب النفي في القرآن، مرجع سابق، ص153.

(307) النسفي، تفسير النسفي، مصدر سابق، 231/1.

(308) البقري، أساليب النفي في القرآن، مرجع سابق، ص155.

(309) عيسى، فارس، النفي اللغوي بين الدلالة والتركيب، مرجع سابق، ص 85.

(310) ابن كثير، اسماعيل بن عمر (774هـ)، تفسير القرآن العظيم، تحقيق سامي محمد السلامة، دار طيبة،

السعودية، ط2، 4، 491/1999.

(311) ابن هشام، معني اللبيب، مصدر سابق، 67/1.

وهم يريدون بذلك أن ما بعد(أم) محقق، كما يكون ما بعد (بل) محققا أيضا⁽³¹²⁾، وقد تأتي(أم) المنقطعة بين جملتين مستقلتين، وهنا تؤدي(أم) معنى الإضراب، الذي ينفي حكم ما بعدها عما قبلها مثل (بل)⁽³¹³⁾، كقوله تعالى: ﴿أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ...﴾ [البقرة:133]؛ أي ما كنتم شهداء⁽³¹⁴⁾، وأما في قوله تعالى: ﴿أَمْ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ وَأَصْفَاكُمْ بِالْبَنِينَ﴾ [الزخرف:16]، فمعنى(أم) الإنكار على الكفار، ورد ما ادّعوه⁽³¹⁵⁾.

وأما معنى النفي الضمني في(أم): فهناك صلة بين الهمزة و(أم)؛ سواء كانت (أم) في الأصل همزة أو لم تكن، كذلك فإننا نرى(أم) المنقطعة بمعنى (بل)، و(بل) تفيد الإضراب والنفي ضمنا، غير أن ما بعد(بل) متيقن الوقوع، وما بعد (أم) مشكوك فيه، كما في قوله تعالى: ﴿قَالُوا بَلْ أَنْتُمْ لَأَمْحَبَّاءُ بِكُمْ...﴾ [ص:60]، فما بعد (بل) متيقن الوقوع؛ لأنهم قرروا عدم الترحيب، وأما في قوله تعالى: ﴿وَأَنَا لَا نَدْرِي أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَنْ فِي الْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا﴾ [الجن:10]، فواضح الشك بعد (أم)، فهي هنا لطلب التعيين، فما بعد (أم) المتصلة يفيد الشك، وما بعد أم المنقطعة فمعنى النفي، كما في قوله تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ آلِهَةٌ تَمْنَعُهُمْ مَنْ دُونَنَا...﴾ [الأنبياء:43]؛ أي: ليس لهم آلهة تمنعهم⁽³¹⁶⁾.

5- (أو): وهو حرف عطف وضع في الأصل لتساوي شيئين فصاعدا في الشك عند بعضهم، ثم استعيرت لمجرد التساوي⁽³¹⁷⁾، وهو حرف يشارك (أم) في إفادته الإضراب، وتكون (أو) بمعنى (بل) أحيانا، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [الصافات:147].

وعلى الرغم مما سبق فإن (أو) لا تعد صريحة في الإضراب، ولكن يمكن استشفاف معنى النفي الضمني منها، ولكل مما قيل في معاني (أو) مخرج في كلام العرب.

(312) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، 172/3.

(313) ابن هشام، مغني اللبيب، مصدر سابق، 67/1.

(314) البقري، أساليب النفي في القرآن، مرجع سابق، ص 150.

(315) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، 172/3.

(316) البقري، أساليب النفي في القرآن، ص 166.

(317) النسفي، تفسير النسفي، مصدر سابق، 21/1.

وتفيد (أو) معاني عدة لها صلة بالنفي الضمني، أهمها:

أ- الشك والإيهام: فالشك يكون المتكلم غير عالم بالحقيقة، وأما الإيهام فامتكلم يعلمها، ويوهم على المخاطب، أو يخفي مراده⁽³¹⁸⁾، فمثال الشك قوله تعالى: ﴿قَالُوا لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ فَاسْأَلِ الْعَادِّينَ﴾ [المؤمنون:113]، ومثال الإيهام قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ:24].

ب- الإضراب: وهي تشبه في ذلك (بل)، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [الصفات:147]، يقول بعض الكوفيين: إن (أو) هنا بمعنى (بل)⁽³¹⁹⁾، ويشترط لتفيد (أو) معنى (بل) شرطان: أن يتقدمها نفي أو نهي، وإعادة العامل معهما، ففي قوله تعالى: ﴿وَلَا تُطْعَمُهُمْ أَهْمًا أَوْ كُفُورًا﴾ [الإنسان:24]، لو قيل: لا تطعم منهم أهماً أو لا تطعم كفورا لأصبح المعنى إضراباً عن النهي الأول، ونهياً عن الثاني فقط، ف(أو) بعد الحدّ تكون بمعنى الواو، والمعنى ولا تطعم منهم أهماً ولا كفورا⁽³²⁰⁾.

ج- وتفيد (أو) النفي الضمني: ففي قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللَّهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً...﴾ [النساء:77]، فهم يخشون الناس كخشية الله أو أشدّ خشية، وليس أقلّ من خشيتهم الله.

6- (لكن): وهو حرف يفيد الاستدراك، والاستدراك: هو رفع ما يتوهم ثبوته، وأداته (لكن)، وهي تتوسط بين كلامين متغايرين نفيًا أو إيجابًا، مستدركا بها النفي بالإيجاب، أو الإيجاب بالنفي⁽³²¹⁾، كقوله تعالى: ﴿لَيْتَلَّ يَكُونَنَّ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا، لَكِنَّ اللَّهَ يَشْهَدُ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ...﴾ [النساء:165-166]، وقوله تعالى: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى...﴾ [الأنفال:17]، فقد أفادت (لكن) نفي ما قبلها، وإثبات ما بعدها؛ أي النفي بالإيجاب، فلاستدراك مغايرة، والمغايرة قد تدلّ على النفي في بعض السياقات.

(318) الدسوقي، حاشية الدسوقي، مصدر سابق، 65/1.

(319) أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة70، ص383.

(320) البقري، أساليب النفي في القرآن، مرجع سابق، 176.

(321) ابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق، 560/4.

وتلاحظ الباحثة وجود علاقة لغوية واضحة بين هذه الأدوات، فالأداتان (أم، أو) تشركان المعطوف مع المعطوف عليه لفظاً وحكماً، والأداتان (بل، ولكن) تفيدان العطف في الإعراب فقط، وكذلك الأداتان (كلا، وبلى) تشتركان في الوقف عليهما؛ رداً لما قبلهما من الكلام.

رابعاً: ألفاظ التنزيه، والاستعاذة، وأدواته: (حاشا لله، سبحان الله، تبارك الله، معاذ الله، براءة)، وكل هذه الأدوات وردت مقترنة بلفظ الجلالة.

1- حاشا لله: وتعني لغة الاستثناء، وتعني أيضاً براءة الله من السوء، وتنزيهاً لله سبحانه عن النقائص، وهي بمعنى (حاشا) الاستثنائية، والمستثنى بـ(حاشا) عند سيويه والبصريين مجرور، يقول الدسوقي في حاشا الاستثنائية: "وضابطها أن يتقدمها كلام تام يخرج منه شيء، وهي تفيد التنزيه"⁽³²²⁾، قال تعالى: ﴿وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا...﴾ [يوسف:31]، فعبارة (حاشا لله) تعبير عن شدة الإعجاب من جمال صنع الله، وكماله، وتنزيهه عما لا يليق به من النقائص، ودليل الإعجاب قولهن: "ما هذا بشراً"، وتعبير (حاشا لله) يفيد النفي ضمناً، إذ المعنى الإحاطة التامة والكاملة لله تعالى، أما نحن فلا⁽³²³⁾.

2- سبحان الله: استخدم القرآن الكريم صيغ التسبيح جميعها، بالماضي (سبح)، قال تعالى: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ...﴾ [الصف:1]، وبالماضارع (يسبح)، قال تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ...﴾ [الجمعة:1] وبالأمر (سبح)، قال تعالى: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ [الأعلى:1] وبالمصدر (سبحان)، قال تعالى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى...﴾ [الإسراء:1] وباسم الفاعل (المسبحين)، قال تعالى: ﴿قُلْ لَّا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ، لَلْبَيْتِ فِي بَطْنِهِ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ [الصافات:143-144]، وكلها ألفاظ تدل على تنزيه الله تعالى وتقديسه، يقول الرازي: "التسبيح تبعيد الله تعالى من السوء، واعلم أن التبعيد عن السوء فهو التسبيح"⁽³²⁴⁾، ويعرف الجرجاني التسبيح بقوله: "تنزيه الحق عن نقائص الإمكان والحدوث"⁽³²⁵⁾.

(322) الدسوقي، حاشية الدسوقي، مصدر سابق، 132/1.

(323) البكري، أساليب النفي في القرآن، مرجع سابق، 268.

(324) الرازي، تفسير الرازي، مصدر سابق، 255/1.

(325) الجرجاني، التعريفات، مصدر سابق، ص39.

و(سبحان الله) هي في القرآن الكريم بمعنى التنزيه، الذي يفيد النفي الضمني، قال الله تعالى: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ...﴾ [البقرة:116]، فكلمة سبحانه وردت بعد كلام المشركين، وزعمهم أن الله بنين وبنات، فأغنت هذه الكلمة عن دحض شبهاتهم، وقوله تعالى: ﴿أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّي إِلهِينَ مِنْ دُونِ اللَّهِ قَالَ سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقِّ...﴾ [المائدة:116]، فقد دلت كلمة (سبحانك) على نفي الشرك بالله تعالى، وأن يكون ذلك قد صدر عن المسيح (عليه السلام) قول مثلما زعموا، ومما يوضح العلاقة بينها وبين النفي أن الجملة المصدرية بها تكون عقب نفي صريح أو ضمني، أو يعطف عليها بنفي، كما في قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لَهُمُ الْخَيْرَةُ سُبْحَانَ اللَّهِ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [القصص:68].

4- معاذ الله: وهي مصدر ميمي من عاذ بمعنى ألجأ⁽³²⁶⁾، ويقصد بها: نفي أو دفع شر، أو سوء سبق، وأما اللوذ فلطلب الخير، يقول القاسمي: العوذ اللجوء من متخوف لكاف يكفيه⁽³²⁷⁾، ويقول الرازي: أعوذ بالله يتناول دفع الشرور الروحانية والجسمانية⁽³²⁸⁾، قال الله تعالى على لسان يوسف (عليه السلام): ﴿مَعَاذَ اللَّهِ إِنَّهُ رَبِّي أَحْسَنَ مَثْوَايَ...﴾ [يوسف:23]، وقوله: (معاذ الله) تعبير عن نفيه الضمني الشديد أن يأتي سلوكا قبيحا، وهي أقوى من النفي بلا، فلو قالها لقات امرأة العزيز، بل نعم، وألف نعم، وإما استعصم الله واستعاذ به؛ لكيلا لا تقهره بسلطانها، وهي الملكة، وزوج الملك، وهي نافية نفيًا ضمنيا في قوله تعالى حكاية عن موسى: ﴿قَالُوا اتَّخَذْنَا هُزُورًا قَالِ أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ [البقرة:67]، فقد استعاذ بالله من الجهل الذي يصيب الناس، ولا يصيب الأنبياء لأنهم معصومون، وأسوة لغيرهم من البشر.

5- الفعل برئ، ومشتقاته: وتعني التباعد من الشيء، ومزايلته، أو انفصال شيء عن شيء، وتمييزه عنه، وهو يبرأ إليك من حقد براءة، وتبرؤًا، قال تعالى: ﴿إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا...﴾ [البقرة:166]، فتبرؤ التابعين يعني: انفصالهم عن متبوعهم، والندم على عبادتهم⁽³²⁹⁾، فإذا أخبر الله أنه بريء من شيء كان ذلك تنزيها له جل في علاه، قال تعالى: ﴿وَأَذَانٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ...﴾ [التوبة:3]،

(326) الفيروزآبادي، القاموس المحيط، مصدر سابق، مادة: عاذ.

(327) القاسمي، جمال الدين محمد بن سعيد(1332هـ)، محاسن التأويل، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1418هـ، 153/2.

(328) الرازي، تفسير الرازي، مصدر سابق، 47/1.

(329) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق، 473/1.

وقد جاءت على صيغة: برأ، كقوله تعالى: ﴿لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ آذَوْا مُوسَىٰ فَبَرَّاهُ اللَّهُ مِمَّا قَالُوا...﴾ [الأحزاب:69]؛ أي نفى عنه التهمة، وأبرئ، كقوله تعالى: ﴿وَمَا أُبْرِيءُ نَفْسِي...﴾ [يوسف:53]، وتبرأ، كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ...﴾ [التوبة:114]، وبراءة، كقوله تعالى: ﴿بِرَاءةً مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة:1]، وبريئون، وبريء، كقوله تعالى: ﴿أَنْتُمْ بَرِيءُونَ مِمَّا أَعْمَلُوا وَأَنَا بَرِيءٌ مِّمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [يونس:41]، وبرآء جمع بريء، كقوله تعالى: ﴿إِنَّا بُرَاءٌ مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ...﴾ [الممتحنة:4]، وإذا كانت (برئ) بمعنى تباعد فهي تحمل معنى النفي ضمناً، فقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ وَإِنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام:19]، تعني لا أشرك مثلكم، فهي تحمل معنى النفي الضمني.

خامسا: الامتناع، وأدواته: (لو، لولا، لوما):

ويعد أسلوب الامتناع من أساليب النفي الضمني، ومن أدواته:

1- لو: وهي حرف شرط، يدل على امتناع الجواب لامتناع فعل الشرط⁽³³⁰⁾، وذلك إذا دخلت على جملتين موجبتين، وهي حرف وجوب لوجوب إذا دخلت على جملة منفية، ثم موجبة⁽³³¹⁾، وهي حرف يفيد النفي الضمني، أو شبه الضمني، وذلك كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ لَّو كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة:103]⁽³³²⁾، فهم لم يؤمنوا ولم يتقوا حتى يثابوا خيرا من عند الله، وهم كذلك جاهلون، لا يعلمون الحق.

وقد يحذف جوابها للعلم به، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كَلَّمَ بِهِ الْمَوْتَىٰ...﴾ [الرعد:31]، والمعنى: ما آمنوا، وقيل: لكان هذا القرآن، وإذا جاء بعدها فعل مضارع صيرته ماضيا، كقوله تعالى: ﴿لَوْ يَجِدُونَ مَلَجًا أَوْ مَغَارَاتٍ...﴾ [التوبة:57]،

(330) الرماني، معاني الحروف، مصدر سابق، ص 101.

(331) المالقي، رصف المباني، مصدر سابق، ص 289.

(332) انظر: الشنقيطي، أحمد بن الأمين (1331هـ)، الدرر اللوامع على همع الهوامع، تحقيق أحمد السيد، المكتبة

التوفيقية، القاهرة، ب، ت، 213/2.

وإذا جاء بعدها فعل ماض رفته مستقبلا، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ دَخَلَتْ عَلَيْهِمْ مِّنْ أَقْطَارِهَا ثُمَّ سُئِلُوا
الْفِتْنَةَ لَاتَوَّهًا...﴾ [الأحزاب:14]، وتحذف اللام إذا نفي جوابها، كقوله تعالى: ﴿إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا
دُعَاءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ...﴾ [فاطر:14].

2- وكذلك نفي (لولا، ولو) معنى النفي الضمني، قال ابن يعيش: ول(لو، ولو) معنى آخر، هو
امتناع الشيء لوجود غيره⁽³³³⁾، ويفهم معنى النفي من امتناع حصول الجملة الثانية لوجود الجملة الأولى،
كقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةُ الْفَصْلِ لَفُضِيَ بَيْنَهُمْ...﴾ [الشورى:21]، فلم يُقَضَّ بينهم لوجود كلمة الفصل، و
كقول النابغة:

ولولا أبو الشقراء ما زال مانحٌ يعالجُ خطأفا بإحدى الجرائر⁽³³⁴⁾

سادسا: التضاد، والأضداد: وكلاهما ظاهرة لغوية تناولها علماء اللغة، وبخاصة في القرآن الكريم،
والحديث الشريف، والأضداد ليست إلا مظهرا واحدا من مظاهر تطور اللغة، كالقلب، والإبدال، والاشتقاق،
والإتباع، والمجاز، والترادف، والمشارك اللفظي، فعندما نذكر البياض نستحضر السواد، فعلاقة الضدية من
أوضح الأشياء في تداعي المعاني⁽³³⁵⁾، ومن الملاحظ أن التضاد لا يربطه رابطة اشتقاقية، إلا أنه يمكن تأويل
المعنى بنفي أحدهما عن الآخر، نحو متزوج وغير متزوج. واشتراط بعض اللغويين وجود رابط بين التضاد
كاللون في السواد والبياض، والحجم في الكبر والصغر⁽³³⁶⁾.

سابعاً: الاستعمال المجازي، يقول الجرجاني: "المجاز كل لفظ نقل عن موضوعه⁽³³⁷⁾...، ومنه الاستعارة
فهو أن تريد تشبيه الشيء بالشيء، فتدع أن تفصح عنه، فتجيء إلى اسم المشبه به فتعيره المشبه، وتجريه
عليه، فإذا قلت: رأيت أسدا فقد ادّعت في إنسان أنه أسد، ولا يكون الإنسان أسداً، والمعنى أن المجاز يمكن
نفيه، فهو نفي ضمني.

(333) ابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق، 90/5.

(334) الذبياني، النابغة، شرح ديوان النابغة، مصدر سابق، ص 37.

(335) رمضان عبد التواب، فصول في فقه اللغة، مرجع سابق، ص 337.

(336) الأنطاكي، محمد، الوجيز في فقه اللغة، مكتبة دار الشرق، بيروت، ط3، 1969، 394.

(337) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، مصدر سابق، ص 113-114.

الثاني: معنى النفي الضمني في الجملة الإنشائية:

أسلوب الإنشاء البلاغي يقصد به: الكلام الذي لا يحتمل الصدق، أو الكذب في مطابقته الواقع أو مقتضى الخطاب، وذلك بالنظر إلى الأسلوب نفسه، لا إلى ما يستلزمه الكلام⁽³³⁸⁾، وقيل: هو ما لا يحصل مضمونه ولا يتحقق إلا إذا تلفظت به⁽³³⁹⁾، والإنشاء إما أن يكون طلبياً: وهو ما يستدعي مطلوباً غير حاصل في اعتقاد المتكلم وقت الطلب، وهو خمسة أنواع، هي: الأمر، والنهي، والاستفهام، والتمني، والنداء، والثاني غير طلبيّ، وأساليبه: المدح، والذم، والتعجب، والقسم، والرجاء⁽³⁴⁰⁾، وهو ما لا يستدعي مطلوباً غير حاصل وقت الطلب، وهو ما لا يبحث فيه علماء البلاغة؛ لأن معظم صيغه أخبار نقلت إلى الإنشاء، بينما بحثوا في الإنشاء الطلبيّ؛ لأن فيه لطائفَ ومعانيَ بلاغية جميلة.

ويتناول هذا القسم أساليب الإنشاء البلاغية الطلبية التي تحمل معنى النفي الضمني؛ إذ ترجع قيمة الأسلوب الذي يعرض النفي ضمناً إلى الإيجاز في التعبير، الذي يغني عن الكثير، فهو من البلاغة التي هي: "خير الكلام ما قلّ ودلّ"؛ إذ إن النفي الضمني يدلّ على كلام متضمن قد يحتاج التصريح به إلى كلام كثير، كما نفهم من هذه الآية الكريمة: ﴿وَتَصِفُ أَلْسِنَتُهُمُ الْكُذِبَ أَنَّ لَهُمُ الْحُسْنَى...﴾ [النحل:62]؛ أي أن ليس لهم الحسنى والجنة، فالكذب هو نقيض الصدق، كما أن الأمانة عكس الخيانة، ... إلى غير ذلك، وهذا ليس قصد الآية؛ لأنه باب واسع، ولأن ضد الكلمة ليس هو المعبر عن المعنى بدقة، لاسيما في الأساليب الرفيعة⁽³⁴¹⁾.

النفي الضمني في الإنشاء الطلبيّ:

النفي معنى من معاني الإنشاء الطلبيّ، وذلك في أساليب: الأمر، والنهي، والاستفهام، والتمني، والنداء، وهذه الأساليب الإنشائية صيغتها من صيغ الإثبات في العربية، لكنها قد تخرج إلى معانٍ بلاغية معينة بقرائن لفظية، ومعنوية، وسياقية، ومنها النفي، فتصبح من أساليب النفي الضمني في العربية، وفيما يأتي تفصيل أهمّ أساليب النفي الضمني في الإنشاء الطلبيّ البلاغي:

(338) عتيق، عبد العزيز، علم المعاني، مرجع سابق، ص 75.

(339) الهاشمي، السيد، أحمد، جواهر البلاغة، مرجع سابق، ص 84.

(340) انظر: عتيق، عبد العزيز، علم المعاني، مرجع سابق، ص 75، وانظر: الهاشمي، السيد أحمد، جواهر البلاغة،

مرجع سابق، ص 84.

(341) البقري، أساليب النفي في القرآن، مرجع سابق، 137.

أولاً: معنى النفي في أسلوب الأمر:

الأمر: هو طلب حصول الفعل من المخاطب على وجه الإلزام والاستعلاء، وله ستّ صيغ: فعل الأمر (افعلْ)، والمضارع المجزوم بلام الأمر (لتفعلْ)، واسم فعل الأمر، نحو (صه) بمعنى اسكت، والمصدر النائب عن فعله، نحو (صبراً)، وصيغة فَعَالٍ (حَذَارِ)، والأمر بصيغة الخبر، وقد تخرج هذه الصيغ إلى معان بلاغية تستشرف من السياق اللغوي⁽³⁴²⁾، ومنها النفي الضمني، إذ إن هناك صورة أخرى يتجلى فيها النفي البلاغيّ وهو التهكم الذي يتضح في أسلوب الأمر الذي يفيد التهكم، مستشرفاً فيه النفي الضمنيّ؛ لأن المتحدث يعبر عن استنكاره لأمر ما، فحين نقرأ هجاء الحطيئة للزبرقان بن بدر:

دع المكارم لا ترحل لبغيتها واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسي

لأن الحطيئة لم يجد منه كرماً وحسن ضيافة، فقد استخدمى (أل العهدية) في هجائه المقذع، وذلك في لفظتي: الطاعم، والكاسي؛ أي أنه قد اشتهر دون القوم بإطعام الفقراء، والعمل على كسوتهم تهكماً عليه، وأنه يعني ضدّ ما يقول؛ أي أنه ليس بطاعم ولا كاسٍ، وقد عبرت كلمة (اقعد) عن دلالة الطاعم والكاسي، والتي قد تكون بمعنى المطعوم والمكسوّ.

وكذلك الأمر في قوله تعالى: ﴿خُذُوهُ فَاعْتَلُوهُ إِلَى سَوَاءِ الْجَحِيمِ، ثُمَّ صُبُّوا فَوْقَ رَأْسِهِ مِنْ عَذَابِ الْحَمِيمِ، ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ [الدخان: 47-49]، فلفظة (ذق) تحمل دلالة النفي الضمنيّ التي كان هذا الكافر يعتقدّها، وكذلك كلمتا: العزيز الكريم، واللتان تحمّلان دلالة التهكم والنفي الضمنيّ؛ إذ إن هذا العاصي ليس عزيزاً ولا كريماً⁽³⁴³⁾.

ومن معاني الأمر التمني، وهو طلب أمر محبوب لا يرجى وقوعه، إما لكونه مستحيلاً، أو ممكناً غير مطموع في نيّله، وفيه نفي ضمنيّ؛ لعدم إمكانية حصوله، كقول عنتر:

(342) الهاشمي، السيد، جواهر البلاغة، مرجع سابق، ص 87.

(343) البقرّي، أساليب النفي في القرآن، مرجع سابق، 322.

يا دارَ عبلّةٍ بالجِواءِ، تكلمي وعِمي صباحاً دارَ عبلّة، واسلمي

فالشاعر هنا ينفى وقوع الكلام من دار عبلّة ضمناً، وذلك عندما يأمرها أن تتكلم؛ لاستحالة ذلك من الجماد، فأمر الجماد، ونهيه، وسؤاله، وتمنيه، وندائه تفيد كلها التمني، الذي يفيد النفي ضمناً.

ثانياً: معنى النفي في أسلوب النهي:

النهي: هو طلب الكف عن فعل شيء على وجه الإلزام والاستعلاء، وله صيغة واحدة، هي المضارع المسبوق بـ (لا) الناهية⁽³⁴⁴⁾، ومنها النفي الضمنيّ المستشرف من معنى التمني، كقولك مخاطباً الليل: يا ليلة الأُنس لا تنقضي⁽³⁴⁵⁾، فالتمني فيه نفي ضمنيّ، وكذلك التوبيخ، الذي يفهم منه نفي ضمني عن المخاطب، كقول الشاعر:

لا تنه عن خلقٍ وتأتي مثلهُ عار عليك إذا فعلت عظيمٌ⁽³⁴⁶⁾

والتحقير كذلك الذي ينفى ضمناً الصفة عن المهجور، كقول الحطيئة في هجاء الزبرقان:

دع المكارم لا ترحل لبغيتها واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسي⁽³⁴⁷⁾

ومن معاني النهي كذلك التمني، وذلك عندما يكون النهي موجهاً إلى جامد، كقول الشاعر:

(344) الهاشمي، السيد، جواهر البلاغة، مرجع سابق، ص92.

(345) الهاشمي، السيد، جواهر البلاغة، المرجع نفسه، ص93.

(346) نسب البيت إلى أبي الأسود الدؤلي، انظر: الهاشمي، جواهر البلاغة، مرجع سابق، ص93، كما نسب إلى الأخطل، والطرماح.

(347) الحطيئة، ديوان الحطيئة، برواية وشرح ابن السكيت(246هـ)، دراسة وتبويب مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1993، ص119.

إيه يا طير، لا تضنّ بلحنٍ ينقذ النفس من هموم كثيرة (348)

فالشاعر ينفي حصول الفعل، واستحالة استجابة المخاطب بـ(لا تضنّ)؛ لأنه جامد لا يعقل، فهو نفي ضمنيّ بسياق بلاغيّ.

ثالثاً: معنى النفي في أسلوب الاستفهام:

الاستفهام: مصدر استفهمت؛ أي طلبت الفهم، فزيادة الهمزة والسين والتاء غالباً ما تفيد الطلب، يقول ابن يعيش: الاستفهام والاستخبار بمعنى واحد، فالاستفهام يكون عن إخبار، ولا يكون إلا عن إنشاء، أو طلب⁽³⁴⁹⁾.

ويعدّ الاستفهام البلاغيّ في بعض استعمالاته أسلوباً مؤثراً من أساليب النفي الضمنيّ؛ إذ يخرج فيه الاستفهام إلى معانٍ أخرى بقصد التأثير في نفس السامع، أو التعبير عما يجول في خاطر المتكلم بشكل مؤثر وبلغ عن أغراض أخرى غير الاستفهام الحقيقيّ: كالنفي، أو التقرير، أو الإنكار، أو التوبيخ، أو التعجب، أو التهويل، أو التعظيم، أو التشويق، أو الاستبطاء، أو الاستبعاد، وغير ذلك من المعاني البلاغية الأخرى، فمثلاً: قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا لَا يَسْتَوُونَ﴾ [السجدة:18]، فالاستفهام (أفمن) خرج من معناه الحقيقيّ إلى النفي الضمنيّ، ثم يعززه النفي الصريح، وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذُكِّرَ بِآيَاتِ رَبِّهِ ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَا إِنَّا مِنَ الْمُجْرِمِينَ مُنتَقِمُونَ﴾ [السجدة:22]، والجواب لا أحد أظلم، فهو استفهام يفيد النفي الضمنيّ⁽³⁵⁰⁾.

والأصل في الاستفهام طلب العلم بشيء يجهله السائل وقت إلقاء السؤال⁽³⁵¹⁾، فإن كان الجواب بـ(نعم) أو (لا) فالاستفهام يفيد التصديق، وأداته: (الهمزة، وهل)، وإذا استفهمت عن شيء من شيئين باستخدام معادل (أم) أفاد الاستفهام تصوراً، فالاستفهام غالباً ما يكون بالهمزة وبعدها (أم)، كقوله تعالى: ﴿وَأَنَا لَا نَدْرِي أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَنْ فِي الْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا﴾ [الجن:10]،

(348) عتيق، عبد العزيز، علم المعاني، مرجع سابق، ص81.

(349) ابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق، 99/5.

(350) البكريّ، أساليب النفي في القرآن، مرجع سابق، 299.

(351) انظر: الهاشمي، جواهر البلاغة، مرجع سابق، ص95.

وسائر أدوات الاستفهام تستعمل للتصور، مثل قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ مَتَى هَذَا الْوَعْدُ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [الملك:25]، فهذا هو الاستفهام الحقيقي الذي يفيد التصديق بـ(الهمزة)، و(هل) بلا معادل، أو التصور بـ(الهمزة) و(أم)⁽³⁵²⁾، وفيما يأتي تفصيل ذلك:

1- (الهمزة): وهي أساس باب الاستفهام؛ لأنها حرف الاستفهام الذي لا يزول عنه إلى غيره، وليس للاستفهام في الأصل غيره⁽³⁵³⁾، والأصل أن يطلب بها التصديق، أو التصور، بينما (هل) يطلب بها التصديق في الراجح من القول، والهمزة وهل حرفان، والباقي أسماء.

وتأتي (الهمزة) لتفيد النفي الضمني، وذلك في الحالات الآتية⁽³⁵⁴⁾:

أ- الإنكار: ولعل (الهمزة) الاستفهامية التي تفيد الإنكار من أوسع أدوات الاستفهام استعمالاً للنفي التي تفيد الإنكار⁽³⁵⁵⁾، كقوله تعالى: ﴿أَكْفَرْتَ بِالَّذِي خَلَقَكَ مِنْ تُرَابٍ﴾ [الكهف:37]، وقوله تعالى: ﴿أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْعَالِينَ﴾ [ص:75]، وقوله تعالى: ﴿أَتَدْعُونَ بَعْلًا وَتَذَرُونَ أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ﴾ [الصفات:125]، وكل ذلك يلزم معنى النفي.

وذهب بعض النحاة والبلاغيين إلى أن استعمال الهمزة للإنكار يقصد به إنكارُ اعتقاد السامع كون المذكور على ما ذكر⁽³⁵⁶⁾.

وقد تحذف الهمزة، وتدلّ على النفي الضمني، كقوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [الشعراء:22]، فهو استفهام خرج إلى النفي بمعنى:

(352) أو بباقي أدوات الاستفهام عن الزمان بـ(متى، وأيان)، أو المكان بـ(أين، أو أئى)، أو الحال بـ(كيف، وأئى)، أو للعاقل بـ(من)، ولغير العاقل بـ(ما)، وعن العدد بـ(كم)، وعن المفعول به بـ(ماذا)، ولها أحكام وقواعد نحوية، وإملائية خاصة.

(353) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، 99/1.

(354) عمارة، خليل، أسلوبا النفي والاستفهام في العربية، مرجع سابق، ص 15.

(355) النحاس، مصطفى، أساليب النفي في العربية دراسة وصفية تاريخية، جامعة الكويت.

(356) الأوسى، قيس إسماعيل، أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين، منشورات وزارة التعليم العالي، جامعة بغداد، 1988، ص346.

ما أحسنت إليّ وربيتني مقابل ما أسأت إلى بني إسرائيل، وترى الباحثة أن من مواضع حذف همزة الاستفهام أيضا العطف على الاستفهام التقريري، كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ، وَوَضَعْنَا عَنكَ وَزْرَكَ﴾ [الشرح:1-2]، وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ مِهَادًا، وَالْجِبَالَ أَوْتَادًا﴾ [النبا:6-7]؛ والمعنى: ألم نضع عنك وزرك، وألم نجعل الجبال أوتادا.

ب- التوبيخ، ويكون فيما بعدها إفادته أنه واقع، وأن من يقوم به يستحق التقرير واللوم، وفيه نفي ضمني لما يدعونه ويعتقدونه من الباطل، كقوله تعالى: ﴿قَالَ أَنْعَبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ؟ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصفات:95-96].

ج- التقرير، أو التحقيق: ويكون لحمل المخاطب على الإقرار بـ(بلى)، والاعتراف بموضوع قد وقع فيه شك من المتكلم، كقوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمَ الْحَاكِمِينَ؟﴾ [التين:8]، ومعنى آخر: فإن التقرير جواب نفي لاستفهام منفي، وتختص (بلى) بالنفي وتثبيته⁽³⁵⁷⁾، ففي قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمِّيْنِ سَبِيلٌ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ، بَلَى مَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ...﴾ [آل عمران 75-76]، فد(بلى) إثبات لما نفوه من السبيل عليهم في الأميين، أي بلى، عليهم سبيل فيهم⁽³⁵⁸⁾.

د- النفي، ويكون جوابه (لا)، كقوله تعالى: ﴿أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّي إلهِينَ مِنْ دُونِ اللَّهِ...﴾ [المائدة:116]، فالآية تحمل معنى النفي الضمني بشكل غير مباشر، لكنها جاءت بصيغة الاستفهام البلاغي.

2- (هل): حرف استفهام يقصد به طلب التصديق الإيجابي، ويأتي لتحقيق الاستفهام عن النسبة، سواء كان ذلك في جملة فعلية أو اسمية، ولا يصح أن يليه اسم، نحو: هل زيدا أكرمت؛ لأن تقديم الاسم يشعر بحصول التصديق بنفس النسبة⁽³⁵⁹⁾، وتعدّ (هل) أكثر الأدوات استعمالا للنفي، حتى جاز أن يأتي بعدها (إلا) لإفادة القصر، كقوله تعالى: ﴿هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ﴾ [الرحمن:60]، وكقوله تعالى: ﴿هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا...﴾ [الزمر:29]؛ أي: لا يستويان،

(357) السيوطي، همع الهوامع، مصدر سابق، 491/2.

(358) النسفي، تفسير النسفي، مصدر سابق، 229/1.

(359) ابن هشام، معني اللبيب، مصدر سابق، 13/2.

وفي قوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ امْتَلَأَتْ وَتَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ﴾ [ق:30] ف (هل) في الأولى بمعنى: قد امتلأت، وفي الثانية النفي؛ أي: ما من مزيد يا رب ، وفي قوله تعالى: ﴿فَهَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا السَّاعَةَ أَنْ تَأْتِيَهُمْ﴾ [محمد:18] معناه: ما ينظرون، كما يجوز أن تدخل الباء زائدة على الخبر بعدها، والباء تزداد عادة في خبر أداة النفي، لتأكيد معنى النفي في الكلام، وكقول رجز العجاج:

جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط.....، و(قط) لا تستعمل إلا مع الماضي المنفي؛ لأن الاستفهام أخو النفي في أكثر الأحكام⁽³⁶⁰⁾، وتزاد (من) الجارة بعد (هل) لتفيد استغراق الجنس، واشترط لزيادتها تقدم نفي، أو نهي، أو استفهام، وتنكير مجرورها، وكونه فاعلا، أو مفعولا، أو مبتدأ، كقوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ...﴾ [فاطر:3].

وأشار بعض البلاغيين إلى أن (من) الجارة تزداد في الاستفهام المنقول إلى النفي، وأنها تزداد مع (هل) المستعملة للتمني؛ لتضمينها التمني المستلزم لنفي التمني، كقوله: هل لي من شفيح؟

3- (ما) الاستفهامية: ذكر سيبويه أن (ما) الاستفهامية اسمية، وهي مبهمة تقع على كل شيء، وتسقط ألفها إذا سبقها حرف جر: إلام، وعلام، وفيم، وعم، ولها معان أخرى، منها: التعظيم، أو التهويل، كقوله تعالى: ﴿الْحَاقَّةُ، مَا الْحَاقَّةُ؟﴾ [الحاقة:1-2].

4- (من) الاستفهامية: ذهب النحاة إلى أن الاستفهام بـ (من) قد يفيد معنى النفي، وبخاصة إذا جاء بعدها (إلا)، كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ...﴾ [آل عمران:135] معناه: ما يغفر الذنوب إلا الله، يقول ابن فارس في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَهْدِي مَنْ أَضَلَّ اللَّهُ...﴾ [الروم:29] ظاهره استخبار، والمعنى: لا هادي لمن أضل الله، والدليل العطف عليه بقوله تعالى: ﴿وَمَا لَهُمْ مَنْ نَاصِرِينَ﴾ [آل عمران:22]، ويقول الزمخشري في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ...﴾ [البقرة:130]، والمعنى: من سفه في محل الرفع على البدل من الضمير في يرغب، وصحّ البدل لأن من يرغب غير موجب؛ أي منفي، كقولك: هل جاءك أحد إلا زيدي؟

(360) الأوسى، قيس إسماعيل، أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين، مرجع سابق، ص373.

5- (ماذا وبعدها إلا)، وهي تفيد النفي، كقوله تعالى: ﴿فَمَاذَا بَعَدَ الْحَقُّ إِلَّا الضَّلَالُ...﴾ [يونس:32]؛ أي ليس بعد الحق إلا الضلال.

6- (كيف وبعدها إلا)، فتفيد النفي، كقوله تعالى: ﴿كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ رَسُولِهِ...﴾ [التوبة:7]، وقوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ آسَىٰ عَلَىٰ قَوْمٍ كَافِرِينَ﴾ [الأعراف:93]؛ أي لا آسى وأحزن على مصير الكافرين المعاندين لدعوة الله ورسوله الكرام، والبلاغيون وافقوا النحويين في أن (كيف) تستخدم للسؤال عن الحال، وقد تستعمل للنفي أيضاً، فقد ذكر ابن فارس أن الاستفهام بـ(كيف) قد يراد به معنى النفي، كقوله تعالى: ﴿كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ...﴾ [آل عمران:86]، ولتضمنها معنى النفي في مثل هذا الموضع فقد ساغ أن يأتي بعدها (إلا)⁽³⁶¹⁾.

7- وتستعمل (أَيُّ) بمعنى (كيف)؛ للدلالة على النفي أيضاً، كقوله تعالى: ﴿فَأَيُّ تُوَفَّكُونَ﴾ [غافر:62]، وقوله تعالى: ﴿فَأَيُّ تُصْرَفُونَ﴾ [الزمر:6]، وقوله تعالى: ﴿فَأَيُّ تُسْحَرُونَ﴾ [المؤمنون:89].

8- وقد يكون الاستفهام بـ (أَيُّ) في معنى النفي، كقول المتنخل:

فاذهب فأَيُّ فتى في الناس أحرزه من يومه ظلم دعج ولا جبل

فهذا الاستفهام معناه النفي، ولذلك عطف عليه بقوله: ولا جبل، ومعناه: ليس يحرز الفتى من يومه ظلم دعج ولا جبل، والبلاغيون يوافقون النحويين في ذلك⁽³⁶²⁾.

وقول بشار بن برد:

إذا أنت لم تشرب مراراً على القذى ظمئت، وأَيُّ الناس تصفو مشاربُه؟

ففي قول الشاعر: وأَيُّ الناس تصفو مشاربه استفهام معناه النفي، أي: لا أحد معصوم عن الخطأ كالماء الصافي، بل لا بد من الخطأ والكدر.

(361) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، مصدر سابق، 331/4

(362) انظر: الأوسى، قيس إسماعيل، أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين، مرجع سابق، ص393

رابعاً: معنى النفي في أسلوب التمني:

التمني: هو طلب الشيء المحبوب الذي لا يرجى، ولا يتوقع حصوله، إما لكون مستحيلاً، أو لكونه ممكناً غير مطموح فيه⁽³⁶³⁾، وتتمثل معاني التمني باستعمال الأدوات: (ليت، لو)، كقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَعَضُّ الظَّالِمُ عَلَى يَدَيْهِ يَقُولُ يَا لَيْتَنِي اتَّخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَبِيلاً، يَا وَيْلَتَى لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ فُلَانًا خَلِيلًا﴾ [الفرقان: 27-28]، وقوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّؤُوا مِنَّا...﴾ [البقرة: 167]، ف (لو) هنا للتمني، ومن هذا المعنى اكتسبت الأدوات معنى استحالة حصول المرجو، وعدم توقع الحصول عليه، ومن ذلك تضمنت معنى النفي الضمني، قال ابن فارس: قال قوم هو من الإخبار؛ لأن معناه (ليس)، إذا قال القائل: ليت لي مالا، فمعناه ليس لي مال⁽³⁶⁴⁾، وترى الباحثة صواب ما قاله ابن فارس؛ إذ إن التمني يحمل معنى النفي الضمني؛ لأن المتكلم ينفي عن نفسه شيئاً من غير أن يستخدم أداة نفي من أدوات النفي الصريح، كما في قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ الْكَافِرُ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ تُرَابًا﴾ [النبا: 40]، وأكثر البلاغيين قد وافقوا النحويين في أن التمني من أقسام الإنشاء الطلبي، يستعمل في الممكن والمستحيل.

وفيما يأتي تفصيل تلك الأدوات:

1- ليت: وهي حرف تمنٍّ؛ يفيد طلب أمر مستحيل، أو بعيد المنال على الأغلب، كقوله تعالى على لسان الكفار يوم القيامة: ﴿وَيَقُولُ الْكَافِرُ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ تُرَابًا﴾ [النبا: 40]، أو قريب الإمكان قليلاً⁽³⁶⁵⁾، ويجمع النحويون أن الأداة (ليت) معناها: أمني، ووافقهم البلاغيون، وتختص بالدخول على الجملة الاسمية، فتنصب المبتدأ، وترفع الخبر، وإذا دخلت الفاء جواباً للتمني نصب المضارع بأن مضمرة، وإذا لم يكن دخولها جواباً للتمني رفع الفعل بعدها عطفاً على الفعل قبلها؛ لأنهما متمنيان، كقوله تعالى: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [النساء: 73] برفع فأفوز، وتظهر العلاقة الدلالية البلاغية بين التمني والنفي الضمني في أن التمني يتضمن معنى النفي، كقول أبي العتاهية:

(363) عتيق، عبد العزيز، علم المعاني، مرجع سابق، ص 122.

(364) ابن فارس، الصحابي في فقه اللغة، مصدر سابق، ص 136.

(365) الرضي، شرح الكافية، مصدر سابق، 346/2.

ويلاحظ هنا استخدام أبي العتاهية (ليت) وهي أداة تمنّ؛ لينفي عودة الشباب مرة أخرى، فهو يطلب شيئاً مطموعاً فيه، لكنه مستبعد، ومستحيل؛ لأنه أصبح كبير السنّ.

2- لو: قد تستعمل للتمني الذي يستشرف منه النفي الضمني، فتقول: لو تأتيني فتحدثني، قال الزمخشريّ في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ﴾ [البقرة: 167] (لو) بمعنى التمني، ولذلك أوجب بالفاء الذي يجاب به التمني، وكقوله تعالى على لسان الكفار: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء: 102]؛ أي لا رجعة لنا، ويجوز في جواب (لو) الرفع والنصب، كقوله تعالى: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾ [القلم: 9]، وأما في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ﴾ [الأنفال: 23]، فإن المراد نفي الإسماع لانتفاء علم الخير فيهم، لا العكس⁽³⁶⁷⁾.

كما تفيد (لو) النفي الضمنيّ أو شبه النفي، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ينادُونَكَ مِنَ وراءِ الْحُجُرَاتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ، وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ﴾ [الحجرات: 4-5]، فهم لم يصبروا، وكان ينبغي أن يصبروا، فهي تعني التوبيخ، أو تعني الامتناع لوجود الشرط فيها، فقد امتنع الجواب لفقد السبب، فالامتناع ليس مطلقاً في كل حال.

ويرى بعض اللغويين أن (لو) حرف تقدير، وقاعدتها أنها إذا دخلت على ثبوتين كانا منفيين، نحو: لو زرتني لأكرمك، فما زارني ولا أكرمته، وإن دخلت على منفيين كانا ثبوتين، نحو: لو لم يستدن لم يطالب، فقد استدان وطولب، وإن دخلت على نفي وثبوت كان النفي ثبوتاً والثبوت نفيًا، تقول: لو لم يؤمن لأريق دمه، فالتقدير: آمن ولم يُرَقِّ دمه⁽³⁶⁸⁾.

(366) أبو العتاهية، الديوان، مصدر سابق، ص32.

(367) ابن هشام، مغني اللبيب، مصدر سابق، 275/1.

(368) أنيس، إبراهيم، وآخرون، المعجم الوسيط، مادة: لو.

خامساً: معنى النفي في أسلوب النداء:

النداء: هو طلب المتكلم إقبال المخاطب عليه حقيقياً أو مجازياً بحرف نائب عن الفعل (أنادي) المنقول من الخبر إلى الإنشاء، وأدواته: (الهمزة) لنداء القريب، نحو: أفاطم مهلاً بعد هذا التدلل، و(يا) لنداء البعيد حكماً أو حقيقة، نحو: يا بني، وقد ينزل البعيد بمنزلة القريب، وبالعكس لغرض بلاغي⁽³⁶⁹⁾، و(أي) لنداء القريب، أو المتوسط أو البعيد⁽³⁷⁰⁾، نحو: أي بني، و(أيا، وهيا) لنداء البعيد على خلاف بين النحاة، و(وا) للندبة، وهو نداء الهالك، والتفجع على من مات، أو من في حكمه، نحو: وامعتصماه، وأما أدوات النداء عند البلاغيين فقد أحالوها إلى كتب النحو، وقد تحذف الأداة كذلك، كقوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا...﴾ [يوسف:29].

معاني النداء البلاغية:

1- الندبة: وهي نداء الهالك، وهو أن تدعو النادبة الميit بحسن الثناء، وهي مأخوذة من ندب الميit: أي بكى عليه، وعدد محاسنه⁽³⁷¹⁾، وفي اصطلاح النحاة: هو التفجع على الميit، أو المتوجع منه ب(يا)، أو(وا)، كقول المتنبي لسيف الدولة:

واحرّ قلباه مَمَّن قلبه شبمٌ ومن بجسمي وحالي عنده سقمٌ

أما عند البلاغيين فرأوا أن المندوب تلحقه الهاء، نحو: وأعمراه

2- والاستغاثة: وهي طلب الإغاثة والنصرة، واصطلاحاً: منادى دخله معنى الاستغاثة، أو كل منادى ليخلص من شدة أو يعين على دفع مشقة، ولا بدّ في الاستغاثة من مستغاث به ومستغاث من أجله، وفيه تدخل لام الاستغاثة المفتوحة مع المستغاث به،

(369) الهاشمي، السيد، جواهر البلاغة، مرجع سابق، ص115.

(370) الأوسي، قيس إسماعيل، أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين، مرجع سابق، ص 226.

(371) الأوسي، قيس إسماعيل، أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين، مرجع سابق، ص 284.

أو تكون مكسورة مع المستغاث من أجله، وهما خافضتان لما تدخلان عليه، فإذا قلت: يا لزيد (بفتح اللام) كان مستغاثا به، وبكسرهما (لزيد) كان مستغاثا له، وإذا قلت: يا لزيد بـ(فتح اللام) لِعَمْرٍو بـ(كسرهما) فهم أن زيدا مستغاث به ليعين عمرا⁽³⁷²⁾.

3- ومنه التشريف والتكريم بنداء صفة عظيمة، كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ...﴾ [الأحزاب:1].

4- والتحسر على المنادى، كقوله تعالى: ﴿يَا حَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ...﴾ [يس:30]، قال الزمخشري: نداء للحسرة عليهم، وقال ابن فارس في هذه الآية: إنها للتأسف⁽³⁷³⁾، وفي قوله تعالى: ﴿يَا حَسْرَتَنَا عَلَى مَا فَرَّطْنَا فِيهَا...﴾ [الأنعام:31] يقول أبو حيان: ونادوا الحسرة - وإن كانت لا تجيب - على سبيل التعظيم⁽³⁷⁴⁾.

5- ومنه الدعاء، كقولك: يا الله، أو اللهم، وعدّه البلاغيون مستعملا في الاستغاثة⁽³⁷⁵⁾.

6- ومنه الاستهزاء، كقوله تعالى حكاية عن كفار قريش: ﴿وَقَالُوا يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾ [الحجر:6] قال الزمخشري: وكان هذا النداء منهم على سبيل الاستهزاء.

7- وقد يدلّ النداء على النفي، كقولك: يا ليتني أحج، أو في نداء غير العاقل، كقولك المعري في تمني

الموت:

يا موتُ، زُرْ إِنَّ الحَيَاةَ مَرِيرَةٌ ويا نفسُ، جِدِّي، إِنَّ أَمْرَكَ هَا زُلْ

فإن الشاعر يتمنى الموت، وذلك عندما يناديه وهو جامد، والتمني يحمل معنى النفي الضمني كما مرّ سابقا.

8- ومنه الندم، والتوجع، كقوله تعالى حكاية عن الكفار: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنْتُ تُرَابًا﴾ [النبأ:40]

9- وترى الباحثة أن نداء من تعرفه باستخدام اسم الإشارة (هذا، هذه) دون إضافة يفيد التحقير.

(372) الأوسيّ، قيس إسماعيل، أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين، المرجع نفسه، ص 289-290.

(373) ابن فارس، الصحابي في فقه اللغة، مصدر سابق، ص 131.

(374) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج 4 ص 107.

(375) الأوسيّ، قيس إسماعيل، أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين، مرجع سابق، ص 300

الفصل الثالث

معايير النفي الضمني بين النحو والبلاغة:

(معياري المعنى، ومعياري القرائن السياقية)

عرضت الدراسة الحالية في باب التمهيد مفهوم النفي: لغة، واصطلاحاً، ومجالات النفي، وأشكاله، وتناول الفصل الأول: النفي الضمني في إطار الدلالة المعجمية، وأدواته، كما بحث الفصل الثاني: النفي الضمني في إطار علم المعاني، وبخاصة في الجملة الإنشائية الطلبية، ويسمى النفي الضمني بغير المحض؛ لأن أسلوب النفي فيه غير واضح، ويفهم من سياق الكلام، بمعنى آخر: هو غير خالص من معنى الإثبات، كأن يوجد في الكلام ما ينقض معناه، كما أنه يفهم من الأسلوب، أو السياق، أو النغم الصوتي الصادر عن المتحدث؛ من غير أن يعبر عنه بلفظة معينة، وذلك لإفادة الإيجاز؛ لأنه واضح من لفظه دلالتة على ما يحتويه الكلام؛ متضمناً عكس الذي تكون دلالتة واضحة على النفي بلا تأويل⁽³⁷⁶⁾.

واستكمالاً لدراسة النفي بشقيه: اللغوي الصريح في النحو، والنفي الضمني في البلاغة، وإتماماً للفائدة، والإحاطة بباب النفي يحسن أن يتناول هذا الفصل دراسة معايير النفي الضمني بين النحو والبلاغة، وذلك من زاويتي: المعنى، والقرائن السياقية.

فحينما يتم التواصل بين المتخاطبين، يكون أحدهما مرسلًا (دالاً) والآخر مستقبلًا (مدلولاً)، ويحمل الدال والمدلول من الكلام دلالات: صوتية، وصرفية، ونحوية، ولا شك أن للسياق الاجتماعي بأبعاده: الثقافية، والنفسية، والسياسية، والاقتصادية، والفكرية، والدينية، الذي يتم فيه التواصل تأثيراً في أسلوب نقل الخطاب بينهما، وبما أن اللغة ظاهرة إنسانية فمن الأهمية بمكان دراسة هذه الظاهرة في سياقها الاجتماعي؛ متأثرة بتلك الأبعاد، فاللغة لا وجود لها خارج الإطار الاجتماعي⁽³⁷⁷⁾.

(376) انظر: عبده، مها محمد، النفي الضمني في الجملة العربية: أساليبه، وأدواته، مجلة آداب النيلين، المجلد

الثاني، العدد الأول، ب، ت، ص 155

(377) الملخ، حسن خميس، رؤى لسانية في نظرية النحو العربي، دار الشروق، عمان، ط1، 2007، ص 140

وقد أدرك سيبويه قديماً أثر هذا السياق في كلام العرب، فقال: "ومن كلامهم أن يجعلوا الشيء في موضع على غير حاله في سائر الكلام"⁽³⁷⁸⁾، فعندما قام بتحليله لمقتضيات حذف الفعل والفاعل في العربية قال: "أو رأيت رجلاً يسدد سهماً قبلاً القرطاس، فقلت: القرطاس، والله؛ أي: يصيبُ القرطاس، وإذا سمعت وقعَ السهم في القرطاس قلت: القرطاس، والله؛ أي: أصاب القرطاس، فكلمة (القرطاس) اكتسبت معناها من خلال السياق الذي تحولت فيه إلى عنصر حامل لمعنى الإصابة، وهذا المعنى ارتبط بالزمن، فقبل حدوث فعل الإصابة ناسبه الفعل (يصيب)، وعند التحقق من وقوعه ناسبه الفعل (أصاب)، فسيبويه أدرك أن اللغة تتضمن صيغاً وأشكالاً يبدعها المتكلم، وتكتسب مضامينها من السياق؛ لأن اللغة عرّضت، وليست جوهراً، فقالوا: ليس هناك معنى، وإنما استعمالات شتى للغة، فالمعنى يخضع لعلاقات الكلمة مع عناصر التركيب ضمن السياق الذي قيل فيه، وهناك علاقة عضوية بين اللغة والسياق الاجتماعي الذي قيلت فيه"⁽³⁷⁹⁾، وبذلك استنتج الدكتور حسن الملقح أن كثرة الحذف الكلامي في العربية دليل على دور السياق الاجتماعي في ذلك⁽³⁸⁰⁾، فمما سمعه سيبويه في البصرة متداولاً بين الناس قولهم: ليس خلقَ اللهُ أشعرَ منه، فقد استعملت (ليس) مكان (ما) النافية، وهذا دليل على أن للسياق الاجتماعي أثراً فيه⁽³⁸¹⁾.

والناظر في أمثلة سيبويه يرى أنه ميّز بين ضربين من السياق: أحدهما: النحو السياقي الذي يفسر الصيغ والتراكيب المتداولة بين الناس في كل عصر؛ حذفاً، أو تقدماً، أو تأخيراً؛ اعتماداً على مقتضيات الموقف، والثاني: النحو النصي الذي يغيب فيه السياق غالباً، وتبرز القاعدة، فيأتي الكلام موافقاً ومطابقاً للقاعدة، و متمسكاً بقيود النحو، فقد سجّل سيبويه ملاحظة نحوية سياقية كقول الناس في عصره: دعنا من تمرّتين، فقد حمل كلمة (تمرّتان) على الحكاية، فقال في إجابة على الحكاية لقوله: ما عنده من تمرّتان، ويعلل ذلك الدكتور حسن الملقح بقوله: وذلك لكثرة التمر في البصرة، وتداول الحديث عنه في ذلك المكان والزمان، فلم يتنبه الناس إلى ضوابط الإعراب عند الحديث عنه؛ لوضوح المعنى، فما كان من سيبويه إلا أن حمل ذلك على باب الحكاية، وهو باب نحوي مبني على مراعاة ما يقتضيه سياق الكلام⁽³⁸²⁾.

(378) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، 1/51.

(379) الملقح، حسن خميس، رؤى لسانية في نظرية النحو العربي، مرجع سابق، ص 141.

(380) الملقح، حسن خميس، رؤى لسانية، المرجع نفسه، ص 147.

(381) الملقح، حسن خميس، رؤى لسانية، المرجع نفسه، ص 148.

(382) الملقح، حسن خميس، رؤى لسانية، المرجع نفسه، ص 149.

ولأن نحو السياق يقوم على تفسير الاستعمالات المقبولة لغويا فقد اعتمد سيبويه على قواعد النحو في تخريج ما يتداوله فصحاء العرب، فقال: وأما قولهم: راشدٌ مهدياً، فقد أضمرنا فعل الأمر (أذهب)، وإن شئت رفعت، ولكن كثر النصب في كلامهم، ومن الملاحظات السياقية التوسع في استعمال بعض العبارات مراعاة للسياق الواضح الدلالة الذي يرتبط بشيوع المعنى، كقولهم: دخلت البيت، والمعنى: دخلت في البيت، ويقترح الدكتور حسن الملوخ وجوب الاحتياط عند استعمال نحو السياق الذي يفسر هذا الاستعمال بأنه ليس قاعدة متبعة في صوغ الكلام إلا إذا وافق معايير نحو النص، كما يرى أنه لا يوجد حد فاصل بين الأبعاد النحوية وغير النحوية للجملة، ومن هنا نشأ الخلاف بين البصريين الذين يتمسكون بعزل الجملة عن السياق، إذ أقاموا المعايير الثابتة، وتشددوا في الرخص النحوية، على عكس الكوفيين الذين تساهلوا في الحدود غير النحوية أحيانا، فنظروا إلى المعنى والسياق فجعلوهما مناط الترخص، فكان نحوهم أقرب إلى نحو السياق، وأما كتاب سيبويه فيجمع بين الضربين: السياق، والنص في نسيج لغوي لا نظير له في العربية، فقد أدرك سيبويه أهمية السياق الاجتماعي في تحليل الظاهرة اللغوية نحويا؛ لذا استثمر في أمثلته البعد الدلالي الاجتماعي في التقعيد النحوي، ومن هنا يرى الملوخ ضرورة بناء الكتب النحوية الحديثة على أمثلة ونصوص فصيحة حديثة الاستعمال؛ حتى تكون أقرب دلاليا للمتعلم، مع ضرورة ردها بأمثلة من القرآن الكريم المعجز في لغته، وأمثلة أخرى من الشعر العربي القديم، فليس من المفيد دراسة النحو بمنهج معياري مجرد، بل لا بد من أن يكون النحو وظيفيا تكامليا، يحمل في دلالاته الأبعاد: الزمانية، والمكانية، والسياق الاجتماعي المعاصر⁽³⁸³⁾.

ولا يخفى أن سياق الموقف يتفق مع قول العرب: لكل مقام مقال⁽³⁸⁴⁾، وهذا ما صرح به عبد القاهر الجرجاني بقوله: "وجملة الأمر أنا لا نوجب الفصاحة للفظه مقطوعة ومنوعة للكلام الذي هو فيه، ولكن نوجبها لها موصولة بغيرها، ومعلقا معناها بما يليها⁽³⁸⁵⁾"، أما سياق الحال فهو إما يُرى ظاهرا، كما عند علماء البلاغة الذين عرفوا البلاغة بأنها: "مطابقة الكلام لمقتضى الحال"⁽³⁸⁶⁾.

(383) الملوخ، حسن خميس، المرجع نفسه، ص 150-153.

(384) خضير، على حميد، دلالة السياق في النص القرآني، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية العربية في الدنمارك، الدانمارك، 2014، ص 29.

(385) الجرجاني، دلائل الإعجاز، مصدر سابق، ص 381.

(386) خضير، على حميد، دلالة السياق في النص القرآني، مرجع سابق، ص 29.

ويعدّ السياق من أكبر القرائن اللغوية في فهم المعنى؛ لأنه يحكم عملية الفهم الموضوعي، وهو الذي يشكل معنى اللفظ تشكيلا جديدا، والاستعمال سياق وتراكيب، وعندما نتعامل باللغة فإننا لا نتكلم بالكلمات مفردة، أو منفصلة عن الموضوع المراد، والسياق نوعان: داخلي يتعلق بتراكيب اللغة وألفاظها، واللغة لها نظامها الذي يحكمها، ونظام مفرداتها، ويصرّ على اطرادها⁽³⁸⁷⁾، أما السياق الخارجي فيتمثل في الظواهر شبه اللغوية، مثل: المواقف، والظروف، ومزاج المتكلم والمتلقي، وعادة أهل اللغة، والسياق اللغوي يكمله السياق الخارجي، فالمعنى المعجمي ليس كلّ شيء في فهم المعنى، فلا بدّ إذّا من الاستعانة بشخصية المتكلم والمخاطب، والظروف التي قيلت فيها الكلمة، والكلمة لا تعدّ نقطة الانطلاق بل السياق هو نقطة البدء⁽³⁸⁸⁾.

ويصرح فاضل السامرائي في مقدمة كتابه (معاني النحو) أنه يعجز عن فهم كثير من التعبيرات النحوية، أو تفسيرها، وتمييز معانيها، ويطرح عدة أسئلة تحيّر، كقوله: ما الفرق بين قوله تعالى: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [محمد:19]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران:62]، أقول الفرق في المعنى وليس الإعراب، وما الفرق بين: ﴿وَمَا أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ [الأحقاف:9]، وقوله تعالى: ﴿إِن أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ [الشعراء:115]، أهو لمجرد التعبير، أم لمعنى مقصود⁽³⁸⁹⁾؟

ثم يعلل السامرائي ذلك بأننا ندرس العلاقات الظاهرية بين الكلمات نحويا، أما المعنى فهو بعيد عن تناولنا، وفهمنا، ونحن محتاجون إلى فقه النحو؛ إذ إن دراسة النحو على أساس المعنى ضرورة، ويوافقه على ذلك كثير من النحاة المعاصرون، إذ إن الدارس يشعر بتذوق اللغة، واعتزازه بها، وانتسابه إلى هذه اللغة المقدسة، لغة القرآن الكريم، إذ يعدّ تعلم اللغة وتعليمها، والبحث فيها، وبيان مكامن جمالها عبادةً من العبادات، يتقرّب بها العبد إلى ربّه، ويشعر بمتعة التطبيق، ويتكشف له وجوه الأخطاء الشائعة التي يقع فيها كثير من أبناء العربية.

والإعراب- كما يقول الرضي في شرح الكافية -: هو ما اختلف آخره ليدلّ على المعاني المعتورة عليه، وهذا بيان لعلة وضع الإعراب في الأسماء والأفعال،

(387) الغويل، المهدي إبراهيم، السياق وأثره في المعنى، أكاديمية الفكر الجماهيري، ليبيا، 2011، ص6.

(388) الغويل، المهدي إبراهيم، السياق وأثره في المعنى، مرجع سابق، ص7.

(389) السامرائي، فاضل، معاني النحو، شركة العاتك لصناعة الكتب، القاهرة، ط2، 2003، ص6/1.

وإن ظهور اللحن في زمن أبي الأسود الدؤليّ دليل على أن الإعراب له أثر كبير في المعنى، والأصل في العربية أن تكون العلامات دلالة على المعاني، وإن تغير العلامات يؤدي إلى تغير المعاني، ففي قولك: (ليس الطيبُ إلا المسكُ) ينصب المسكُ في لغة أهل الحجاز، يختلف عن (ليس الطيبُ إلا المسكُ) برفع المسك في لغة تميم، ففي الأولى ليس عاملة، وبالتالي المسك خبرها، وفي الثانية مهملة، وهي تخبر وتحصر الطيب في المسك⁽³⁹⁰⁾.

فالغرض من الإعراب هو الإبانة عن المعاني، ففي قولك ما أحسن زيدا للتعجب، وما أحسن زيدٌ للنفي، وما أحسنُ زيدٍ للاستفهام، وقولك: حسبته شتمني فأثب عليه، بالنصب إذا لم يقع الوثوب، ومعناه لو شتمني لوثبت عليه، وإن كان الوثوب قد وقع فليس إلا الرفع، وقولك: أعطني فأمدحك، فبالنصب يكون المعنى أنه لم يقع المدح، وإما يقع بعد العطاء، وبالرفع يكون المعنى أنا أمدحك قبل العطاء؛ أي أعطني فأنا ممن يمدحك، ومنه قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً...﴾ [الحج:63]، فإن قلت: فما له رفع (تصبح) ولم ينصب مع أنه سبقها استفهام، قلت: لو نصب لأعطى عكس ما يريد؛ لأن معناه إثبات الاخضرار، وبالنصب ينقلب إلى نفي الاخضرار، ومنه قولك لصاحبك: ألم تر أنني أعمت عليك فتشكر؟ فإن نصبته فأنت ناف لشكره، تشكو بخله، وغن رفعته فأنت مثبت للشكر⁽³⁹¹⁾.

وإذا كان التركيب يوجد داخل النص فإن الدلالة توجد داخل السياق؛ إذ لا يكتفي بالدلالات اللغوية المجردة، بل لا بد من مراعاة مجموع القرائن الأخرى، وفي ذلك يقول الأمديّ: "دلالات الألفاظ ليست لذواتها، بل هي تابعة لقصد المتكلم وإرادته"⁽³⁹²⁾، ومن العلامات المساعدة على فهم قصد المتكلم بالخطاب النظر في سياق الكلام: قربه، وبعيده، لغويّه، ومقامه⁽³⁹³⁾.

(390) السامرائي، فاضل، معاني النحو، مرجع سابق، 26/1.

(391) السامرائي، فاضل، معاني النحو، مرجع سابق، 33/1.

(392) الأمدي، الأحكام في أصول الأحكام، دار الكتب العلمية، بيروت، 1983، 104/1.

(393) عروي، محمد إقبال، دور السياق في الترجيح بين الأقاويل التفسيرية، مطبوعات وزارة الأوقاف الكويتية، إدارة الثقافة الإسلامية، الكويت، ط1، 2007، ص11-19.

والترجيح بالسياق هو أحد المصادر والقواعد التي احتكم إليها المفسرون قديماً وحديثاً، إذ إن السياق هو المحيط اللساني الذي أنتجت فيه العبارة، أو هو مجموع الوحدات اللسانية التي تحيط بعنصر معين داخل التركيب، وتؤثر فيه⁽³⁹⁴⁾، وعادة ما يضع المحللون لهذا السياق النصي مقابل آخر مقامي، أو ما يسمى بـ(سياق الحال) الذي يضم مجموع الظروف خارج اللسانية: كالظروف النفسية، والاجتماعية، والثقافية، التي بداخلها يجري التواصل كما يجري حدث التلقي، ومن ثم يمكن التمييز بين السياق اللساني والسياق الحالي.

ويقول ابن القيم: "السياق يرشد إلى تبين المجمل، وتعيين المحتمل، والقطع بعدم احتمال غير المراد، وتخصيص العام، وتقييد المطلق، وتنوع الدلالة، وهذا من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم⁽³⁹⁵⁾"، ففي قوله تعالى: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ [الدخان:49]، فالمعنى الظاهر مدح وإطراء، لكن السياق القرآني السابق واللاحق يدل على أن المراد هو الذليل الحقير، عكس ما يوحي إليه التركيب، وذلك بالرجوع إلى سياق الآيات قبلها في قوله تعالى: ﴿إِنَّ شَجَرَةَ الزُّقُومِ، طَعَامُ الْأَثِيمِ﴾ [الدخان:43-44]، فإن الذوق، والعزيم، والكريم لا تمنح دلالتها الظاهرة للخير والمكانة الرفيعة، وإنما تحمل معاني السخرية والتوبيخ، وما كان لهذا المعنى أن يستقيم لولا استدعاء السياق قبلها.

المعنى والسياق: لغة، واصطلاحاً:

1- المعنى: لغة، واصطلاحاً:

المعنى لغة: جاء في تاج العروس: "عنوت الشيء أظهرته، وأبديته، وعنوت الأرض بالنبات تعنى أظهرته حسناً"⁽³⁹⁶⁾، وجاء في كلام الناس: هذا معنى كلامه؛ أي مضمونه وموضوعه ودلالته، وجاء في المعجم الوسيط: المعنى ما يدل عليه اللفظ، وجمعها معانٍ⁽³⁹⁷⁾.

(394) عروي، محمد إقبال، دور السياق في الترجيح بين الأقاويل التفسيرية، المرجع نفسه، ص25-26.

(395) ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، دار الكتاب العربي، بيروت، 10-9/4.

(396) الزبيدي، تاج العروس، مصدر سابق، مادة: عنو.

(397) أنيس، إبراهيم وآخرون، المعجم الوسيط، مرجع سابق، مادة: عنو.

وأما المعنى اصطلاحاً: فقد عرّفه المهدي الغويل بأنه: صور ذهنية للمدركات؛ من حيث أنه وضع بإزائها الألفاظ والصور الحاصلة في العقل، فمن حيث أنها تسمى معنى، ومن حيث حصولها في العقل تسمى مفهوماً⁽³⁹⁸⁾، وهناك جدلية وإشكالات في تحديد مصطلح المعنى.

تعريف السياق لغة واصطلاحاً:

السياق لغة: جاء في لسان العرب: "والمساوقة المتابعة، كأن بعضها يسوق بعضها"⁽³⁹⁹⁾، وفي تاج العروس للزبيدي: "أصل كلمة السياق: سواق، قلبت الواو ياء لكسر السين قبلها؛ ففيه إعلال بالقلب، والساقعة جمع سائق، وهم الذين يسوقون الجيش، قال تعالى: ﴿وَجَاءَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَّعَهَا سَائِقٌ وَشَهِيدٌ﴾ [ق:21]، وقال تعالى: ﴿إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمَسَاقُ﴾ [القيامة:30]، قيل: سائق يسوقها إلى المحشر"⁽⁴⁰⁰⁾، ويتبين مما سبق أن مادة (سوق) تدلّ على الإحاطة والقيادة⁽⁴⁰¹⁾، وفي المعجم الوسيط: السياق: تتابع الكلام، وأسلوبه الذي يجري عليه⁽⁴⁰²⁾.

وأما السياق اصطلاحاً: فقد ظهر هذا المصطلح حديثاً في الدراسات الغربية بما يسمى (المنهج السياقي) على يد اللغويّ الإنجليزي (فيرث) عام 1960م، إذ أكد أن المعنى لا ينكشف إلا من خلال تسييق الوحدة اللغوية، ووضعها في سياقات، فالمعنى يفسر عنده باعتباره وظيفة الكلمة في السياق، وهو ما يسمى بالسياق اللغويّ، ويكمن دوره في تحديد معاني الكلمات، وإبعاد المعاني الأخرى التي تحتملها في سياقات أخرى، ويعبر عنه البلاغيون بالقرينة الحالية، أو المقام، ومن هنا فلا يمكن حصر مصطلح السياق في تعريف محدد، فهو يشمل عدة أبعاد داخلية وخارجية، وخلفيات ثقافية، وظروف اجتماعية، وزمانية، ومكانية تخضع لخصوصيات المتواصلين لغويا وتجاربهم الشخصية⁽⁴⁰³⁾.

(398) الغويل، المهدي إبراهيم، السياق وأثره في المعنى، مرجع سابق، ص25.

(399) ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق، مادة: سوق.

(400) الزبيدي، تاج العروس، دار صادر، لبنان، 1996، مادة: سوق.

(401) الغويل، المهدي إبراهيم، السياق وأثره في المعنى، مرجع سابق، ص13.

(402) أنيس، إبراهيم، وآخرون، المعجم الوسيط، مادة سوق.

(403) الغويل، المهدي إبراهيم، السياق وأثره في المعنى، مرجع سابق، ص14.

ولعل العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحيّ لكلمة السياق تتجلى في أن استخدام مصطلح السياق نابع من الظروف المحيطة بالكلام، سواء ما يتعلق باللغة وتركيبها، أو الملابس الخارجية، وعندما نقول أثر السياق في المعنى فإننا نقصد أثر هذه الظروف والملابس في المعنى، وخضوعه لها⁽⁴⁰⁴⁾.

وهكذا فإن السياق بهذا المعنى عارض، وليس من جوهر اللغة، ويخضع السياق بنوعيه: الداخلي والخارجي بين المرسل والرسالة والمتلقي، فسياق المرسل يكمن في ظروفه الشخصية أثناء الخطاب، وسياق الرسالة القالب أو الإطار والموضوع الذي صيغت فيه، والجنس الأدبي لها، وأما سياق المتلقي فيكمن في استعداداته النفسية ورؤاه، وأما السياق اللغوي فيخضع نسبياً للمعيارية، والمنطلق العقلي والذوق، بينما السياق الخارجي لا يخضع لقوانين محددة⁽⁴⁰⁵⁾.

والسياق لازم لتحديد المعنى الحرفي لمعنى الكلمة، فمثلاً في قوله تعالى على لسان إبليس: ﴿إِنِّي أَرَى مَا لَا تَرَوْنَ...﴾ [الأنفال:48]، لا يمكن معرفة ما إذا كانت الرؤية بصرية أم قلبية علمية إلا بالاطلاع على السياق الذي قيلت فيه، فالسياق هو الذي يحدد ما إذا كانت (إن) نافية أو شرطية أو مخففة في قول الشاعر:

أنا ابنُ أباةِ الضَّيْمِ من آلِ مالِكِ وإنْ مالِكُ كانتِ كرامَ المعادنِ

فسياق الفخر يدل على معنى (إن) في البيت التي هي مخففة من الثقيلة، وهذا ينسجم مع الشطر الأول⁽⁴⁰⁶⁾.

وأما كلمة (الظَّل) التي تدل على الراحة فقد جاءت في قوله تعالى: ﴿انطَلِقُوا إِلَى ظِلِّ ذِي ثَلَاثِ شُعَبٍ، لَا ظَلِيلٍ وَلَا يُغْنِي مِنَ اللَّهَبِ﴾ [المرسلات:30] لتدل على التهكم، والإهانة للكافرين⁽⁴⁰⁷⁾.

(404) الغويل، المهدي إبراهيم، السياق وأثره في المعنى، مرجع سابق، ص14.

(405) الغويل المهدي إبراهيم، السياق وأثره في المعنى، مرجع سابق، ص 15.

(406) الغويل، المهدي إبراهيم، السياق وأثره في المعنى، مرجع سابق، ص 20.

(407) الغويل، المهدي إبراهيم، السياق وأثره في المعنى، مرجع سابق، ص23.

لقد تحدث النحاة عن المعاني الوظيفية والصرفية التي تحرسها القرائن الصوتية كالعلامة الإعرابية، والتنغيم، والبنية الصرفية المستمدة من الأصوات، والصرف والسياق، ويعدّ كتاب سيبويه أول أثر نحويّ لهذه الجهود، فاللغة عنده لم تنفك عن ملابسات استعمالها، ومقاييس اللغة تستمد من معطيات النظام الداخليّ للبناء اللغويّ ومعطيات السياق الاجتماعيّ التي تكتنف الاستعمال اللغويّ، لقد درس سيبويه الطبيعة الاجتماعية للنشاط اللغويّ وأثرها في البنية الداخلية للغة، كما يعدّ ابن جني في كتابة الخصائص رائداً ثانياً في مجال التحليل اللغويّ السياقيّ سبق بها (فيرث) اللغويّ الإنجليزيّ، فقد عقد باباً بعنوان: "باب في أن العرب أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها وحملناه عليها"، فقد اهتم بسياق الحال، وتحليل الحدث الكلاميّ: صوتياً، وصرفياً، ونحوياً، للكشف عن الدلالة اللغوية، فقد تكلم عن الحذف، وسياق المشاهدة، فقال: وقد حذف الصفة ودلت الحال عليها... وذلك فيما حكاه عن صاحب(الكتاب) من قولهم: سير عليه بليل، وهم يريدون ليلاً طويلاً، فقد حذفت الصفة لدلالة الحال عليها⁽⁴⁰⁸⁾.

كما أشار ابن يعيش إلى أثر القرينة السياقية في جلاء المعنى، فهو يقول: "واعلم أن المبتدأ والخبر جملة مفيدة تحصل الفائدة بمجموعها، فالمبتدأ معتمد الفائدة، والخبر محل الفائدة، فلا بد منهما إلا أنه قد توجد قرينة لفظية أو حالية تغني عن النطق بأحدهما، فيحذف لدلالته عليه؛ لأن الألفاظ إما جيء بها للدلالة على المعنى، فإذا فهم المعنى بدون اللفظ جاز أن لا تأتي به، ويكون مراداً حكماً، وتقديراً⁽⁴⁰⁹⁾"، ويقول الرضيّ: "كلّ ما يغير معنى الكلام ويؤثر في مضمونه وكان حرفاً فمرتبتة الصدر كحروف النفي، وحروف التنبيه، والاستفهام"⁽⁴¹⁰⁾.

(408) الأسطل، أحمد، أثر السياق في توجيه الأحاديث الشريفة، الأسطل، أحمد، أثر السياق في توجيه الأحاديث الشريفة عند ابن حجر العسقلانيّ، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2011، ص50.

(409) ابن يعيش، شرح المفصل، تحقيق إميل بديع، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 2000، 239/1.

(410) الرضي، شرح الرضي على الكافية تحقيق يوسف حسن عمر منشورات قاريونس ليبيا بنغازي ط2، 1996، 336/4.

وقد عرف أحمد الأسطل السياق اصطلاحاً بأنه: توالي عناصر الجملة لأداء المعنى، وهو سياق النص، أو هو توالي الأحداث المؤثرة في التركيب، وهو السياق الخارجي، أو سياق الموقف⁽⁴¹¹⁾، وفي المعاجم اللغوية العربية الحديثة المتخصصة يقول محمد الخولي: إن السياق هو البيئة اللغوية المحيطة بالفونيم، أو المورفيم، أو الكلمة، أو الجملة⁽⁴¹²⁾.

وخلاصة القول: إن هناك علاقة وطيدة بين النحو والمعنى تفيد في الاستدلال بالمعنى على الوجوه الإعرابية، وترجيح وجه على آخر، وفي تحليل القواعد والأحكام النحوية، واكتشاف الأخطاء اللغوية والنحوية، وتصويبها.

أنواع السياق:

يقترح بعض اللغويين الأنواع الآتية للسياق، أهمها:

1- السياق اللغوي: أي فهم النص بوساطة استعمال المفردة في نظام الجملة، وعلاقتها بما قبلها وما بعدها، ومن هنا فالمشترك اللفظي له سياقات لغوية مختلفة ككلمة (عين) لها عدة معانٍ لا تفهم إلا من السياق اللغوي، كقولك: أصيبت عينُ زيدٍ بالرمد، وجاء الطالبُ عينُه، وشربت من عينٍ جارية، وبعث القائد عيناً في جيش العدو، والعينُ زيدٌ يسكن في العاصمة⁽⁴¹³⁾.

2- السياق العاطفي: وهو الذي يكشف عن المعنى في الوجدان، ويختلف من شخص لآخر، ويعتمد على طبيعة المتكلم، ويحدد طبيعة الكلمة المستعملة⁽⁴¹⁴⁾.

3- سياق الموقف (سياق المقام، أو سياق الحال): وهو الذي يهتم بمراقبة العلاقات الزمانية والمكانية التي يحدث فيها الخطاب، ويتكون من ثلاثة عناصر: شخصية المتكلم، والسامع، والظروف الاجتماعية المحيطة بالسياق، وأثر الخطاب في المستمعين، فمثلاً كلمة (أكل)

(411) انظر: الأسطل، أحمد، أثر السياق في توجيه الأحاديث الشريفة عند ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، ص41-45.

(412) الخولي، محمد، معجم علم اللغة النظري، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1، 1982، ص57.

(413) خضير، على حميد، دلالة السياق في النص القرآني، مرجع سابق، ص41.

(414) خضير، على حميد، دلالة السياق في النص القرآني، المرجع نفسه، ص43.

كما في قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا مَالِ هَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ﴾ [الفرقان:7]، تعني: التغذية، وفي قوله تعالى: ﴿وَأَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذُّنْبُ﴾ [يوسف:13]، تعني: الافتراس، وفي قوله تعالى: ﴿أَيُّحِبُّ أَحَدَكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ...﴾ [الحجرات:12] تعني: الغيبة⁽⁴¹⁵⁾.

وهناك مرادفات له مثل: المقام، أو القرائن الحالية، أو لسان الحال، ويتضمن: سياق الحال، والسياق الثقافي، ومساعدات الكلام، والاعتقادات المشتركة في البيئة اللغوية، والمعلومات التاريخية والجغرافية، والأعراف، والتقاليد، ففي قوله تعالى: ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ﴾ [المائدة:103]، هذه الذبائح المحرمة إشارة إلى عادات وتقاليد عند العرب قديما، يفتقر فهم النص إلى معرفتها لقرينة السياق⁽⁴¹⁶⁾.

وتعدّ فكرة المقام ومقتضى الحال من أهم جوانب البحث البلاغيّ، فقد عرفت البلاغة بأنها: مطابقة الكلام لمقتضى الحال، فالظروف والمواقف تحدد دلالة الكلام، لذا قالوا: لكل مقام مقال، إذ لا يكفي فهم المعنى المعجمي، والصوتي، والصرفي والنحوي للكلمة إذا كان المقام غير مفهوم وواضح، فالمعنى الحرفي أحيانا غير كافٍ، ولهذا ردّ الإمام عليّ مقولة الخوارج " (لا حكم إلا لله) بقوله: كلمة حق أريد بها باطل؛ إذ فهم أن الناس ربما اقتنعوا بالمعنى الحرفي لهذه المقولة، وربما غفل الناس عن المقام الحقيقي الذي ينبغي أن تفهم فيه الجملة، وكان ينبغي للناس أن يفهموا المقال في ضوء المقام⁽⁴¹⁷⁾.

ومما يؤكد أهمية المقام وأثره في تفهم المعنى ما أورده البلاغيون من شواهد في حديثهم عن خروج بعض أساليب الإنشاء عن المعاني الحقيقية لها، والتي لا تفهم إلا من خلال السياق، ومنه إفادة الأمر معنى التهديد، كقوله تعالى: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [فصلت:40]، فالأمر هنا يفيد معنى التهديد، وهو المعنى المفهوم من مقامه الخاص، وهو ما يتجدد عن طريق تأمل السياق القرآني الذي ورد فيه الأسلوب في الآية التي تصف هؤلاء الذين انطوت نفوسهم على الحقد وكرهية الإسلام وأهله، فاندفعوا يحرفون آيات الله، فالآية تقول في مقدمتها: ﴿أَفَمَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ أَمْ مَنْ يَأْتِي آمِنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ...﴾ [فصلت:40]

(415) خضير، على حميد، دلالة السياق في النص القرآني، المرجع نفسه، ص 46.

(416) الأسطل، أحمد، أثر السياق في توجيه الأحاديث الشريفة، مرجع سابق، ص366-368.

(417) حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، مرجع سابق، ص338.

4- السياق الثقافي: وهو يقتضي تحديد المحيط الثقافي والاجتماعي الذي استخدمت فيه الكلمة، فكلمة (جذر) لها عند المزارع معنى، واللغوي معنى آخر، والرياضي معنى آخر⁽⁴¹⁸⁾.

5- السياق الصوتي: ويقصد به التنغيم والنبر، ولتنغيم ارتفاع الصوت وانخفاضه عند التعبير عن المعنى المراد، كقول الحطيئة:

دع المكارم لا ترحل لبغيتها واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسي

فالظاهر من قوله (الطاعم الكاسي) أنه مدح، لكن المعنى بالتنغيم يدل على الهجاء، وكذلك السياق في قوله: لا ترحل لبغيتها، واقعد، مما يرجح أنه هجاء، وليس مدحاً⁽⁴¹⁹⁾، وفي قوله تعالى: ﴿لِيَأْكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ أَفَلَا يَشْكُرُونَ﴾ [يس:35]، فقد فسرت (ما) بأنها استفهامية، أو مصدرية، أو نافية، أو موصولة، والسياق الصوتي يحدد معنى ذلك، فإذا ارتفع كانت نافية، وإذا انخفض كانت مصدرية، وإذا كان بينَ بينَ كانت استفهامية⁽⁴²⁰⁾.

6- السياق الاجتماعي: فمن المعلوم أن اللفظة ظاهرة اجتماعية إنسانية، والنشاط اللغوي يتفاعل مع النشاط الاجتماعي، لذا فالمجتمع يشكل بيئة لغوية نشطة، وإطاراً لها تنطبع بطابعه، وهذا الإطار يسمى السياق الاجتماعي، ويشمل مكونات المجتمع من عادات وتقاليد، وأفكار، وثقافات، لذا لا يمكن قبول المعنى أو فهمه دون الإحاطة بسياقه الاجتماعي الذي نشأ فيه⁽⁴²¹⁾.

أثر السياق في توجيه بعض الظواهر اللغوية:

لا يمكن تحديد المعنى من خلال الدراسة التركيبية فقط، فقد تكون الجملة صحيحة نحويًا، لكنها خاطئة دلاليًا، كما في الجملتين الآتيتين: أنقذ الشرطيُّ الهواءَ، لمْ جاءَ الولدُ باكياً، فالجملة الأولى صحيحة نحويًا، لكنها خاطئة سياقياً، على عكس الثانية، وتعدّ علاقة السياق

(418) خضير، على حميد، دلالة السياق في النص القرآني، مرجع سابق، ص 47.

(419) خضير، على حميد، دلالة السياق في النص القرآني، المرجع نفسه، ص 73.

(420) خضير، على حميد، دلالة السياق في النص القرآني، المرجع نفسه، ص 73.

(421) الغويل، المهدي إبراهيم، السياق وأثره في المعنى، مرجع سابق، ص 137.

بالمعنى المعجمي علاقة المحدد والمخصص للمعنى المقصود، لذلك فإن دلالة السياق لها أهمية كبرى في فهم المعنى، وتبين الغامض، وترجيح الأقوال، ونقل المعنى إلى معانٍ آخر قد تكون معاكسة للمعنى الأصلي، لذا فإن المعنى المعجمي للكلمة لا يكفي لفهم المعنى، ولا بد من استحضار السياق: الداخلي، والخارجي⁽⁴²²⁾، ففي الحديث: "أن سعدا كان لا يقسم بالسوية، ولا يمشي في السرية، ولا يعدل في القضية، والسرية تعني مجموعة من الجنود، ويحتمل أن تكون صفة لمحذوف تقديره: لا يسير بالطريقة السرية أي العادلة، والقول الأول أولى، لقوله بعد ذلك: ولا يعدل، ومنه في أثر السياق في توجيه دلالة التضاد والتقابل، فالتضاد في الاصطلاح هو استعمال اللفظ على الشيء وضده، وهو من خصائص العربية، كالجون للأسود والأبيض، والناهل للعطشان والريان⁽⁴²³⁾، يقول اللغويون إن التضاد نوع من العلاقة بين المعاني، فبمجرد ذكر الأسود يستحضر الأبيض ذهنياً، فعلاقة الضدية من تداعيات المعاني، وهناك فرق بين التضاد في علم الدلالة وعلم البلاغة، ففي البلاغة يعني الطباق، ومعناه أن يأتلف في اللفظ ما يضاد المعنى، ويسمى أيضاً التقابل: كالأبيض والأسود.

كما يؤدي التنغيم الصوتي والنبر دوراً مهماً في إبراز صيغة النفي الضمني، وبخاصة في الاستفهام الإنكاري، وذلك إذا وقع بعد الهمزة فعلٌ ماضٍ⁽⁴²⁴⁾، ففي قوله تعالى: ﴿قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَكَفَرْتَ بِالَّذِي خَلَقَكَ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ سَوَّاكَ رَجُلًا﴾ [الكهف: 37]، إذ يلاحظ استخدام الهمزة للإنكار؛ إضافة إلى تقبيح الفعل أو القول، والتعجب من فاعله أو قائله، وقد يفيد الاستفهام بالهمزة الاستهزاء والتهكم، كقوله تعالى لإبليس: ﴿أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْعَالِينَ﴾ [ص: 75]، والاستفهام بالهمزة التي يليها الفعل الدال على الأمن يفيد التهديد والوعيد، كقوله تعالى: ﴿أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ...؟﴾ [الأعراف: 99]، وقوله تعالى: ﴿أَفَأَمِنُوا أَنْ تَأْتِيَهُمْ غَاشِيَةٌ مِّنْ عَذَابِ اللَّهِ...﴾ [يوسف: 107]، وقد يكون للهمزة مذهب آخر مع ما يليها من الأفعال، كما يقول الجرجاني: "ولها مذهب آخر، وهو أن يكون لإنكار أن يكون الفعل قد كان من أصله⁽⁴²⁵⁾"، كما في قوله تعالى: ﴿أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُم بِالْبَنِينَ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِنَاثًا إِنَّكُمْ لَتَقُولُونَ قَوْلًا عَظِيمًا﴾

(422) الأسطل، أحمد، أثر السياق في توجيه الأحاديث الشريفة، مرجع سابق، ص 285.

(423) الأسطل، أحمد، أثر السياق في توجيه الأحاديث الشريفة، المرجع نفسه، ص 324.

(424) عبد الرحيم، عبد الجليل، لغة القرآن الكريم، مكتبة الرسالة الحديثة، عمان، ط 1، 1981، 280.

(425) الجرجاني، دلائل الإعجاز، مصدر سابق، ص 153.

[الإسراء:40]، وقد عدّ العلماء المعاصرون التنغيم من قرائن الكشف عن المعنى، ومن الأمثلة التي تدل على الاستفهام باستخدام التنغيم قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاتَ أَزْوَاجِكَ؟﴾ [التحریم:1]، فلولا التنغيم الخاص في قوله تعالى: (تَبْتَغِي مَرْضَاتَ أَزْوَاجِكَ) لما أدرك السامع معنى الاستفهام الذي يحمل معنى العتاب، وعلى العكس من ذلك قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْئًا مَّذْكُورًا﴾ [الإنسان:1]، فعلى الرغم من وجود (هل) الاستفهامية إلا أن التنغيم الخاص يخرجها إلى معنى التقرير والإثبات؛ أي أن التنغيم الخاص بالنفي والإنكار يدخل على عبارة الاستفهام بأكملها فيبدو للسامع نفيًا⁽⁴²⁶⁾.

دلالات السياق في الظواهر النحوية، ومنها:

1- الحذف والسياق: يقول عبد القاهر الجرجاني عن الحذف: "هو باب دقيق المسلك، لطيف المآخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح أحيانا من الذكر، والصمت عن الإفادة⁽⁴²⁷⁾"، ففي قوله تعالى: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبِ الرِّقَابِ﴾ [محمد:4] ففي هذه الآية حذف الفاعل والمفعول به، وأقام المصدر مقامهما، إذ تقديره: فاضربوا الرقاب ضربا، وفيه إيجاز وقيمة فنية، تلائم طبيعة الموقف والسياق الذي قيل فيه، وما تفيده الفاء من القوة والنفوذ والسرعة، وكقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَن تَمِيدَ بِهِمْ﴾ [الأنبياء:31]، والمعنى: أن لا تميد بكم، ويستعمل الحذف للإيجاز، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَسْأَلِ الْقَرْيَةَ...﴾ [يوسف:82]، والمعنى: وأسأل أهل القرية، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ...﴾ [الرعد:31]، والمعنى: ما آمنوا، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ لَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ﴾ [النور:10]، والمعنى لعاقبكم على معاصيكم.

(426) انظر: العاني، سلمان حسن، التشكيل الصوتي في اللغة العربية، ترجمة ياسر الملاح، مراجعة محمد غالي،

النادي الأدبي الثقافي، جدة، السعودية، ط1، 1983، 139-147.

(427) الجرجاني، دلائل الإعجاز، مصدر سابق، ص 177.

2- العطف والسياق: سواء أكان العطف على المفرد أو الجملة، وما يقع من المشاركة في الحكم

الإعرابي⁽⁴²⁸⁾، قال تعالى: ﴿أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ مِهَادًا، وَالْجِبَالَ أَوْتَادًا، وَخَلَقْنَاكُمْ أَزْوَاجًا﴾ [النبأ:6-8].

3- دلالة السياق في الحروف: فقد قسّم النحاة الحروف إلى تقسيمات أهمها: حروف المباني المكونة

للکلمة، وحروف الإطلاق أو العلة، وحروف الزيادة لغرض معنوي، وحروف المعاني التي تفيد معنى جديداً لما اتصلت به⁽⁴²⁹⁾، وانقسم علماء اللغة قديماً إلى طائفتين: إحداها ترى أن الحروف كلمات وظيفية تعبر عن علاقات داخلية بين أجزاء الكلمة، وهي علاقات سياقية لها أثر نحويّ أكثر منه لغوي، فالحروف لا تمتلك عندهم معنى معجمياً، بل لها وظيفة خاصة مع غيرها، وثانيتهما: ترى أن الحروف تدل على معانيها في نفسها، فحين تقول (إلى) تعني بلوغ الغاية، و(على) للعلو، لكن فهمها مقيد بالسياق، فتأتي (أو) بمعنى (بل) كما في الحديث فقال: أو مسلماً، أو للشك⁽⁴³⁰⁾، وذكر أبو حيان الأندلسي أن (لو) تأتي: مصدرية، وشرطية، وكان سيقع لوقوع غيره، وللتمني، وكل منها يخضع معناه للسياق، ففي قوله صلى الله عليه وسلم: "نعم الرجل عبد الله لو كان يقوم الليل"، فالسياق يدل على أن (لو) للتمني⁽⁴³¹⁾.

4- أثر السياق في الدلالة على الزمن: فقد قسّم سيبويه الزمان إلى: ماض، وحاضر، ومستقبل، فالماضي

ما يدلّ على الزمن الماضي، والمضارع ما يدلّ على الحاضر والمستقبل، يقول سيبويه وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع، وبناء عليه فقد قسم النحاة الفعل على أساس الزمن الفلسفي، وخصوصاً كل زمن بصيغة معينة هو معناها في حالة الإفراد والتساوق على السواء، وهناك علاقة بين الزمن النحويّ والزمن الصرّي، فالزمن الصرّي يستفاد من صيغة الفعل، ويبدو قاطعاً في دلالة كل صيغة على معناها الزمنيّ، كالآتي:

1- صيغة فعل: وقبيلها تفيد وقوع الحدث في الزمن الماضي.

2- صيغة يفعل: وقبيلها تفيد وقوع الحدث في زمن الحال والاستقبال.

(428) الغويل، المهدي إبراهيم، السياق وأثره في المعنى، مرجع سابق، ص100.

(429) الأسطل، أحمد، أثر السياق في توجيه الأحاديث الشريفة، مرجع سابق، ص145.

(430) الأسطل، أحمد، أثر السياق في توجيه الأحاديث الشريفة، مرجع سابق، ص157.

(431) الأسطل، أحمد، أثر السياق في توجيه الأحاديث الشريفة، المرجع نفسه، ص176.

3- صيغة افعال: وقبلها تفيد وقوع الحدث في زمن الحال والاستقبال.

أما الزمن النحويّ فهو وظيفة الفعل التي يؤديها في السياق، وتؤدي القرائن الحالية والمقالية دوراً كاملاً في تحديد الزمن⁽⁴³²⁾، وقد يتحول الماضي إلى المضارع في السياق، كقوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ، وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا، فَسَبِّحْ...﴾ [النصر:1] فالفعل (جاء) دلالة الزمنية ماضية، لكن السياق يدل على الحال والاستقبال، وقد يدل الماضي على المستقبل أيضاً إذا دل على الدعاء، كقوله تعالى: ﴿قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾ [التوبة:30]، وكقولك: وفقك الله، وركاك الله، وصلى الله عليه وسلم، ورضي الله عنه، ورحمه الله، ويأتي الماضي منفياً للدلالة على المستقبل، والدعاء، نحو: لا رعاك الله، لا قدر الله، وقد يجيء المضارع للدلالة على حدث قد مضى؛ إذ قرر علماء البلاغة أن المضارع في هذه الحالة يقصد به استحضار الصورة للحدث الماضي، كأنه مشاهد وبارز للعيان، كما في الحديث: "أن النبي كان إذا اغتسل بدأ بيديه، ثم يتوضأ.." فالانتقال من الماضي إلى المضارع واضح هنا، وقوله صلى الله عليه وسلم: "إذا أسلم العبد يكفر الله سيئاته"، ومن المعلوم في كتب العربية أن المستقبل يؤكد بالظرف (أبداً) بينما الماضي يؤكد بالظرف (قط)، ويقرر النحاة قاعدة سياقية وهي أن الماضي إذا وقع في تركيب الشرط دل على الاستقبال⁽⁴³³⁾.

أثر السياق في دقة التعبير عن المعاني، كما في الآتي:

- (ما زال، وما برح، وما فتئ، وما انفك) تفيد استمرار الفعل، واتصاله بزمن الخبر، نحو: ما زالت الشمس طالعة، فهي طالعة إلى زمن المتكلم، يقول الأشموني: "معنى ما زال، وما برح، وما فتئ، وما انفك ملازمة الخبر المخبر عنه على ما يقتضيه الحال، كقولك: ما زال زيد ضاحكاً"، وجاء في شرح ابن يعيش: أما في أوله منها حرف نفي، نحو ما زال وأخواتها، فهي تدخل على المبتدأ والخبر فترفع الأول وتنصب الثاني، ومعناها الإيجاب، وإن كان أولها حرف نفي، وذلك أن هذه الأفعال معناها النفي، ف(زال، وبرح، وانفك، وفتئ) كلها خلاف الإثبات، فإذا دخل حرف النفي نفي البراح، فعاد إلى الإثبات، وخلاف الزوال، ولهذا المعنى لم تدخل إلا على الخبر، فلا يجوز قولك: لم يزل زيد قائماً، كما لم يجز: ثبت زيد إلا قائماً، ويوافقه الرضي في شرح الكافية بقوله:

(432) الأسطل، أحمد، أثر السياق في توجيه الأحاديث الشريفة، المرجع نفسه، ص257.

(433) الأسطل، أحمد، أثر السياق في توجيه الأحاديث الشريفة، مرجع سابق، ص258.

وإنما أفاد دخول النفي على النفي دوام الثبوت؛ لأن نفي النفي إثبات، وإذا قيّدت نفي الشيء بزمان وجب أن يعمّ ذلك النفي ذلك الزمان كله، بخلاف الإثبات، فثمة فرق بين قولك: ما زلت تطلع، بمعنى: بقيت مطلعاً، وقولك: لا تزال تطلع؛ أي أنك ستستمر في الاطلاع في المستقبل، لقوله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ يَقَاتِلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ﴾ [البقرة:217]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَى خَائِنَةٍ مِنْهُمْ...﴾ [المائدة:13]، وقوله تعالى: ﴿فَلَنْ أُبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي...﴾ [يوسف:80]؛ أي لن أترك الأرض من التزك والذهاب⁽⁴³⁴⁾، وأما القول في (ما دام) فـ(ما) هنا ليست نافية؛ لأن (دام) تفيد الاستمرار والثبات، و(ما) هنا مصدرية، إذ لا يتم المعنى وحدها دون أن يسبقها كلام، نحو: لا أذهب ما دام محمد حاضراً؛ أي مدة دوام حضور محمد⁽⁴³⁵⁾.

- وأما في التقديم والتأخير ففي قولك : كان محمد قائماً، وذلك إذا كان المخاطب خالي الذهن، ومحمد كان قائماً؛ لإفادة الاختصاص والاهتمام إذا ظن غيره قائماً.

- (ليس) استعملت عند العرب فعلاً ماضياً؛ إذ أسندت إليها الضمائر، وتستعمل لنفي الحال عند الإطلاق، نحو: ليس زيد قائماً؛ أي الآن، ويمكن أن يطلق نفيها في المستقبل، كقوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ...﴾ [هود:8]؛ أي في المستقبل، وقوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ﴾ [التين:8]، فهي في الماضي والحاضر والمستقبل⁽⁴³⁶⁾.

- (ما) تنفي الجملة الاسمية والفعلية⁽⁴³⁷⁾، فإن دخلت على الاسمية كان نفيها للحال، إلا إذا قيّدت، قال تعالى: ﴿وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ﴾ [البقرة:167]، أي في المستقبل، وقد تكون للماضي، نحو: ما زارني سعيد بل خالد، وإذا دخلت على المضارع خلصته للحال، والصواب أنها تكون لغير الحال، فقد تدل على الاستمرار، كقوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران:7]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا يَعِدُهُمُ الشَّيْطَانُ إِلَّا غُرُورًا﴾ [النساء:120]، وقد تنفي الماضي، كقوله تعالى: ﴿مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ﴾ [المائدة:19]،

(434) السامرائي، فاضل، معاني النحو، مرجع سابق، 221/1.

(435) السامرائي، فاضل، معاني النحو، المرجع نفسه، 224/1.

(436) السامرائي، فاضل، معاني النحو، مرجع سابق، 228/1.

(437) السامرائي، فاضل، معاني النحو، المرجع نفسه، 163/4.

وأما (ما) العاملة عمل (ليس) فتتفي الحال، ويدخل على خبرها الباء الزائدة كما في (ليس)، والصحيح أنها كـ (ليس) تنفي الحال عند الإطلاق، وإذا قيّدت فهي حسب التقييد، ففي قوله تعالى: ﴿وَمَا هُمْ عَنْهَا بِغَائِبِينَ﴾ [الأنفطار:16]، فهي للاستقبال، ويرى فاضل السامرائي أن (ما) أقوى في النفي من ليس⁽⁴³⁸⁾.

- (إن) تدخل على الجملة الاسمية والفعلية، فإن دخلت على الاسمية كانت لنفي الحال، وقد تكون للاستقبال، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِّنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريم:71]، وهي للنفي إذا تبعها (إلا) الاستثنائية، كقوله تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ إِلَّا كَذَّبَ الرُّسُلَ فَحَقَّ عِقَابٌ﴾ [ص:14]، وهنا تفيد الماضي، والقصر⁽⁴³⁹⁾.

- (لات) يرى الجمهور أنها مركبة من (لا) النافية وتاء التأنيث، على شاكلة ثمت، وربت، وقد أدخلت التاء للمبالغة في النفي، كما قالوا في علامة، وفهامة، ونسابة، ورحالة، ولا يليت لغة بمعنى نقص، وهي لنفي الوقت، ففي قوله تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص:3]؛ أي ليس الحين أو الزمن زمن مهرب وفرار، وقول الشاعر: ندم البغاة ولات حين مندم..... يقول السامرائي: أي ليس الساعة ساعة ندم⁽⁴⁴⁰⁾.

- (كاد): تستعمل (كاد) لمقاربة حصول الفعل، وأما نفيها (ما كاد) فقد ذهب قسم من النحاة إلى أن كاد إثباتها نفي ونفيها إثبات⁽⁴⁴¹⁾، فإن قلت: (كاد يفعل) فإنك تثبت المقاربة ولم تثبت الفعل، وأما (ما كاد يفعل) فإنك تنفي مقاربة الفعل وتنفي حصول الفعل، أي لم يفعله، ولم يقرب من فعله، والنحاة متفقون في معنى الإثبات، مختلفون في معنى النفي⁽⁴⁴²⁾، جاء في الكشاف في قوله تعالى: ﴿يَتَجَرَّعُهُ وَلَا يَكَادُ يُسِيغُهُ...﴾ [إبراهيم:17]؛ أي يتكلف جرعه، ولا يكاد يسيغه، ودخلت كاد للمبالغة، يعني: ولا يقارب أن يسيغه⁽⁴⁴³⁾، وجاء في الأشموني: "لم يكذب يبيكي: معناه لم يقارب البكاء، فمقاربة البكاء منفية، ونفي البكاء أبعد من انتفائه عند ثبوت المقاربة⁽⁴⁴⁴⁾".

(438) السامرائي، فاضل، معاني النحو، المرجع نفسه، 230/1.

(439) السامرائي، فاضل، معاني النحو، المرجع نفسه، 70/4.

(440) السامرائي، فاضل، معاني النحو، المرجع نفسه، 236/1.

(441) السامرائي، فاضل، معاني النحو، المرجع نفسه، 252/1.

(442) السامرائي، فاضل، معاني النحو، المرجع نفسه، 252/1.

(443) الزمخشري، الكشاف، مصدر سابق، 175/1.

(444) الأشموني، شرح الأشموني، مصدر سابق، 269-268/1.

- (ليت) للتمني الذي يكون في المستحيل، نحو: ليت الشباب يعود، وفي الممكن غير المتوقع، نحو: ليت سعيدا يسافر معنا، فإن كان متوقعا دخل في الترجي، ولا يكون في الواجب حصوله، نحو: ليت غداً آتٍ، وأما قولهم: ليت شعري هل أعود إلى الأهل فإن خبر ليت محذوف تقديره حاصل، و(الشعر) هنا من الشعور والفتنة، وذهب بعضهم أن(هل) وما بعدها خبر ليت، والأرجح أنه من باب حذف الخبر وجوبا؛ لأنه كون عام، ومفهوم السياق: أي ليت إدراكي حاصل، كقوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ:31].

- القول في(إمّا): تدخل (ما) على إن فتكفها عن العمل؛ لتفيد الحصر، واختلف النحاة في(ما) فزعم درستويه أن(ما) اسم مبهم بمنزلة ضمير الشأن، وزعم جماعة من البلاغيين أن (ما) الكافة التي مع(إن) نافية لإفادة القصر والحصر، و(إن) للإثبات، و(ما) نفي، فلا يجوز أن يتوجّها إلى شيء واحد، والصواب أن (إنّ) للتوكيد، وليست (ما) للنفي، بل بمنزلة ليتها، ولعلما... وجاء في لسان العرب: ومعنى (إمّا) إثبات لما يذكر بعدها، ونفي لما سواه، نحو: إمّا يدافع عن أحسابهم أنا ومثلي، والمعنى: ما يدافع عن أحسابهم إلا أنا ومن هو مثلي، وإن زدت على(إن) (ما) صار للتعين، كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ...﴾ [التوبة:60]؛ لأنه يوجب إثبات الحكم للمذكور ونفيه عما عداه⁽⁴⁴⁵⁾.

واستدل أبو علي الفارسي على إفادة (إمّا) الحصر، نحو قولهم: إمّا يفعل هذا أنا، ولو لم تكن للإثبات والنفي لم يصح هذا؛ لأنك تقول: أفعل هذا، ولا تقول: يفعل هذا أنا، و(إمّا) ههنا بمنزلة النفي، وإلا فكأنك قلت: ما يفعل هذا إلا أنا، وجاء في الإتيان قول الجمهور: على أنها للحصر، واستدل المثبتون بقوله تعالى: ﴿قَالَ إِنَّمَا يَأْتِيكُمْ بِهِ اللَّهُ...﴾ [هود:33]، فإنه إمّا تحصل مطابقة الجواب إذا كانت (إمّا) للحصر؛ ليكون معناها: لا آتيكم به أنا، إمّا يأتي به الله، وقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي﴾ [الأعراف:187]، أي لا أعلمها، وإمّا يعلمها الله؛ إذ لا يستقيم معناها في الآيات إلا بالحصر⁽⁴⁴⁶⁾.

- (لا): وهي أقدم حروف النفي في العربية، تدخل على الأسماء والأفعال⁽⁴⁴⁷⁾، وقد أنكر كثير من النحاة أعمالها عمل (ليس)، وأما في الشاهد:

(445) ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق، مادة: أنن.

(446) السيوطي، الإتيان في علوم القرآن، مصدر سابق، 49/2.

(447) السامرائي، فاضل، معاني النحو، المرجع نفسه، 175/4.

تعزّ فلا شيء على الأرض باقيا ولا وزرٌ مما قضى الله واقيا

فيقول فاضل السامرائي: إن (لا) هذه تنفي الجنس برجحان، ويحتمل أن يكون نفيها للوحدة، ولا فرق بين قولك: لا رجلٌ حاضرٌ، وقولك: لا رجلٌ حاضرًا، فإن كليهما لنفي الجنس، ومن ظن أن العاملة عمل ليس لا تكون إلا للوحدة كان مخطئا⁽⁴⁴⁸⁾، وتأتي (لا) غير عاملة مع إفادتها النفي، وذلك إذا كانت عاطفة سبقها إثبات، أو أمر، فهي تنفي الحكم عن المعطوف، كقولك: زيد قاعد لا قائم، أو اقرأ القرآن لا الشعر، ولم ترد في القرآن عاطفة، وإنما جاءت لتوكيد النفي، كقوله جل شأنه: ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ...﴾ [المائدة:103]، وتأتي جوابا منفيا لسؤال، وتسمى (لا) الجوابية، كقولك: هل تجيد الخط؟ فتقول: لا، ولم ترد في القرآن هكذا.

- (لا) النافية للجنس: العاملة عمل إن وأخواتها، تدخل على النكرة فتنتفيها نفيًا عامًا، ويكون اسمها مبنيا على الفتح، أو منصوبا، بشرط أن لا تتكرر، وفرقوا بينها وبين (لا) النافية للوحدة العاملة عمل ليس، ففي قولك: (لا رجلٌ ههنا) فقد نفيت أن يكون أحد من جنس الرجال هناك، واستغرقت في النفي جنس الرجال عامة، بخلاف قولك: لا رجلٌ ههنا، فإنها محتملة لنفي الجنس ونفي الوحدة، وليست نصًّا في أحدهما، وقد أخطأ من قال: إنها لا تنفي إلا الوحدة، بل هي لنفي الجنس برجحان⁽⁴⁴⁹⁾، فإنك إذا قلت: لا رجلٌ ههنا يحتمل أنك نفيت جنس الرجال، أو نفيت الواحد منهم.

وجاء في مغني اللبيب: إذا قيل: لا رجلٌ في الدار بالفتح تعين كونها نافية، ويقال في توكيده: بل امرأة، وإن قيل بالرفع: تعين عملها عمل ليس، وامتنع كونها مهملة، وإلا تكررت، واحتمل أن تكون لنفي الجنس، ونفي الوحدة أيضا، ويقال في توكيده: بل رجلان، وبهذا يتضح أن (لا) التي للجنس من التعبيرات النصية، والمشبهة بـ (ليس) من التعبيرات الاحتمالية؛ إذ تحتمل أكثر من معنى⁽⁴⁵⁰⁾.

- (لا سيما): سيّ بمعنى مثل، وهي تعبير معناه: لا مثل، تقول أحب أصدقائي لا سيما محمد، معناه: ولا مثل محمد؛ أي أن محبة محمد تفوق غيره،

(448) السامرائي، فاضل، معاني النحو، المرجع نفسه، 1/235.

(449) السامرائي، فاضل، معاني النحو، المرجع نفسه، 1/332.

(450) السامرائي، فاضل، معاني النحو، المرجع نفسه، 1/333.

ومن هنا يتضح أن لا سيما تعبير يقصد به التنبيه على أوليته في الحكم، فهي تدل على التفضيل بهذا المعنى، وقد يتبعها شرط أو ظرف فتكون بمعنى خصوصاً، تقول: محمد كريم إذا أتيت صباحاً، أي وبخاصة في هذا الوقت، وذهب بعض النحاة إلى أنها تدل على الاستثناء، ويرى آخرون عكس ذلك؛ لن ما بعدها داخل في حكم ما قبلها⁽⁴⁵¹⁾.

- الاستثناء: يعرف بأنه الإخراج بـ (إلا) أو إحدى أخواتها لما كان داخلاً أو منزلاً منزلة الداخل، ومنه الاستثناء المفرغ: وهو ما لم يذكر فيه المستثنى منه، نحو: ما نجح إلا محمد، ولا يكون هذا الاستثناء عند أكثر النحاة إلا في غير الموجب (المسبوق بنفي، أو نهي، أو استفهام)، كقوله تعالى: ﴿هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ [الأنبياء:3]، وقولك: لا تضرب إلا المقصر، ولا يجوز وقوعه في الموجب، فإذا استقام المعنى في الموجب صح، كأن تكون هناك قرينة على إرادة جماعة مخصوصة، كقولك: قام إلا محمد، وذلك إذا كنت تستثني محمداً من مجموعة مخصوصة، وقولك: قرأت إلا يوم الخميس، وذلك إذا خصت يوم الخميس من أسبوع معين⁽⁴⁵²⁾، ويجوز التفرغ في موجب مؤول بالنفي، كقوله تعالى: ﴿قَابَى أَكْثَرُ النَّاسِ إِلَّا كُفُورًا﴾ [الفرقان:50]، وقوله تعالى: ﴿وَيَأْتِي اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ﴾ [التوبة:32]، وقوله تعالى: ﴿قَالَ مَعَاذَ اللَّهِ أَنْ نَأْخُذَ إِلَّا مَنْ وَجَدْنَا مَتَاعَنَا عِنْدَهُ﴾ [يوسف:79]، أي لا نأخذ إلا من وجدنا متاعنا عنده⁽⁴⁵³⁾، والاستثناء المفرغ غالباً ما يفيد القصر، يقول صاحب المقتضب: وإما احتجت إلى النفي والاستثناء لأنك إذا قلت: جاءني زيد فقد يجوز أن يكون معه غيره، وأما قولك: ما جاءني إلا زيد فقد نفيت المجيء كله إلا مجيء زيد⁽⁴⁵⁴⁾.

ويرى فاضل السامرائي أن (إلا) سواء للتفرغ أو غيره تفيد الاختصاص، فإذا قلت: قام الرجال إلا خالدًا فقد أثبت القيام لجميع الرجال، ونفيت عن خالد حصراً، وعلى العكس تماماً إذا قلت: ما قام إلا خالد⁽⁴⁵⁵⁾، والقصر في التفرغ (بالنفي والاستثناء) أعم وأشمل من غيره الذي يكون بإثماً، أو بحرف العطف (لا)، أو بالتقديم والتأخير.

(451) السامرائي، فاضل، معاني النحو، مرجع سابق، 353/1.

(452) السامرائي، فاضل، معاني النحو، المرجع نفسه، 214/2.

(453) السامرائي، فاضل، معاني النحو، المرجع نفسه، 214/2.

(454) المبرد، المقتضب، مصدر سابق، 398/4.

(455) السامرائي، فاضل، معاني النحو، مرجع سابق، 215/2.

- (غير): كلمة تفيده المغايرة، أي مغايرة مجرورها لموضوعها إما ذاتاً أو صفة، ولهذا حملت على معنى إلا في الاستثناء الذي يفيد المغايرة أيضاً، فإذا قلت: حضر الرجال إلا خالداً، فإن (إلا) هنا تفيده المغايرة نفياً وإثباتاً، وقد تستعمل غير في مواطن لا تصلح فيها إلا؛ إذ لا تفيده الاستثناء، كأن تقول: خالد غير لئيم، وقولك لماذا تعاقبني بغير حق، وقد تفيده الاستثناء، نحو: أقبل الطلاب غير زيدٍ، فتعرب إعراب المستثنى بـ(إلا)، ولا يجوز أن تحلَّ (غير) محلَّ (إلا) كما في قولك: ما جئت إلا طلباً للعلم؛ لأن المفعول له لا يكون إلا مصدراً، و(غير) ليست كذلك⁽⁴⁵⁶⁾.

وكلمة (غير) - وإن دخلها معنى الاستثناء- قد تحمل معناها الخاص، فلا تطابق معنى (إلا) تماماً، ففي قولك: (ما قام إلا محمداً، وما قام غيرُ محمدٍ) الجملتان ليستا متطابقتين في المعنى، ففي الأولى أثبتَّ القيام لمحمد وحده، ونفيته عما سواه، وفي الثانية تحمل المعنى السابق، وغيره، وهو أن غير محمد لم يقم، فيكون النفي عن غير محمد⁽⁴⁵⁷⁾، وإذا كان ما بعد (إلا) هو المقصود بالاستثناء ويدور الحكم عليه إلا أن غيره قد يدور الكلام عنها، أو عما بعدها، ففي قولك: لا يدخل الجنة إلا المسلم فقد حصرت دخول الجنة في المسلم فقط، وأما قولك: لا يدخل الجنة غير المسلم فتفيد المعنى الأول، وقد تفيده أن غير المسلم لا يدخل الجنة أيضاً⁽⁴⁵⁸⁾، وقولك: لا تعبد إلا الله فيه أمر بعبادة الله وحده، وأما قولك: لا تعبد غيرَ الله ففيه المعنى الأول، وقد يكون النهي عن عبادة غير الله من الأصنام والطواغيت، جاء في الإيضاح: "واعلم أن حكم (غير) حكم إلا في إفادة القصرين: قصر الصفة على الموصوف، وقصر الموصوف على الصفة"⁽⁴⁵⁹⁾ والحقيقة أن غير لا تفيده ما تفيده إلا تماماً كما لاحظنا؛ فلا تفيده القصر نصاً، أما غير فتفيده تضمناً، عكس إلا، إذ يجوز التفريغ بغير في الإثبات، فتقول: قام غير محمد، ولا تقول: قام إلا محمداً، لذا فهما لا تتطابقان تماماً⁽⁴⁶⁰⁾.

وقد تأتي (غير) لنفي المضاف إليه، نحو قول المعري: غيرٌ مُجدٍ في ملتي واعتقادي.....، وتأتي صفة

كقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ وَعَدُّ غَيْرٍ مَّكَذُوبٍ﴾ [هود:65]، وخبراً،

(456) السامرائي، فاضل، معاني النحو، مرجع سابق، 216/2.

(457) السامرائي، فاضل، معاني النحو، المرجع نفسه، 227/2.

(458) السامرائي، فاضل، معاني النحو، المرجع نفسه، 228/2.

(459) القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، مصدر سابق، 47/3.

(460) السامرائي، فاضل، معاني النحو، مرجع سابق، 233/2.

كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ﴾ [الزخرف:18]، وحالا، كقوله تعالى: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ﴾ [الأنعام:145]، وفاعلا، نحو: رماك غير رام، وهجاك غير شاعر، ومفعولا به، نحو: خاصمت غير كفء، ومجرورا، كقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ﴾ [الأعراف:146]، وغير ذلك⁽⁴⁶¹⁾.

- (ليس، لا يكون): استعملنا للاستثناء في المذكر والمؤنث، تقول: جاء الرجال ليس ولا يكون محمداً، وحضرت النساء ليس ولا يكون هنداً، ولا تقول: ليست هنداً، ولا ليسوا، أو لا يكونون، ولا يستعملان في الاستثناء المفرغ، فلا تقول: ما حضر ليس محمداً، ولا تقول: ما مررت ليس بخالد، ولا تقول: حضرت ليس طلباً للعلم، وفي المعنى لا يطابقان (إلا)؛ لأنهما في الأصل للنفي، ومن هنا فإن الاستثناء بـ(ليس، ولا يكون) نفي لما تصوره المخاطب، ففي قولك: (حضر الطلاب ليس سعيداً) كأن المخاطب تصور أن سعيداً هو الذي حضر فتنفي عنه ذلك، فهي للنفي متضمنة معنى الاستثناء⁽⁴⁶²⁾.

- (خلا، عدا): في الأصل أفعال لازمة، تقول: خلا المكان يخلو خلواً، إذا لم يكن فيه أحد، وقد استعمل متعدياً في قولهم: افعل ذلك وخلاك ذم؛ أي سقط عنك الذم⁽⁴⁶³⁾، فهو إذاً فعل متصرف من الخلو ضمناً معنى الاستثناء، وهو في الأصل فعلٌ لازم استعمل متعدياً، وفي الاستثناء ليكون المستثنى به على صورة المستثنى بـ(إلا)، وبعض العرب يستعمله حرف جرّ، والصواب أنها ليست حروفاً كـ(إلا) - كما يرى فاضل السامرائي - لظنه أنه لا يصح التفريغ بها، فلا تقول: ما حضر خلا محمداً، وفي قوله تعالى: ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا...﴾ [الأنعام:59]، فلا يصحّ خلا يعلمها، وفي قولك: جاء الرجال خلا محمداً معناه: جاءوا خلواً محمد من المجيء، أو خلّوهم من محمد، وذلك إذا عدنا الخلو مصدراً، وهذا معنى: جاء الرجال ما خلا محمداً⁽⁴⁶⁴⁾.

- (حاشا): كلمة تنزيه، والحشا تعني الناحية، والطرف، وقولهم: حاشا لله تنزيهاً لله تعالى من كل نقص أو سوء، وهي في الاستثناء كذلك، جاء في الكشاف: في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَيْتَهُ أُكْبِرْتَهُ وَقَطَّعْتَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ﴾ [يوسف:31]،

(461) السامرائي، فاضل، معاني النحو، المرجع نفسه، 4/181.

(462) السامرائي، فاضل، معاني النحو، مرجع سابق، 2/234.

(463) ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق، مادة: خلو.

(464) السامرائي، فاضل، معاني النحو، مرجع سابق، 2/235.

تعني (حاش لله) اعتذار ونفي عما بدر منهن، و(حاشا) كلمة تفيد معنى التنزيه في باب الاستثناء، تقول: أساء القوم حاشا زيدي، وهي حرف جر، فوضعت موضع البراءة⁽⁴⁶⁵⁾؛ أي تبرئة المستثنى مما نسب إلى المستثنى منه، ولا تستعمل إلا في التنزيه، فلا تقول: قام القوم حاشا زيدي؛ لأن القيام ليس من مواطن التنزيه، إلا إذا كان قيام سوء⁽⁴⁶⁶⁾.

- (أم): وهي على ضربين: إما متصلة إذا تقدمها همزة استفهام تفيد التعيين، نحو: أزيد عندك أم عمرو؟ أي أيهما عندك؟، ويعلم المتكلم أن واحدا عنده، والجواب: ليس عندي واحد منهما أو كلاهما، أو تتقدم عليها همزة التسوية المسبوقة بكلمة سواء، وما أبالي، كقولك: ما أبالي زرتني أم لم تزرنني، وسميت متصلة لأن ما قبلها لا يستغني عما بعدها، فطلب التعيين لا يتحقق إلا بأكثر من واحد، وتسمى المعادلة، وأما المنقطعة فتقع بين جملتين مستقلتين، وتفيد الإضراب عن الكلام الأول، وتفيد معنى بل، نحو: إن هذا القادم محمد أم خالد؟ أي: بل هو خالد، إذا ظهر لك أنه غير محمد⁽⁴⁶⁷⁾.

والاستفهام الذي تفيدته (أم) قد يكون حقيقيا أو إنشائيا يفيد الإنكار، كقوله تعالى: ﴿أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمْ الْبَنُونَ﴾ [الطور:39]، أي (بل) أله البنات ولكم البنون؛ منكر عليهم اعتقادهم هذا، وقد تعني التوبيخ، أو التقرير⁽⁴⁶⁸⁾، كقوله تعالى: ﴿أَمْ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ وَأَصْفَاكُم بِالْبَنِينَ﴾ [الزخرف:16]، وقد تكون بمعنى (بل) دون الاستفهام، كقوله تعالى: ﴿أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ﴾ [الزخرف:52].
- (أو) تأتي بمعنى (بل)، كقوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [الصافات:147]؛ أي بل يزيدون، والإضراب فيه معنى النفي⁽⁴⁶⁹⁾.

(465) الزمخشري، الكشاف، مصدر سابق، 2/134.

(466) السامرائي، فاضل، معاني النحو، مرجع سابق، 2/238.

(467) السامرائي، فاضل، معاني النحو، مرجع سابق، 2/244.

(468) السامرائي، فاضل، معاني النحو، المرجع نفسه، 3/214.

(469) السامرائي، فاضل، معاني النحو، المرجع نفسه، 3/219.

- (لكن): وهي حرف استدراك، وتعطف بعد نفي أو نهي، نحو: ما أقبل محمد لكن خالد، ولا تضرب خالدًا لكن ساملاً، فإن وليها جملة فهي ليست عاطفة، بل لإفادة الاستدراك⁽⁴⁷⁰⁾.

- (بل): حرف إضراب، يدخل على المفرد والجملة، فإذا دخل على جملة كان معنى الإضراب إبطالها، أو انتقالها، فالإبطال كقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾ [الأنبياء: 26]، فقوله تعالى: بل عباد مكرمون إبطال لدعواهم الفاسدة أن لله ولداً، والانتقالي يكون في الانتقال من غرض إلى غرض، كقوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى، وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى، بَلْ تُؤَثِّرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾ [الأعلى: 14-16]، وإذا دخلت على مفرد كانت عاطفة بشرط تقدمها إيجاب، أو أمر، أو نهي، أو نفي، وأجاز المبرد أن تكون بعد النفي والنهي للإضراب⁽⁴⁷¹⁾.

- (لن): حرف نصب يدخل على المضارع فتخلصه للاستقبال، وتنفيه نفياً مؤكداً، تقول: لا أبرح اليوم مكاني، وتؤكدته فتقول: لن أبرح اليوم مكاني، وهي نقيضة (سوف أفعل)، وذهب بعضهم أن نفيها للتأيد، قال تعالى: ﴿فَلَنْ يَخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ﴾ [البقرة: 80]، والراجح أنها للاستقبال، إلا إذا قيّدت، كقوله تعالى: ﴿فَلَنْ أَكَلَّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا﴾ [مريم: 26]، وخصصها بعضهم أن (لا) تنفي ما بعد، و(لن) تنفي ما قرب⁽⁴⁷²⁾.

- (لم): حرف جزم يختص بنفي المضارع، ويقلب زمانه إلى الماضي، نحو: لم أنم أمس، وهي لنفي (فعل)، والمنفي بها يكون منقطعاً، كقوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَّدْجُورًا﴾ [الإنسان: 1]، وقد يكون متصلاً بالحال، كقوله تعالى: ﴿وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾ [مريم: 4]، وقد يكون مستمراً⁽⁴⁷³⁾، كقوله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الإخلاص: 3]، وبذلك لا يحتاج إلى إدخال القرائن اللفظية الدالة على الماضي ك (أمس، البارحة) في التركيب اللغوي⁽⁴⁷⁴⁾.

(470) السامرائي، فاضل، معاني النحو، المرجع نفسه، 223/3.

(471) السامرائي، فاضل، معاني النحو، المرجع نفسه، 225/3.

(472) السامرائي، فاضل، معاني النحو، المرجع نفسه، 312/3.

(473) السامرائي، فاضل، معاني النحو، مرجع سابق، 8/4.

(474) نهر، هادي، التراكيب اللغوية، دار اليازوري العلمية، عمان، ط1، 2005، ص291.

- (لما): وتختص بنفي المضارع، وتقلب زمنه ماضيا، وهي لنفي قد فعل، والفرق بينها وبين لم أن المنفي بلم يكون منقطعا أو مستمرا، في حين أن المنفي بـ(لما) مستمر، إلى حين الكلام مع التوقع، لذا يقال: لم ينجح زيد في الماضي، وقد نجح هذا العام، ولا يقال: لما ينجح ثم نجح، لأن قولك: لما ينجح يفيد استمرار النفي.

- (لو): وهي شرطية تفيد امتناع وقوع جواب الشرط لامتناع وقوع الفعل، نحو: لو زرتني لأكرمتك، وقد تأتي للتمني بشرط أن يسبقها كلام، نحو: وددت لو تزورني، وقد تقول متمنيا: لو أن لنا رجلا أمثال خالد إذا ما ضاعت الشام، وكقوله تعالى: ﴿لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ﴾ [البقرة:167]، وتأتي بمعنى (إن) كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴾ [يوسف:17]، وقد يحذف جوابها لغرض بلاغي، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الْأَرْضُ...﴾ [الرعد:31]؛ الجواب محذوف تقديره: ما آمنوا، وتأتي للتقليل، نحو: تصدقوا ولو بشق تمر⁽⁴⁷⁵⁾.

- نفي النفي، نحو قولك: لا أريد أن لا أذهب، والمعنى أريد أن أذهب، لأن قولك: أريد أن لا أذهب معناه نفي إرادة عدم الذهاب، وقريب منه ما هو نفي في المعنى، نحو: ما منعك أن لا تعتذر، وهذا يدل على أنه اعتذر، فقال له سائلا: ما منعك من عدم الاعتذار، ولكن قولك: ما منعك أن تعتذر معناه أنه لم يعتذر، فقال له: ما منعك من الاعتذار، ثم نفى عنه هذا المعنى بقوله: ما منعك أن لا تعتذر، وهذا موافق لقوله تعالى: ﴿قَالَ يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيَّ؟﴾ [ص:75]؛ أي ما منعك من السجود؟ أي أنه لم يسجد، وأما في قوله تعالى: ﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾ [الأعراف:12] فـ(لا) هنا زائدة ولا بد، وإلا فالمعنى أنه سجد، والسياق لا يدل على السجود⁽⁴⁷⁶⁾، بدليل قوله تعالى: ﴿أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْعَالِينَ﴾ [ص:75]⁽⁴⁷⁷⁾. وقال الصابوني في قوله تعالى: ﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ...﴾ [الأعراف:12]، قال بعض النحاة: (لا) هنا زائدة لتوكيد الجحد، كقول الشاعر:

(475) السامرائي، فاضل، معاني النحو، مرجع سابق، 76/4.

(476) السامرائي، فاضل، معاني النحو، مرجع سابق، 196/4.

(477) السامرائي، فاضل، معاني النحو، مرجع سابق، 197/4.

ما إن رأيت ولا سمعت بمثله..... فأدخل (إن) وهي للنفي على (ما) النافية لتأكيد النفي⁽⁴⁷⁸⁾.

- أسماء الظروف المتعلقة بالنفي: ومنها (قط)، وهي لاستغراق الزمان الماضي، يسبقها ماض منفي، نحو: ما زرت العقبة قط، ومنها: (أبدًا)، وهي لاستغراق الزمان المستقبل، ويسبقها مضارع منفي بلا، أو لن، كقوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ﴾ [البقرة:95]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَتَمَنَّوهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ﴾ [الجمعة:7].

السياق عند البلاغيين:

يصرِّحُ البلاغيون أن بلاغة الكلام هي: مطابقة الكلام لمقتضى الحال، مع فصاحته، وهو ما يسميه عبد القاهر الجرجاني (النظم)؛ إذ يقول النظم: تأخي معاني النحو فيما بين الكلم على حسب الأغراض التي يصاغ لها الكلام، وأن لكل مقام مقالاً⁽⁴⁷⁹⁾، فقد يكون التركيب صحيحاً داخلياً في مكوناته الصوتية والصرفية والنحوية لكنه ليس موافقاً لمقتضى الحال، إذ إن مصطلح الحال يرادف مصطلح المقام عند البلاغيين، ويقصد به الظروف، والاعتبارات للنشاط اللغوي، ويمكن القول: إن مفهوم السياق حاضر في ثنايا كتاب دلائل الإعجاز للجرجاني، وذلك في الربط بين السياق ونظرية النظم عنده، غير أنه لم يستخدم مصطلح السياق، بل استعمل مصطلح الحيز؛ إذ يقول: "واعلم أنه ليس التأثير لما ذكرنا من إعمال الفعل وترك إعماله على الحقيقة، وإنما التأثير لأمر آخر، وهو دخول كل في حيز النفي⁽⁴⁸⁰⁾".

أثر السياق في توجيه دلالة بعض الصيغ الخبرية والإنشائية:

الإنشاء قسمان: طلبى وهو ما يستدعي مطلوباً غير حاصل في اعتقاد المتكلم وقت الطلب، وهو موجود في: الأمر، والنداء، والتمني، والنهي، والاستفهام، والترجي، وغير طلبى: وهو ما لا يستدعي مطلوباً فهو ينشئ أمراً مرغوباً فيه: كالمدح، والذم، والقسم، والتفجع، وتقبيح الحال.

(478) الصابوني، محمد علي، مختصر تفسير ابن كثير، دار القرآن الكريم، بيروت، ط3، 1399هـ، 8/2.

(479) القزويني، الإيضاح في علم البلاغة، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت، ط3، 1993، 44-41/1.

(480) الجرجاني، دلائل الإعجاز، مصدر سابق، ص287.

وفيما يأتي نماذج مختارة لهذه الصيغ الإنشائية ودلالاتها السياقية:

1- دلالة القسم في (لا أقسم بمواقع النجوم) يرى أن لا يؤق به في أول القسم إذا كان المقسم به منفياً، لذا فهنا التقدير لا أقسم: أي ليس الأمر كما زعمتم أن القرآن سحر، ويرى صاحب الكشاف أن إبراز فعل القسم وتأكيدُه بالنفي تعظيماً له، ورفعاً للتوهم أنه غير عظيم، فالسياق يحتوي على قرائن لفظية وحالية تفيد المعنى⁽⁴⁸¹⁾.

2- دلالة الاستفهام الإنكاري، ففي قوله تعالى: ﴿أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ أَوْ تَهْدِي الْعُمْيَ﴾ [الزخرف:40]، فالإنكار يجيء لتعريف المخاطب أن ذلك المدعي ممتنع عليه؛ لأن إسماع الصم لا يدعيه أحد من البشر⁽⁴⁸²⁾، ويأتي الاستفهام لإفادة التكذيب، كقوله تعالى: ﴿أَلَكُمُ الدَّكْرُ وَلَهُ الأَنْثَى، تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَى﴾ [النجم:21-22]، والظاهر أن الآية تعني في دلالتها التكذيب، وإن كانت كلمة ضيزى تدل على القسمة غير العادلة⁽⁴⁸³⁾، وإفادة التعجب، كقوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾ [البقرة:28]، فالاستفهام يدل من السياق على التعجب، وإفادة الترغيب كقوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ...﴾ [البقرة:245]، وإفادة النفي، كقوله تعالى: ﴿هَلْ جَزَاءُ الإِحْسَانِ إِلاَّ الإِحْسَانُ﴾ [الرحمن:60] وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلاَّ اللَّهُ﴾ [آل عمران:135]، وإفادة الأمر، كقوله تعالى: ﴿وَقُلْ لِلَّذِينَ أُوتُوا الكِتَابَ وَالْأُمِّيِّينَ أَاسَلَمْتُمْ﴾ [آل عمران:20] للأمر؛ أي أسلموا، وإفادة التمني، كقوله تعالى: ﴿فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا...﴾ [الأعراف:53] للتمني، وإفادة التوبيخ، كقوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ مَعَ اللَّهِ﴾ [النمل:60].

3- دلالة النداء في السياق: ففي قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ...﴾ [الأحزاب:1] دون ذكر اسمه فيه تشريف لمكانة النبوة عند الله تعالى، فلم يناده باسمه تزكية لمقامه الشريف⁽⁴⁸⁴⁾، والنداء بـ(يا ليت) للدلالة على التحسر والتأوه، كقوله تعالى على لسان الكفار: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنْتُ تُرَابًا﴾ [النبأ:40]

(481) خضير، على حميد، دلالة السياق في النص القرآني، مرجع سابق، ص 90-95.

(482) خضير، على حميد، دلالة السياق في النص القرآني، المرجع نفسه، ص 95.

(483) خضير، على حميد، دلالة السياق في النص القرآني، المرجع نفسه، ص 96.

(484) خضير، على حميد، دلالة السياق في النص القرآني، المرجع نفسه، ص 101.

، وقوله تعالى على لسان المنافقين: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [النساء:73].

4- أسلوب الأمر: فقد يفيد التهكم، مستشرفا فيه النفي الضمني؛ لأن المتحدث يعبر عن استنكاره

لأمر ما، فحين نقرأ هجاء الحطيئة للزبرقان بن بدر:

دع المكارم لا ترحل لبغيتها واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسي⁽⁴⁸⁵⁾

لأن الحطيئة لم يجد منه كرما وحسن ضيافة، فقد استخدم (أل العهدية) في هجائه المقذع، وذلك في لفظتي: الطاعم، والكاسي؛ أي أنه قد اشتهر دون القوم بإطعام الفقراء، والعمل على كسوتهم تهكما عليه، وأنه يعني ضد ما يقول؛ أي أنه ليس بطاعم ولا كاس، وقد عبرت كلمة (اقعد)، و(لا ترحل لبغيتها) عن دلالة الطاعم والكاسي، والتي قد تكون بمعنى المطعوم والمكسوّ.

وكذلك الأمر في قوله تعالى: ﴿خُذُوهُ فَاعْتِلُوهُ إِلَى سَوَاءِ الْجَحِيمِ، ثُمَّ صُبُّوا فَوْقَ رَأْسِهِ مِنْ عَذَابِ الْحَمِيمِ، ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ [الدخان:47-49]، فلفظة (ذق) تحمل دلالة النفي الضمني التي كان هذا الكافر يعتقددها، وكذلك كلمتا: العزيز الكريم، واللتان تحملان دلالة التهكم والنفي الضمني؛ إذ إن هذا العاصي ليس عزيزا ولا كريما⁽⁴⁸⁶⁾.

ومن معاني الأمر التمني، وهو طلب أمر محبوب لا يرجى وقوعه، إما لكونه مستحيلا، أو ممكنا غير مطموع في نيله، وفيه نفي ضمني؛ لعدم إمكانية حصوله، كقول عنتره:

يا دارَ عبلةَ بالجِواءِ، تكلمي وعمي صباحاً دارَ عبلة، واسلمي

فالشاعر هنا ينفي وقوع الكلام من دار عبلة ضمنا، وذلك عندما يأمرها أن تتكلم؛ لاستحالة ذلك من الجماد، فأمر الجماد، ونهيه، وسؤاله، وتمنيه، وندائه تفيد كلها التمني، الذي يفيد النفي ضمنا.

(485) الحطيئة، ديوان الحطيئة، برواية وشرح ابن السكيت (246هـ)، دراسة وتبويب مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 1993، ص119.

(486) البقرى، أساليب النفي في القرآن، مرجع سابق، 322.

5- النهي، ففي قول الخنساء:

أعيني جوداً، ولا تجمداً ألا تبكيان لصخر الندى⁽⁴⁸⁷⁾

الأمر في قولها (جوداً)، والنهي (لا تجمداً) يفيدان التمني؛ لأنه نداء، وأمر، ونهي لغير العاقل (العينين)، كما يرِدُ النهي في صيغة الخبر، كقوله تعالى: ﴿فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ [البقرة:197]؛ أي لا ترفثوا في الحج، ولا تفسقوا، ولا تجادلوا.

6- التمني: وتتمثل معاني التمني باستعمال الأدوات: (ليت، لو)، كقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَعَضُّ الظَّالِمُ عَلَى يَدَيْهِ يَقُولُ يَا لَيْتَنِي اتَّخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَبِيلاً﴾ [الفرقان: 27]، وقوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ﴾ [البقرة:167]، ف(لو) هنا للتمني، ومن هذا المعنى اكتسبت الأدواتان معنى استحالة حصول المرجو، وعدم توقع الحصول عليه، ومن ذلك تضمنت معنى النفي الضمني، قال ابن فارس: قال قوم هو من الإخبار؛ لأن معناه (ليس)، إذا قال القائل: ليت لي مالا، فمعناه ليس لي مال⁽⁴⁸⁸⁾، وترى الباحثة صواب ما قاله ابن فارس؛ إذ إن التمني يحمل معنى النفي الضمني؛ لأن المتكلم ينفي عن نفسه شيئاً من غير أن يستخدم أداة نفي من أدوات النفي الصريح، وأكثر البلاغيين قد وافقوا النحويين في أن التمني من أقسام الإنشاء الطلبي، يستعمل في الممكن والمستحيل.

وأما ليت: فهي حرف تمنٍّ؛ يفيد طلب أمر مستحيل، أو بعيد المنال على الأغلب، كقوله تعالى على لسان الكافر يوم القيامة: ﴿وَيَقُولُ الْكَافِرُ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ تُرَاباً﴾ [النبأ:40]، أو قريب الإمكان قليلاً⁽⁴⁸⁹⁾، ويجمع النحويون أن الأداة (ليت) معناها: أتمنى، ووافقهم البلاغيون، وتظهر العلاقة الدلالية البلاغية بين التمني والنفي الضمني في أن التمني يتضمن معنى النفي، كقول أبي العتاهية:

(487) الخنساء، تماضر بنت عمرو، ديوان الخنساء، شرحه حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت، ط4، 2004، ص31.

(488) ابن فارس، الصحابي في فقه اللغة، مصدر سابق، ص 136.

(489) الرضي، شرح الكافية، مصدر سابق، 346/2.

ويلاحظ هنا استخدام أبي العتاهية (ليت) وهي أداة تمنّ؛ لينفي عودة الشباب مرة أخرى، فهو يطلب شيئاً مطموعاً فيه، لكنه مستبعد، ومستحيل؛ لأنه أصبح كبير السنّ.

أثر السياق في دلالة الأساليب الخبرية:

فقد يخرج الخبر عن دلالاته الأصلية إلى دلالات أخرى يفرضها السياق، كخروج الاستفهام إلى معنى الأمر، وخروج الأمر إلى معنى الخبر كما يأتي:

1. مجيء الخبر بمعنى الأمر للمبالغة في الإيجاب، فيجعل كأنه وجد، فهو يخبر عنه، كقولك: رحم الله امرأً جَبَّ الغيبة عن نفسه، أي جَبَّوا الغيبة.

2. مجيء الخبر بمعنى النهي، كقوله صلى الله عليه وسلم: "من أكل من هذه الشجرة؛ أي الثوم فلا يغشانا في مساجدنا"؛ قال ابن حجر: صيغة نفي يراد بها النهي.

3. مجيء الأمر بمعنى الخبر، كقوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا﴾ [مريم:75]، أي سأمَدَّ له في ضلاله مداً.

4. مجيء النفي بمعنى النهي، ففي الحديث: "لا تشدُّ الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد..." والمعنى نهي عن السفر للعبادة لغير هذه المساجد، فهي صيغة نفي بمعنى النهي⁽⁴⁹¹⁾.

وخلاصة القول: إن القرائن السياقية التي يستشف منها النفي الضمني كثيرة، منها: الصوتية، والكتابية، والصرفية، والنحوية، والبلاغية، وبالاستعمال المجازي، واستحداث صيغ لغوية معاصرة، إضافة إلى القرائن المعنوية من الأساليب البلاغية الواردة في علم المعاني، والأضداد، وسياق الموقف أو المقام، والسياقات المتمثلة في أساليب: الإضراب، والاستدراك، والردع، والاستثناء، والتنزيه، والاستفهام، والامتناع، والاستبعاد، والتمني.

(490) أبو العتاهية، الديوان، مصدر سابق، ص32.

(491) الأسطل، أحمد، أثر السياق في توجيه الأحاديث الشريفة، مرجع سابق، ص278.

هدفت الدراسة الحالية إلى استجلاء أسلوب (النفي الضمني في اللغة العربية)، من حيث: مفهومه، ومجالاته، وأشكاله، ودلالاته، وأحكام أدوات النفي، ومعانيه في الجملة الخبرية، والجملة الإنشائية، ومعاييره بين النحو والبلاغة من حيث المعنى، والقرائن السياقية.

ومن استعراض أسلوب النفي الصريح (اللغوي، أو المحض، أو النفي بأداة)، وأدواته المخصصة للنفي، توصلت الدراسة إلى ما يأتي:

- النحو العربي أدرج موضوعات النفي حسب عملها النحوي، لا حسب معناها البلاغي، أو القرائن السياقية؛ إذ وجد أن (ليس) التي تفيد نفيًا صريحاً قد وضعت في باب (كان) التي تفيد الإثبات مثلاً.
- هناك فرق في أحكام النفي ودلالاته بين الصريح، والضمني، والبلاغي، فالصريح تركيبياً نحوياً والضمني يتجاوز ظاهر التركيب إلى فكرة المعنى والسياق والقرائن.
- أن أدوات النفي الضمني حروف، ومنها عاملة، وبعضها مهملة.
- أدوات النفي الضمني منها: أفعال، ومنها أسماء، وأخرى حروف، ومنها المشترك مثل: خلا، وعدا، وحاشا.
- لوحظ أثر النفي الضمني، والبلاغي في التعبير اللغوي الشعري، والنثري، وفوائدهما، وهما يثيران المتلقي، ويحثانه على التفكير، والتحليل؛ للوصول إلى المعنى المقصود، على عكس النحاة القدماء الذين اهتموا بالنفي الصريح، والتركيز على عمل أدوات النفي، والاكتفاء بالإشارة إلى النفي الضمني من خلال بعض أدوات النفي الصريح.

وفي الختام يمكن تقديم مجموعة من التوصيات الآتية:

- توصي الباحثة بالاستفادة من نتائج هذه الدراسة في الكشف عن أحكام ودلالات أخرى لأسلوب النفي بعامة، والنفي الضمنيّ بخاصة في نصوص محددة.
- توصي الباحثة بإضافة أسلوب النفي بأقسامه إلى مناهجنا التعليمية؛ لأنه ظاهرة استعمالية جمالية.
- تدعو الباحثة إلى تقنين النفي في باب واحد يجمع أشتاته على مستوى المعايير، والشروط، والجماليات.

قائمة المصادر والمراجع

1- المصادر:

- الآمدي، الأحكام في أصول الأحكام، دار الكتب العلمية، بيروت، 1983.
- الأشموني، علي بن محمد (900هـ)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1375هـ.
- ابن أبي الأصبع المصري (654هـ)، بديع القرآن، تحقيق حفني محمد شرف، نهضة مصر، مصر، ب، ت.
- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (577هـ)، أسرار العربية، تحقيق محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1997.
- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (577هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق جودة مبروك محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 2002.
- أبو تمام، حبيب بن أوس الطائي، شرح ديوان أبي تمام، شرحه هشام عطية، بيروت، دار الكتب العلمية، ط2، 1992.
- ابن الحاجب، جمال الدين بن عثمان بن عمر (646هـ)، الكافية في علم النحو، تحقيق صالح عبد العظيم، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2010.
- ابن حنبل، أحمد بن محمد (241هـ)، مسند الإمام أحمد، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، ط1، 1995.
- أبو حيان الأندلسي، أبو عبد الله محمد بن يوسف (645هـ)، البحر المحيط، تحقيق عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث، بيروت، ط1، 2002.
- الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن (474هـ)، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تحقيق ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 2000.

- الجرجاني، علي بن محمد المعروف بالسيد الشريف (816هـ)، التعريفات، ضبطه وصححه مجموعة من العلماء، دار الكتب العلمية، ومكتبة لبنان، بيروت، 1985.
- الجوهرى، أبو نصر إسماعيل بن حماد (398هـ)، الصحاح، ط1، دار إحياء التراث العربى، بيروت، 1999.
- ابن جنى، أبو الفتح عثمان (392هـ)، الخصائص، ت: عبد الحميد هندواوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001م.
- الحريري، أبو محمد القاسم بن علي، ملحة الإعراب، المنصورة، دار الإيمان، ط1، 2009.
- الحطيئة، ديوان الحطيئة، برواية وشرح ابن السكيت (246هـ)، دراسة وتبويب مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1993.
- الخنساء، تماضر بنت عمرو، ديوان الخنساء، شرحه حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت، ط4، 2004.
- ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن (321هـ)، جمهرة اللغة، تحقيق رمزي منير، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1987.
- الدسوقي، محمد بن أحمد بن عرفة (1230هـ)، حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، دار ومكتبة الهلال، مصر، ط2، 2008.
- الذبياني، النابغة، شرح ديوان النابغة الذبياني، ت: سيف الدين الكاتب، بيروت، دار مكتبة الحياة، 1989.
- الرازي، فخر الدين أبو عبد الله محمد بن عمر (606هـ)، تفسير الرازي المسمى مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير، دار إحياء التراث العربى، بيروت، ط3، 1420هـ.
- الرضي، شرح الرضي على الكافية تحقيق يوسف حسن عمر منشورات قاريونس ليبيا بنغازي ط2، 1996.

- الرمانيّ، علي بن عيسى(384هـ)، معاني الحروف، ت عبد الفتاح شلبي، دار نهضة مصر، القاهرة، 1981.
- الزبيديّ، تاج العروس، دار صادر، لبنان، 1996.
- الزجاجيّ، أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحق(337هـ)، حروف المعاني، تحقيق علي الحمد، مؤسسة الرسالة، ط1، 1984.
- الزمخشريّ، محمود بن عمر(538هـ)، الأهمودج في النحو، المكتبة التوفيقية، مصر، ط1، 1999.
- الزمخشريّ، أبو القاسم محمود بن عمر(467-538هـ)، تفسير الكشاف، ضبطه وصححه: محمد عبد السلام شاهين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1995.
- الزمخشريّ، أبو القاسم محمود بن عمر(467-538هـ)، أساس البلاغة، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1998.
- ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري(316هـ)، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، 2010.
- ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل(458هـ) المخصص، تحقيق خليل جفال، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، ط1، 1996.
- السيوطي، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن(911هـ)، الإتقان في علوم القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1991.
- السيوطيّ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر(911هـ)، همع الهوامع، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998.
- السيوطيّ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر(911هـ)، الأشباه والنظائر في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001.

-
- سيوييه، عمرو بن عثمان (180هـ)، الكتاب، ت: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط1،
- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (310هـ)، تفسير الطبري المسمى (جامع البيان من تأويل آي القرآن)، ت: محمود شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 2000.
- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (616هـ)، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط2، 1987، 702/2.
- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله (769هـ)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة دار التراث، 1999.
- ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (395هـ)، الصحابي في فقه اللغة، علق عليه أحمد بسبح، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1997.
- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (207هـ)، معاني القرآن، تحقيق محمد علي النجار وآخرون، عالم الكتب، بيروت، ط3، 1983.
- الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب (729-817هـ)، القاموس المحيط، ط1، دار القدس، القاهرة، 2009.
- القزويني، جمال الدين أبو المعالي محمد بن عبد الرحمن (739هـ)، الإيضاح في علم البلاغة، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت، ط3، 1993.
- ابن قيم الجوزية، شمس الدين محمد بن أبي بكر (751هـ)، بدائع الفوائد، دار الكتاب العربي، بيروت، ب، ت.
- ابن كثير، اسماعيل بن عمر (774هـ)، تفسير القرآن العظيم، تحقيق سامي محمد السلامة، دار طيبة، السعودية، ط2، 4، 1999.

- المالقيّ، أحمد بن عبد النور(702هـ)، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، 2003.
- ابن مالك، محمد بن عبد الله الطائي(672هـ)، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، بيروت، 1967.
- ابن مالك، محمد بن عبد الله الطائي(672هـ)، شرح التسهيل، تحقيق عبد الرحمن السيد، ومحمد المختون، دار هجر، ط1 ، 1990.
- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد(285هـ)، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، وزارة الأوقاف المصرية، ط1، 1994.
- المتنبّي، أبو الطيب أحمد بن الحسين، ديوان المتنبّي، شرح عبد الرحمن البرقوقي، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1 ، 2001.
- المراديّ، الحسن بن قاسم(749هـ)، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق فخري قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1992.
- ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم (630-711هـ)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، 2005.
- النسفيّ، أبو البركات عبد الله بن أحمد(701هـ)، تفسير النسفيّ المسمى(مدارك التنزيل وحقائق التأويل)، ضبطه وراجعته إبراهيم محمد رمضان، دار القلم، بيروت، ط1 ، 1989م.
- الهروي، علي بن محمد(415هـ)، الأزهية في علم الحروف، تحقيق عبد المعين الملوحي، مجمع اللغة العربية، دمشق، ط2، 1993.
- ابن هشام، جمال الدين عبد الله الأنصاريّ(761هـ)، شرح شذور الذهب، تحقيق: يوسف البقاعي، دار الفكر، بيروت، ط2 ، 1998.

- ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين الأنصاريّ (761هـ)، قطر الندى وبلّ الصدى، شرح محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية بمصر، ط11، 1963.
- ابن هشام، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف الأنصاريّ (708-761هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، 2009.
- ابن يعيش، أبو البقاء موفق الدين يعيش بن علي (643هـ)، شرح المفصل، تحقيق إميل بديع، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001.

2- المراجع:

- الأنطائيّ، محمد، الوجيز في فقه اللغة، مكتبة دار الشرق، بيروت، ط3، 1969.
- أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، مكتبة نهضة مصر، مصر، ب، ت.
- أنيس، إبراهيم، من أسرار اللغة، القاهرة، مكتبة الإنجلو مصرية، مصر، ط1987، 6.
- أنيس، إبراهيم، وآخرون، المعجم الوسيط، القاهرة، دار القدس، 1972.
- الأوسيّ، قيس إسماعيل، أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين، منشورات وزارة التعليم العالي، جامعة بغداد، 1988.
- البقريّ، أحمد ماهر، أساليب النفي في القرآن، دار الناشر الجامعيّ، الاسكندرية، 1980.
- حسان، تمام، مناهج البحث في اللغة، مكتبة الإنجلو مصرية، مصر، 1990.
- حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1994.
- الخصاص، محمد، النفي بين النظرية والتطبيق، دار جليس الزمان، عمان، ط1، 2011.
- الخولي، محمد، معجم علم اللغة النظريّ، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1، 1982.
- السامرائيّ، إبراهيم، الفعل: زمانه وأبنيته، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 2004.
- السامرائيّ، فاضل، معاني النحو، شركة العاتك لصناعة الكتب، القاهرة، ط2، 2003.
- أبو شريفة، عبد القادر، وآخرون، علم الدلالة والمعجم العربيّ، ط1، دار الفكر، عمان، 1989.
- الشنقيطي، أحمد بن الأمين (1331هـ)، الدرر اللوامع على همع الهوامع، تحقيق أحمد السيد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، ب، ت.
- آل الشيخ، عبد الرحمن بن حسن (1285هـ)، فتح المجدد شرح كتاب التوحيد، القاهرة، دار الفجر، ط1، 2014.
- الصابوني، محمد علي، مختصر تفسير ابن كثير، دار القرآن الكريم، بيروت، ط3، 1399هـ/8/2.

- العاني، سلمان حسن، التشكيل الصوتي في اللغة العربية، ترجمة ياسر الملاح، مراجعة محمد غالي، النادي الأدبي الثقافي، جدة، السعودية، ط1، 1983.
- عبد التواب، رمضان، فصول في فقه اللغة، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط6، 1999.
- عبدالرحيم، عبد الجليل، لغة القرآن الكريم، مكتبة الرسالة الحديثة، عمان، ط1، 1981.
- عتيق، عبد العزيز، علم المعاني، دار النهضة العربية، بيروت، 1985 - عمارة، خليل أحمد، أسلوبا النفي والاستفهام في العربية في منهج وصفيّ في التحليل اللغويّ، جامعة اليرموك، 2004.
- عروي، محمد إقبال، دور السياق في الترجيح بين الأقاويل التفسيرية، مطبوعات وزارة الأوقاف الكويتية، إدارة الثقافة الإسلامية، الكويت، ط1، 2007.
- عمارة، خليل أحمد، أسلوبا النفي والاستفهام في العربية في منهج وصفيّ في التحليل اللغويّ، جامعة اليرموك، 2004.
- عمارة، خليل، في نحو اللغة وتراكيبها، عالم المعرفة، جدة، السعودية، ط1، 1984.
- الغلاييني، مصطفى، جامع الدروس العربية، تحقيق مجدي السيد، الدار التوفيقية، مصر، 2010.
- الغويل، المهدي إبراهيم، السياق وأثره في المعنى، أكاديمية الفكر الجماهيري، ليبيا، 2011 - لاشين، عبد الفتاح، المعاني في ضوء أساليب القرآن الكريم، دار الفكر العربي، بيروت، ط4، 2003.
- القاسميّ، محمد جمال الدين بن محمد الحلاق (1332هـ)، تفسير القاسميّ المسمى محاسن التأويل، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1418هـ.
- مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو، القاهرة، مؤسسة هنداوي، القاهرة، 2014.
- الملمخ، حسن خميس، رؤى لسانية في نظرية النحو العربيّ، دار الشروق، عمان، ط1، 2007.
- مهدي المخزوميّ، في النحو العربيّ: نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، ط2، 1986.
- النحاس، مصطفى، أساليب النفي في العربية دراسة وصفية تاريخية، جامعة الكويت، ب، ت.

- نهر، هادي، التراكيب اللغوية، دار البيازوري العلمية، عمان، ط1، 2005.
- الهاشمي، السيد أحمد، جواهر البلاغة، تحقيق وشرح: أحمد التونجي، ط2 ، بيروت: مؤسسة المعارف، 2004.

3- الرسائل الجامعية:

- الأسطل، أحمد، أثر السياق في توجيه الأحاديث الشريفة عند ابن حجر العسقلاني، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2011.
- خضير، على حميد، دلالة السياق في النص القرآني، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية العربية في الدماح، الدماح، 2014.
- عيسى، فارس محمد، النفي اللغوي بين الدلالة والتركيب في ضوء علم اللغة المعاصر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، 1985.
- سلهب، حسن عاشور، النفي في العربية: تطبيق على شعر النابغة الذبياني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، 1998.

4- الدوريات:

- رمضان، صالح، (2014)، (أساليب النفي في القرآن الكريم: تراكيبها، ودلالاتها)، مجلة جامعة البحر الأحمر، العدد5، النصر، ب، ت.
- عبده، مها محمد، النفي الضمني في الجملة العربية: أساليبه، وأدواته، مجلة آداب النيلين، المجلد الثاني، العدد الأول، ب، ت.

ABSTRACT

Implicit Negation in Arabic Language

By: Khawlah Darweesh Al-Shara'h

Supervised by:

Prof. Hasan Khamees Saed Almalkh

The present study aimed at investigating the implicit negation style in Arabic, linguistically and idiomatically. It also investigated its range of usages in teaching linguistics, syntax, and rhetoric.

This study used a descriptive approach for monitoring explicit negation terms from its approved Arabic language resources and by frequently citing verses of the Holy Quran, having been the major Arabic Language Book throughout history. On the other hand, an analytical approach was used to investigate the phenomenon of implicit negation: its domains, forms, and meanings provided by the linguistic, lexical, semantic, contextual usages. Further, the present study dealt with the semantic field of negation in general, and implicit negation in specific, as well as negation criteria in both syntax and rhetoric.

It was noted that Arabic syntax has dealt with negation tools with respect to their syntactic function, but not their rhetorical meaning; it was also found that there was a big difference in the terms and contexts of explicit negation, implicit negation, and rhetorical negation; for the researcher analyzed the meanings of negation contexts depending upon philology, syntax, rhetoric, semantics, and interpretation. It was also found that implicit negation words could be verbs, nouns, or letters,

which were found to prevail in poetry and prose, encouraging the readers to think and analyze critically to reach the intended meaning. This result was opposite to what old syntacticians and grammarians were interested in, who focused on the explicit negation.

In conclusion, the researcher recommends that researchers and specialists benefit from other terms and contexts of the negation style in general and the implicit one in particular. The researcher also recommends incorporating negation in its parts and forms into school and university curricula.